الفصل الرابع
مرافعات لطفى جمعه فى بعض القضايا السياسية الهامة

---

١ – الاغتيال السياسى فى مصر داء مزمن ووباء فتاك :

فى بحث عن "الاغتيال السياسى فى التاريخ والأدب والدين " [١] كتب لطفى جمعه يقول :

" إن مصر تعانى الاغتيال السياسى منذ نحو أربعين عاما حتى أصبح داء مزمناً ووباء فتاكاً مقيما لا ضيفا طارئاً ، ونحن نعالج كل حالة فى وقتها فنتفجع ونذرف الدموع ولا ننظر فى علاج قاطع مانع ولا نبذل فى سبيل الخلاص من تلك الوصمة القومية بعض ما نبذل فى محاربة الحميات المهلكة أو وباء الكوليرا، مع أن القتل السياسى إذا استشرى يمسى أشد ضرراً وأوخم عاقبة من بضعة أوبئة وإن اجتمعت ، فإن الاغتيال يفتّ فى عضد الأمة ويطعنها فى صميم حياتها ووحدتها وتضامنها ، ويؤدى إلى تفريق الكلمة وإلى زوال الهيبة والمحبة ، وناهيك بهاتيك المصائب إذا ما أصابت الوطن العربى .

لقد كان الشرق أقصاه وأدناه وأوسطه طاهراً مبرئاً من هذا الداء الوبيل وكان نادراً فى الغرب نفسه ، فيصفون مقترفيه بالفوضويين أو العدميين ، "نيهليست " وهو وصف روسى كان أول من استعمله الكاتب

---

(١) نشر هذا المقال فى كتاب لطفى جمعه " مباحث فى التاريخ " ، ص ٥٣٦ – ٥٣٩ عالم الكتب، القاهرة ، سنة ٢٠٠٠ م .

وانظر أيضاً مقال لطفى جمعه " الاغتيال السياسى فى الشرق " الذى نشر بمجلة الرابطة العربية فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ وأعيد نشره فى كتابه " مباحث فى التاريخ " ، المرجع السابق ، ص ٥٢٩ – ٥٣٥ .

السياسى والأديب المؤرخ تورجنيف ، ثم شاع هذا الوصف فى أوربا وأمريكا، وأول من لجأ إليه مذهباً وتنفيذاً الثائرون الروس فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر فى زمن القياصرة ، ثم صار علماً على جماعة مستهترة وطبقة فدائية دأبها اقتراف الجرائم والجنايات بالأسلحة الفتاكة حقداً على الطبقة الحاكمة والطبقة الغنية ، أى على المستأثرين بالقوة والثراء انتقاماً منهم ونكاية بهم وسعياً فى تبديد النظم الاجتماعية السائدة وتفكيك عروة الحياة العامة ، وكانت خطتهم التآمر والاتفاق الجنائى فى الظلام ، ولم يقدم على الاغتيال السياسى فى أوربا المتحضرة بعد مقتل يوليوس قيصر أحد ، وذلك بتأثير الأديان والمدنية ورهبة القوانين واعتباراً بما حدث للإمبراطورية الرومانية بسبب هذه الجناية من الضعف والتشتت حتى الاندثار ٠

ولما كان بعض الشرقيين يميل إلى التقليد ويسهل انتقال العدوى إلى أمزجتهم ، فقد سرت العدوى بهذا الشر إلى مصر ، فقتل المأسوف عليه بطرس غالى باشا سنة ١٩١٠ ثم بدأت سلسلة فظيعة من الاغتيالات السياسية تحت ستار الدوافع السياسية ، وغالباً ما يختفى المحرض ويسخر للجريمة والعقوبة شخصاً ضعيفاً بجهله وشبابه وحماسته الضالة فيكون حمل الفداء ، والفاعل الأصيل وهو المحرض يختفى بعد أن جنى على القاتل والمقتول ، وقد يفلت من العقاب وقد أهلك نفسين رجلاً عظيماً نافعاً وشاباً بائساً ضعيفا قد يكون أهله فى أشد الحاجة إليه وربما كان قابلا للإصلاح ٠

وفى مصرع المرحوم محمود النقراشى كان بعض الجناة يسوّغون الاعتداء على الحياة بالظلم أو القسوة أو انحراف الزعماء عن سواء السبيل فى الوطنية والحكم وإن كان الفاعلون شركاء لا يدرون فى الاجتماع والأخلاق والسياسة كثيرا أو قليلاً حتى يميزوا بين الخير والشر ، ولا يحق لهم بحال أن يجعلوا من أنفسهم مشترعين وحاكمين وقضاة وجلادين ومنفذين ٠

إن القتل الذى يتم على هذه الصورة الوحشية يوصف بالاغتيال لأن الاغتيال ينطوى على الغدر والقسوة والخيانة والخسة ، فإذا فرضنا أن المذنب القاتل أعرض عن كل اعتبار إنسانى فهل أعرض أيضاً عن كل اعتقاد دينى ولم يراع أن للقتيل أهلا وأطفالا وأن الله سبحانه وتعالى لابد أن يسأل الجانى عن جنايته كما جاء فى حديث النبى عليه الصلاة والسلام وفى القرآن الشريف ذكر قابيل وهابيل بصفاتهما وحادثتهما دون ذكر اسميهما وذلك فى سورة المائدة: " قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين لئن بسطت إلىّ يدك لتقتلنى ما أنا بباسط يدى إليك لأقتلك ، إنى أخاف الله رب العالمين إنى أريد أن تبوء بإثمى وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين ٠ فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين ٠٠٠ من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ٠٠ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى فى الدنيا ، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم " ٠

وغير خاف على أحد أن القرآن نصّ على تحريم القتل صراحة فى مواطن شتى كما نعى على الاغتيال فى سورة المائدة ، وكذلك نصت الديانة المسيحية كما ورد فى بيان غبطة بطريرك الأقباط يوساب الثانى أن قتل النفس البريئة وانتهاك حرمة الدم المعصوم ظلماً وعدواناً من أكبر الكبائر وأعظم المآثم لما فيه من إشاعة الفساد فى الأرض واختلال نظام العمران ٠

ولقد بلغ تغليظ الزجر وتشديد العقاب على من اقترف هذه الجريمة أن تحدث النبى عليه الصلاة والسلام فقال : " ليس للقاتل توبة ، يأتى المقتول يوم القيامة معلقاً رأسه فى إحدى يديه متلبباً قاتله بيده الأخرى تشخب أوداجه دماً

حتى يوقف بين يدى الله فيقول المقتول لله تعالى : هذا قتلنى فيقول الله تعالى تعس ويذهب به إلى النار " .

٢ - الاحتلال الإنجليزى والقضايا السياسية :

كما كتب لطفى جمعه فى مخطوط تحت عنوان " القضايا السياسية فى مصر " [١] :

إن الناظر فى وقائع القضايا السياسية التى صاحبت مصر خلال النصف الأول من هذا القرن - يرى أن الدافع إليها هو الاحتلال الإنجليزى ومعاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالحكم الثنائى فى السودان ، فالإنجليز حيثما كانوا هم السبب لكل كارثة حدثت فى مصر ، قبل قضية الاعتداء على المرحوم بطرس غالى باشا بسنتين أو ثلاثة ، عمل الإنجليز على محاربة الروح الوطنية فى مصر بمحاربة التعليم واضطهاد الطلاب وتخريب مدرسة الحقوق التى تخرج رجال القضاء والعدل ، وأرغموا الأستاذ إدوارد لامبير على الاستقالة بعد سنة واحدة من نظارته وتعيين المستر هيل ناظراً عليها وهو رجل إنجليزى كان أصله مدرساً من الدرجة الثالثة للتاريخ فى المدارس الثانوية ، وكل هذا يرجع بنا إلى سلسلة من أعمال الإنجليز فى عهد كرومر وفى عهد الخديو عباس حلمى وكانت هذه القضية خاتمة المطاف .

٣ - القضايا السياسية التى ترافع فيها لطفى جمعه :

لقد ترافع لطفى جمعه فى أهم وأخطر القضايا السياسية التى شغلت الأذهان والرأى العام فى النصف الأول من القرن العشرين مثل قضية السردار السيرلى ستاك سنة ١٩٢٥ وقضية القنابل سنة ١٩٣٢ وقضية مقتل

---

(١) نشر هذا المبحث فى كتاب لطفى جمعه " مباحث فى التاريخ " المرجع السابق ، ص ٥٤٠ - ص ٥٥١ .

أمين عثمان سنة ١٩٤٦ وهى من أهم قضايا الاغتيال السياسى الـــذى عمـــت موجته البلاد تعبيراً عن السخط والغضب الذى كان يعتمل فى النفوس حينـــذاك على المستعمرين وأذنابهم وعملائهم .

ومن هنا كان لطفى جمعه يجد فى هذه القضايا السياسية متنفساً يعبر من خلال مرافعاته فيها عما كان يعتلج فى نفسه من سخط على المحتلين وما اقترفوا فى حق هذا الشعب من مظالم واستبداد ، كتب فى مذكراته يقول :

" القضايا السياسية الكبرى التى باشرتها الأولى سنة ١٩٢٥ وهى قضية مقتل السردار ، والثانية هى قضية القنابل سنة ١٩٣٢ وهى أكبر قضية سياســية فى مصر ، والثالثة قضية الجمعية السرية التى قتل فيها أميـــن عثمـــان باشـــا وضرب بالرصاص بضعة جنود من الإنجليز ، وفى الأولى أعدم رعيـــل مـــن شباب مصر أمثال شفيق منصور ومحمود إسماعيل وعبـــد الحميـــد عنـــايت وجماعة من العمال الذين اشتغلوا بالسياسة ، وفى الثانية سجن نجيب إســـكندر وعشرة من الطلاب مكننى الله من براءة تسعة منهم وكان بطلها إبراهيم الفلاح، وفى الثالثة حوكم ستة وعشرون طالباً من أنجب الشباب وأحسن العائلات [١]" .

وفيما يلى نتكلم عن كل قضية من هذه القضايا الثلاث وأهم ما وقع فيها من أحداث ومفاجآت وطرائف ، ومرجعنا فى ذلك إلى الجرائد اليوميـــة التـــى كانت تنشر وقائع الجلسات كجريدة الأهرام وجريدة البلاغ والسياســـة والجـــهاد وغيرها .

---

(١) كتاب " محمد لطفى جمعه " ، من سلسلة الأعلام ، ص ٩٩ وما بعدها ، ســـنة ١٩٧٥ . وانظر أيضا مذكرات لطفى جمعه المعنونة " شاهد على العصر " ص ٣٥١ ، الجـــزء الأول ، سنة ٢٠٠٠ .

قضية مقتل السردار السيرلى ستاك

١ - غموض فى البداية .. وغموض فى النهاية :

كانت قضية مقتل السردار السيرلى ستاك أهم قضية جنائية نظرتها المحاكم المصرية فى الربع الأول من القرن العشرين ، وقد سجل لطفى جمعه الكثير عن هذه القضية ووقائعها ، فكتب عنها فى مذكراته تحت عنوان " القضايا السياسية فى مصر " يقول[١] :

" كان سعد باشا رئيس الحكومة ، والهدوء سائداً وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قتل السردار سيرلى فجأة فى رابعة النهار فى الساعة الأولى بعد الظهر فى شارع الطرقة الغربى على قيد خطوات من وزارة الحربية .

وقد بدأت هذه القضية بالغموض فى الدافع لها وانتهت بالغموض حتى بعد تنفيذ أحكام الإعدام فى جميع المتهمين كما طلبت الحكومة البريطانية .

وقد نظرت هذه القضية فى شهر مايو سنة ١٩٢٥ وكان المتهمون نحواً من عشرين شخصاً من أنواع وأجناس مختلفة ، فمنهم العمال والطلاب ورجال الأعمال وموظف واحد ومحام واحد ، وكان القضاة عرفان باشا ومظهر بك ومستر كيرشو وكان يجلس أثناء المحاكمة متقلداً مسدساً ويصحبه فى غدوه ورواحه شرطيان إنجليزيان ، وفى مقعد النيابة طاهر نور باشا ، وقد استمرت المحاكمة أسبوعين وكان عدد الشهود عشرين شاهداً وخبير واحد ، وكان المحامون سبعة عشر محامياً ، وقد بلغت أوراق ملف تحقيق القضية حوالى ألفين وخمسمائة صفحة ، ولم توجه إلى المتهمين تهمة الاتفاق الجنائى وقد

---

(١) انظر مذكرات لطفى جمعه " شاهد على العصر " ، المرجع السابق ، ص٣٥٢ ص ٣٧١ .

أخذت الاعترافات فيها قسراً من عبد الفتاح عنايت منذ القبض عليه فى برج العرب عند محاولته الهرب إلى ليبيا ، ومن بعضهم فى السجن بالضرب والتعذيب بقفازات الملاكمة الإنجليزية ، وقيل إنه استعملت المخدرات فى انتزاع الاعترافات .

وقد أدت هذه القضية إلى ضياع السودان وترحيل الجيش المصرى وغطرسة اللنبى الذى دخل على سعد يمشى شاهراً سلاحه وتلا عليه إنذاراً خبيثاً ودفعت الخزانة المصرية نصف مليون جنيه لم تأخذ منه أرملة ستاك باشا شلناً واحداً كما حصل التصريح بذلك فى البرلمان الإنجليزى ، وسمح لشركة إنجليزية بأن تزرع وتروى ما لا نهاية له من القطن فى الجزيرة بالسودان ، وبعبارة أخرى انتهز الإنجليز فرصة للانتقام لا مثيل لها ، وقد ظهر بعد ذلك أن اللنبى تعدّى حدوده وقال وفعل أكثر مما كانت تبيح له الأوامر والنواهى ، ولكن ساسة لندن سكتوا عليه ونقلوه بعد مدة وراح على مصر كل ما اغتصبه اللنبى فى ساعة جبروت وطغيان ، لأن بعض المتهوسين من ساسة الإنجليز أشفقوا لأن اللنبى لم يشنق سعد باشا !!

وفى هذه القضية ظهر من يدعى محمد الهلباوى شاهد إثبات وقد أخذ مكافأة عشرة آلاف جنيه لأنه مثل دوراً عجيباً بعد وقوع الجريمة ليأخذ اعترافات جديدة .

وما زالت هذه القضية غامضة فى نواحى كثيرة .

فلماذا قتل السردار مع أن الوفد كان حاكماً ؟ وماذا كان دخل بعض الباشوات العظماء الذين حقق معهم بعد القضية ؟ ومن وعد محمود إسماعيل أحد المتهمين بالعفو ؟ وكيف علم شفيق منصور بالجريمة قبل حدوثها ولم يبلغ عنها محافظة على موقف الوفد وسعد باشا ؟ وكيف لم تعارض الحكومة المصرية فى الطلبات الظالمة التى طلبها الإنجليز مع أن الحركة الوطنية كانت فى عنفوانها ؟ وكيف أبيح لألنبى أن يتعدى حدوده ولم تصلح إنجلترا موقفها ؟

وهل كان المقصود قتل السردار لذاته مع أنه لم يعمل عملا ظاهراً أم كان المقصود إسقاط حكومة الوفد ولو بتضحية سيرستاك كما حصل في مصرع غردون في الخرطوم سنة ١٨٨٤ لأخذ السودان ؟ وأين اختفى المتهمون في يوم الجناية وبعدها حتى لم يهتد إليهم أحد مع اهتمام الشرطة والنيابة والإنجليز بالعثور عليهم ؟ ... وعلامات استفهام كثيرة " [١].

ثم يتحدث لطفي جمعه عن العلاقة بين قضية السردار وقضية سنة ١٩٢٦ التي اتهم فيها الدكتور أحمد ماهر فيقول :

" كان بين المتهمين في قضية السردار عامل اسمه محمد إبراهيم على كانت له نواح غريبة كثيرة ، فقد كان سبباً في اتهام رئيس " جمعية العلم الأبيض " السودانية وحبسه ستة أشهر وفرار الدكتور محجوب ثابت إلى الشام لأن ذلك المتهم يشبه كل الشبه رئيس تلك الجمعية الذي زار مصر في تلك الفترة ونزل ضيفاً عند الدكتور محجوب ولكن لم تكن له علاقة بالقضية .

وكان محمد إبراهيم على درويشاً للطريقة الخطابية ، وقد وجدت معه كناشة فيها بعض الأحاديث النبوية وبعض أبيات من الشعر عن الجهاد ، فرأى المدافع عنه – يقصد لطفي جمعه نفسه – أن يستدعي الشيخ خطاب شاهد نفي على بعض الوقائع فقصد إلى بيته ومسجده ورجاه أن لا يكتم الشهادة فرفض الشيخ ، وزعم محمد إبراهيم على أن الحاج أحمد جاد الله العامل بالعنابر كان يفرق المسدسات على العمال ويحضّهم على استعمالها ، وكان جاد الله نفسه مسجوناً ، فطلبنا إحضاره شاهداً للنفي أو الإثبات للمتهم على إبراهيم فرفضت المحكمة لسبب غير ظاهر لنا في ذلك الحين .

والحقيقة أن الحكومة أرادت أن تستبقيه ليكون خميرة للقضية الثانية التي نظرت سنة ١٩٢٦ وكان المتهمون فيها المرحوم ماهر باشا وغيره من

---

(١) مذكرات محمد لطفي جمعه ، القضايا السياسية في مصر ، المرجع السابق .

المشاهير والعظماء وحكم لحسن الحظ ببراءتهم ، لأن الدفاع أظهر مخزيات كثيرة للجواسيس الذين بلغ التلفيق منهم أنهم كانوا يدفنون بجوار منازل المتهمين صناديق ملآنة بالأسلحة والذخيرة لتكون أدلة على إجرامهم وهم أبرياء ٠

وفى ظنى أن هذه هى القضية الأولى التى تدرب فيها بعض رجال البوليس المصرى وصاروا بوليساً سياسياً بالمعنى المعروف ، لأن بعض حيثيات البراءة بنيت على ظهور التلفيق "[١] ٠

٢ - أضواء على المتهمين فى قضية السردار :

كان المتهمون فى هذه القضية تسعة ، أولهم عبد الفتاح عنايت وأخوه عبد الحميد وكلاهما من أصل أفغانى ، ثم العامل إبراهيم موسى والمهندس الشركسى الجنسية محمود راشد والعامل محمد إبراهيم على وكان من نصيب لطفى جمعه الدفاع عنه أمام المحكمة ، ثم راغب حسن وكان عاملا بالسكة الحديد ٠ أما شفيق منصور فكان محامياً ودكتوراً فى الحقوق وعضواً فى مجلس النواب وكان مرشحاً لوظيفة مدير الأمن العام ، وقد رشح خلال سجنه للمجلس فى انتخابات سنة ١٩٢٥ فنجح ضد منافسه الذى كان حراً طليقاً ، وكان أثناء المحاكمة هادئاً سميناً سمنة مفرطة فلما سجن وعلم باعتراف الأخوين عنايت عليه أدركه هزال شديد وتغيرت نفسيته واختل توازن عقله حتى صار كثير من كلامه لوناً من الهذيان ٠

أما محمود إسماعيل فكان أظهر المتهمين كرامة ، متمسكاً بموقف الإنكار ، كلماته نادرة ونظراته هادئة واثقاً من النجاة ولو فى اللحظة الأخيرة ٠

---

(١) القضايا السياسية فى مصر ، المرجع السابق ٠

أما المتهم التاسع محمد صالح السودانى ، فقد كان قائد السيارة التى فربها المتهمون ، وقد صدر الحكم بإعدام سبعة من المتهمين ومات واحد فى السجن وهو سائق السيارة فى حين سجن عبد الفتاح عنايت ٠

٣ - مشاهد ومواقف من محاكمة المتهمين :

عندما استجوبت المحكمة المتهمين قرر عبد الفتاح عنايت بصحة اعترافه فرأت المحكمة أن لا لزوم لإعادة الاعتراف ، ولكن أحد المحامين اعترض على ذلك وأنكر هذه الطريقة فى المحاكمة ، فقبلت المحكمة اعتراضه وطلبت من عبد الفتاح عنايت أن يدلى باعترافه ، وكانت نظريته فى الاعتراف هى أن كل شريك لابد أن يتحمل نصيبه من المسئولية ٠

وقد أجمع الشقيقان عنايت على أن صاحب فكرة الجريمة هو محمود إسماعيل ، واعترف شفيق منصور بكل ما جاء فى محاضر التحقيق ، وطلبت المحكمة أن يدلى باعترافه ولكن محاميه إبراهيم الهلباوى اعترض على ذلك٠

أما محمود إسماعيل فقال إنه ضحية بريئة مظلومة ولا دخل له فى الجريمة وأن المتهمين المعترفين إنما يتهمونه انتقاما منه لأنه وقر فى أذهانهم وأوعز إليهم بأنه هو الذى أبلغ عنهم وأن وزارة الداخلية أيدت هذا الوهم ببيان جاء فيه أنه قبض على محمود إسماعيل واعترف وأوشك أن ينال المكافأة التى رصدتها الحكومة للقبض على الجناة ٠

وكان شهود القضية خليطاً من الإنجليز والمصريين ، وأولهم مستر كامبل ياور السردار وجليسه فى السيارة عند وقوع الحادث وقد أصيب فى صدره ، كما أصيب " مارش " قائد السيارة ، وشهد الشرطى محمود عبد الجواد الذى نال جائزة ألف جنيه مصحوبة بعيادة اللورد اللنبى له وتهنئته بالمستشفى لأنه الشخص الوحيد الذى اقتفى أثر الجناة وأصابته رصاصة فى

قدمه ولم يتعرف على أحد منهم ، وشهد الضابط محمـــود موافـــى ، فوصـــف الواقعة كما لو كانت موقعة حربية صغيرة حدثت فجأة ولم يكن أحد مستعداً لها٠

٤ - نجيب الهلباوى[١] :

أما نجيب الهلباوى الذى حصل على اعتراف المتهمين بحيلـــة بارعـــة استغل فيها ماضيه فى الإجرام السياسى ونال عشرة آلاف جنيه مكافـــأة علـــى عمله ، فقد سرد طريقة اتصاله بالمتهمين ووقوفه على المعلومات التى أدت إلى القبض عليهم ، وكيف أنه أحدث الرعب فى قلبى ولدى عنايت فحاولا الفـــرار إلى طرابلس الغرب متخفيين فى زى عربيين مسلحين بنفـــس الأســـلحة التـــى اقترفت بها الجريمة وكان ذلك سبب القبض عليهما واعترافهما ، ومما جاء فـــى أقواله أن الشقيقين عنايت كانا يعتقدان أثناء فرارهما أن محمود إســـماعيل قـــد وشى بهما فى سبيل الحصول على المكافأة ، فى حين أن محمود إسماعيل كـــان بريئاً من تهمة التبليغ وأن الذى أخذ المكافأة على الإرشـــاد عنـــه وعـــن بقيـــة المتهمين إنما هو نجيب الهلباوى ، فلما قبضا عليهما فى ناحية البرج ومعـــهما الهلباوى ، قبض عليه هو الآخر لحسن السبك ، ونصح لهما بالاعتراف وقـــال إنه شخصياً سيعترف ، مع أنه لم تكن له يد فى الجريمة ٠

---

(١) كان محمد نجيب الهلباوى مدرساً بمدرسة رأس التين واشترك مع محمود عنـــايت فـــى قضية إلقاء قنبلة على السلطان حسين كامل واندس بين صفوف الوطنيين بعد أن وثقوا به، ولكن سرعان ما انقلبت وطنيته إلى خيانة وغدر ، فتعاون مع سليم زكى وأحمد حمـــدى ورسل باشا حكمدار القاهرة فى الإيقاع بالمتهمين فى قضية اغتيال السردار ونال المكافـأة التى رصدتها الحكومة لمن يدل على الجناة ومقدارها عشـــرة آلاف جنيـــه (عـــن دور الهلباوى راجع كتاب " الشهيد الحى ، عبد الفتاح عنايت " لابنتـــه ابتســـام ، الزهـــراء للإعلام العربى ، ط ١ ، ص ٨٦ - ٩٩ ، سنة ١٩٨٧) ٠

كان اشتغال الشاهد نجيب الهلباوى بهذه القضية عقب خروجه من السجن مباشرة سنة ١٩٢٤ ، لأنه كان محكوماً عليه فى قضية الاعتداء على السلطان حسين هو ومحمد شمس وصدر عنهما العفو وهو ما جعله موضع ثقة للمتهمين ومنهم الأخوان عنايت ٠

ومن الطريف أنه دارت مناقشة أثناء المحاكمة عن سبب تغير نفسية الشاهد الذى كان مجرماً سياسياً ثم صار مرشداً للشرطة ، فسأله وهيب دوس أحد المترافعين عن شفيق منصور :

س : متى صممت على أن تخدم العدل وعدلت عن نياتك السابقة ؟

فأجاب :

- أثناء وجودى فى السجن ولم يطلب منى أحد أن أقدم معلومات عن الحوادث القديمة ٠

وشهد فى القضية أيضا أحمد أحمد حسنين الضابط بمدرسة الفنون والصناعات ، وكان شفيق منصور صديقه الحميم الذى لا يفارقه ، وقد أحدث حضوره بالمحكمة هرجاً ولغطاً لأن الجمهور كان ينتظر ألا يشهد هذا الصديق على صديقه القديم ٠

٥ - مناقشة بين لطفى جمعه والطبيب الشرعى الدكتور سدنى سميث :

وشهد محمود محمد غالى طبيب الأسنان ضد محمد إبراهيم على موكل لطفى جمعه وكان المتهم قال إنه فى يوم الحادث ذهب إلى عيادة الطبيب المذكور ، فجاء هذا الشاهد ليكذب هذا الدفاع وينقضه ٠

وقد احتدم الجدال بين لطفى جمعه والشاهد وتدخل فى المناقشة النائب العمومى كما تدخلت المحكمة ، وتلا الدفاع شطراً من المحضر الذى دونت فيه شهادة الطبيب فاعترض عليها فقال له رئيس المحكمة :

– اسمع يا دكتور أنت واقف أمام محكمة الجنايات وليس لك أن تتكلم إلا إذا أذنتك المحكمة ، أما حضرة المحامى فإنه يدافع عن متهم مطلوب الحكم عليه بالإعدام .

وشهد فى القضية أيضا الدكتور سدنى سميث الطبيب الشرعى المشهور فوصف إصابات السردار وأكد أن الوفاة كانت محتومة ، وأن المسدس الذى أصيب منه السردار ليس فى العالم مسدس سواه يعطى شكل الإصابة .

وهنا دارت مناقشة بين لطفى جمعه والطبيب الشرعى على النحو التالى:

لطفى جمعه : حضرة الطبيب الشرعى قال إن الرصاصة المستخرجة من قدم السردار منطبقة على ششخنة الفرد ، ولكنه لم يمكنه أن يجزم بذلك .

فقال رئيس المحكمة متحدياً الدفاع :

– من فضلكم لا توجهوا أسئلة لا نتيجة لها .

وهنا قال الطبيب الشرعى : ولكننى متأكد من أن الرصاصة الأخرى التى استخرجت من بطن السردار هى رصاصة المسدس .

لطفى جمعه : هل يوجد فرق بين " موزر " و " ليبيا " ؟ (نوعين من المسدسات) فأجابت المحكمة بدلا من الشاهد : طبعاً !

لطفى جمعه : هل المسدسان " كولت " وحدهما كافيان لإحداث الإصابات التى حدثت للسردار وياور وسائق السيارة ؟

الطبيب الشرعى : إصابة السردار من المسدس كولت وإصابة قدمه من "سورية" وإصابة المستر مارش من مسدس لم يضبط وإصابة الياور من "كولت".

لطفى جمعه : هل يستنتج من هذا أن المسدس " ليبيا " لم يستعمل فى الحادث ؟ فاعترضت المحكمة على توجيه هذا السؤال .

وحاول لطفى جمعه أن تستمع المحكمة إلى شهود نفى فمانعت فى ذلك ثم سمعت شهادتهم بشق الأنفس ، وكانت حيناً تقاطع الشاهد ، وحيناً تتعجل إجابته ، وحيناً تقابل السؤال بنوع من التهكم !

٦ - مرافعة النائب العمومى محمد طاهر نور :

ولم يدم استجواب المتهمين وسماع شهود الإثبات والنفى سوى جلستين إلا قليلاً عقدتا فى يومى ٢٦ ، ٢٧ مايو سنة ١٩٢٥ ، وفى حوالى نهاية الجلسة الثانية وقف النائب العمومى محمد طاهر نور للمرافعة وكان يقرأ مرافعته على صورة خطابية مؤثرة من أوراق كثيرة أمامه ، فوصف السردار بأنه قائد جيش الأمة المصرية (كذا ؟) ، وأعلن أسفه على وفاته ، ووصف المتهمين بالأغرار المفتونين ، واستشهد بكلمة المرحوم مصطفى كامل " أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا " ، وقال إنها شعار الأمة المصرية . وقال " ما خلت بلاد من المغتالين ومن حوادث الاغتيال ، وقد وقع الإجرام على المصريين أنفسهم قبل أن يقع على سواهم ، إن الاستقلال لا يكفى لصوننا ورفع مقامنا ، بل يجب أن نعرف كيف نصون استقلالنا " .

ثم قال :

لقد أفرغنا قصارى الجهد فى عملنا لإظهار الحقيقة واستجلاء غوامض هذه القضية وشق الحجاب الكثيف الذى أسدل عليها ، حرصاً على العدل المطلق ومصلحة مصر وسمعتها وحسن علاقتها بسواها وخصوصا الأمة الإنجليزية .

ووصف شفيق منصور بأنه بطل هذه الحادثة وحامل لوائها الأسود . وسرد تاريخ شفيق منصور من سنة ١٩٠٨ حتى سنة ١٩١٩ وتأسيسه الجمعيات السياسية السرية التى من وسائلها العنف ، وسفره إلى أوربا ونفيه إلى مالطا وعلاقته القديمة بمحمد عنايت شقيق الأخوين المتهمين ، ثم انتقل إلى الكلام عن محمود إسماعيل فقال إنه يكره الإنجليز كراهية متأصلة فى نفسه ،

وتعلم الفنون الحربية البحرية والبرية إبان عمله بخفر السواحل ، وشهد مواقع كثيرة فى العراق مع الجيش البريطانى ٠

ثم تكلم النائب العمومى عن عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق الملكية وعبد الحميد أخيه الطالب بمدرسة المعلمين العليا فقال إنهما ضحية شفيق منصور ومحمود إسماعيل وضحية إهمال والدهما الذى تركهما غصنين رطيبين لعناية والدتهما وتزوج من غيرها ، وأن جميع أفراد هذه العائلة اشتغلوا بالسياسة منذ عهد بعيد وأولهم محمود عنايت الذى مات بعد الإفراج عنه من الاعتقال بأشهر قليله ، أما عبد الخالق عنايت فقد سافر إلى أوربا سنة ١٩٢٣ بحجة تلقى دراسة الطب ولكنه كان يحضر مؤتمرات الشرقيين فى استوكهولم وروسيا ، وله علاقات بالسوفيت ويتناول منهم مدداً مالياً ولكنهم ينظرون إليه بعين الريبة لأنه وطنى وداعية للجامعة الإسلامية وشديد التحمس ٠

ومما يذكر هنا أن عبد الخالق عنايت هذا قد ارتد عن الإسلام حوالى سنة ١٩٣٠ ودرس اللاهوت وانتحل اسماً أوربياً وتخلّى عن الجنسية المصرية، وذكر النائب العمومى أن سبب القبض على المتهمين تقرير تقدم إليه بعد وقوع الحادث بأسبوع ، وأن المعلومات التى جاءت به أملاها نجيب الهلباوى على البوليس وخيراً فعل البوليس لاختياره مرشدا إذ لا يفلّ الحديد إلا الحديد !!

ثم ذكر النائب العمومى اعتراف الشقيقين عنايت وشفيق منصور ومحمود راشد وقال إن شفيق كان يستنهض همم والده وأصدقائه لمساعدته حتى يفوز فى الانتخابات ظناً منه أن فوزه مخلصه مما هو فيه ٠

وقد جنّ شفيق تقريباً أثناء المحاكمة لاعتراف الشقيقين عنايت ، فوقف أمام نافذة السجن وصاح بأعلى صوته كى يسمع زملاؤه : " انكروا جميعا فإن فى الإنكار نجاة لكم " ثم أدرك خطأه وندم ولم تقو أعصابه على تحمل ما حلّ به من الاضطراب وتظاهر بالجنون وعدل عن خطة الإنكار وصرح تصريحات اليائس من النجاة وأفضى باعترافه لانجرام بك ، وعلل اعترافه بأنه

لما اتهم فى القضية لم يجد شفقة ولا رحمة بل بالعكس كان يلقب فى كل مكان بالخائن وقد سمعها بأذنيه ونودى عليه بالسقوط مع أنه كان يعتبر نفسه خادماً لوطنه بإخلاص ٠

وقد ختم النائب العمومى مرافعته بقوله :

" لقد أجهدت نفسى حرصاً على العدل وسمعة البلاد وقمت بواجبى فأطلب منكم أن تستأصلوا اليوم هذه الجرثومة الفاسدة بأشد ما فى القانون ، فليس فى ذلك قسوة إذ نحن فى ظروف عصيبة توجب ذلك " ٠

٧ - تقرير عن القضية :

هذه هى أهم ملامح تلك القضية كما سجلها لطفى جمعه فى كتاباته ، وكان محمد بك مسعود قد كتب تقريراً عن القضية قدمه إلى الحكومة فى حينه ، ثم أعطى لطفى جمعه صورة منه سنة ١٩٣٦ أى بعد مضى حوالى أحد عشر سنة من وقوع الحادث ، وقد تناول هذا التقرير وقائع جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ وهى آخر جلسة من جلسات المحاكمة ، ومما جاء فيه عن مرافعة الدفاع عن المتهم محمد إبراهيم على أن " لطفى جمعه استهل دفاعه بمقدمة استرعت الأسماع وحازت إعجاب السامعين جميعاً حتى المتهمين أنفسهم وذلك حينما تكلم عن نظام الكشافة الذى كان موكله منخرطاً فى سلكه وظل يترافع نحو الساعتين طالباً البراءة فلم يجد اعتراضاً على إسهابه من المحكمة ، لأن مرافعته كانت مرتبة تدلى مقدماتها إلى نتائجها وقد تركت فى النفوس أثراً كبيراً لمصلحة موكله " ٠

٨ - أسلوب وطريقة لطفى جمعه فى المرافعة :

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لطفى جمعه عرف فى مرافعاته التى كان الناس يهرعون إلى سماعها بفصاحة اللسان ووضوح الفكرة وحضور البديهة وسرعة الخاطر وذكاء النكتة وقوة الحجة ٠

والواقع أن النكتة والفكاهة عند لطفى جمعه أثناء مرافعاته لم تكن مقصودة بذاتها بقدر الهدف الذى كان يرمى إليه من ورائها ، فقد قال فى ترجمته لصديقه القاضى المرحوم محمد خالد باشات أحد البارعين فى النكتة "إنه يحب النكتة والفكاهة ولو فى مجلس القضاء المعتم لأنها دواء الخمود والجمود وضياء الظلام المخيم على الخواطر والأفئدة ، فتشحذ الكليل وتنعش العليل وتبعث الوسنان وتوقظ الهاجع ولا يأباها إلا البليد والأحمق ولا يغضب منها إلا المغرور وضيق الصدر " (١).

يقول الأستاذ حبيب جاماتى فى مقال عن " محمد لطفى جمعه المفكر الساخر الذى فقدته مصر "(٢) .

" كان رحمه الله مرحاً قلما رآه أصدقاؤه مقطب الجبين عابساً بل كان يبستم دائماً أو يضحك فى أشد المواقف حرجاً لأنه كان ينظر إلى الدنيا وإلى الحياة بتلك الروح الساخرة كأنه يمثل دوراً فى مهزلة بشرية لا تستحق أن ينغص الإنسان نفسه من أجلها ، ولهذا لم يفارقه ذلك المرح الساخر أو تلك السخرية المرحة لا فى أعماله ولا فى أقواله ولا فى كتاباته ... فالسخرية المرحة ظاهرة واضحة فى جميع ما دونه لطفى جمعه فى الكتب والصحف فضلا عن أحاديثه ومرافعاته التى كان الناس يهرعون إليها " .

---

(١) محمد لطفى جمعه ، قطرة من مداد لأعلام المتعاصرين والأنداد ، ص ٢٨٦ - ٢٨٩ ، عالم الكتب ، القاهرة ، سنة ١٩٩٨ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأستاذ محمود التونى المحامى ألف حوالى سنة ١٩٤٥ كتاباً عن أطرف الحوادث والنكات فى مهنة المحاماة .

(٢) مجلة الاثنين فى ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ ، كتاب " محمد لطفى جمعه " من سلسلة الأعلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٥ .

وقد ذكرت جريدة الأهرام عن مرافعة لطفى جمعه فى قضية السردار أنه كان يتخللها نكات كثيرة أضحكت الحاضرين حتى المتهمين جميعا فى قفصهم .

٩ - عبارات لطيفة ونكات طريفة :

وكتب محمود عزمى فى جريدة السياسة فى يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٥ تعليقا على هذه المرافعة يقول :

" أنا أعتزم حصر ملاحظاتى اليوم على واحد من المحامين فقط هو الأستاذ لطفى جمعه ، لكننى مقتنع أن المحامين يعذروننى وقد حضروا الجلسة كما حضرت واستمعوا إلى مرافعة الأستاذ كما استمعت وأرجو أن يكونوا قد حكموا كما حكمت أن ما تخللّها من العبارات اللطيفة والنكات الظريفة يصطحبها تلك الإشارات اللطيفة لا يمكن أن يسجل إلا قائماً بذاته ولا يمكن إلا أن يفرد له يوم من أيام ملاحظاتنا . كان الأستاذ لطفى جمعه كثير الاستعارات والتشبيهات فى مرافعته ، لكنه كان دائماً رشيق التعبير ، وحدث أن وصف المتهم الذى يدافع عنه بأنه كان كشافاً يحمل طبلاً ونفيراً ويمسك نبّوتاً ويلبس بنطلونا قصيراً على الرغم من أنه سنّى ملتح بدل أن يترك الكشافة لابنه ، فلفت أحد المحامين نظره إلى أن الأمير الجليل عمر طوسون هو كشاف مصر الأعظم فتلقفها الأستاذ لطفى جمعه وهى طائرة وقالها للمحكمة مضيفاً : إن الناس على دين ملوكهم فأراد محمد إبراهيم على (وهو المتهم) أن يتمثل ويتشبه ولن يكون كشافاً أصغر "[١] .

---

(١) محمود عزمى ، جريدة السياسة فى ١٩٢٥/٥/٣١ .

١٠ - مرافعة لطفى جمعه فى قضية السردار :

أما مرافعة لطفى جمعه عن محمد إبراهيم على المتهم الخامس فى قضية السردار فنحن ننقلها بنصها كما نشرتها جرائد الأهرام والمقطم والسياسة والبلاغ فى ذلك الحين ، وقف لطفى جمعه المحامى عن المتهم الخامس المذكور وقال :

الأستاذ لطفى :

- هذه القضية ليست كالقضايا وحقاً إن المحامى الذى أخذ على كاهله الدفاع عن أحد من هؤلاء المتهمين يشعر بمسئوليات جمة ٠ فى كل يوم تفصلون سعادتكم فى قضايا قتل وفى كل يوم نترافع نحن أيضا فى قضايا تكون فيها مسئولية المتهم خاصة بإعدام النفس ، ولكن هذه القضية بالذات قد اهتزت لها أركان البلاد بل قد اهتزت لها جهات فى العالم بأكمله لأن النتائج التى أعقبت هذه الحادثة لم تكن منتظرة ٠ فلما عرضت علينا الأوراق وهى تبلغ ٣٠٠٠ ورقة شعرنا بصفة خاصة بمسئولية المحامى ٠ ولكن هذه المسئولية وهذا الشعور قد سهله علينا ما نتوسمه فيكم من علم وحلم ٠ واعلموا أن واجبنا صعب وأننا إنما نقوم بهذا العمل لنكمل واجب العدالة ٠ وأنا أقول بمزيد السرور إن هذه هى القضية الأولى ذات الشأن التى عرضت فيها قضية الاعتداء على أجنبى كبير على محكمة مصرية وفى عرضها على حضراتكم اعتراف بما للقضاء المصرى من النزاهة والعدل ٠

وهذه الحال وحدها دليل قاطع على رغبة تلك الدول الأجنبية فى خطب ودنا واعتبارنا فى مصافها وقد قال سعادة النائب فى مرافعته البليغة إن شعار مصر أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا ٠

هذه القضية يا سعادة الباشا المستشار فيها اعترافات وفيها إنكارات ٠ رأيت أن محمد إبراهيم على المتهم الخامس هو أقل المتهمين ذكراً فى التحقيق ويقول المثل الفرنسوى : أسعد الناس أقصرهم ربحاً ٠ كذلك يحق للمحامى أن

يقول أحسن المتهمين حظا – إن كان للمتهمين حظ – أقصرهم ذكرا فى محاضر التحقيق ، والواقع أن محمد إبراهيم على لم يرد له ذكر إلا فى صحيفتين اثنتين من محضر التحقيق كله . أقل الناس ذكرا الذى لم يشغل التحقيق كثيراً والذى لن يشغل المحكمة أيضا إلا قليلا . هذا الرجل توجهت إليه من النيابة العمومية الأدلة الآتية ، سعادة النائب ذكره بما يأتى :

" أما محمد إبراهيم على فهو براد بالعنابر ويظهر من الأوراق المضبوطة عنده أنه من شيعة إبراهيم موسى " .

الذكر الثانى :

استعرف عبد الفتاح على اثنين من العمال أحدهما راغب حسن والثانى محمد إبراهيم على " .

والذكر الثالث : هو ما جاء فى مرافعة سعادة النائب العام :

(مسألة طب الأسنان وغيرها).

الرئيس :

- ما قالش إنه يعرف الحاج أحمد إلخ ... ؟

– سأقول لسعادتكم . أولا فيما يتعلق بتعرف عبد الفتاح عنايت به . أنا ليس من واجبى ولا من حقى أن أثقل كاهل متهم آخر بفكرة . عملى أنى أحامى عن المتهمين فلم تجر العادة على لسانى أن ألقى تهمة على متهم ، وعلى كل فأنا أعتقد أن عبد الفتاح عنايت إذا كان قال مرة إن محمد إبراهيم على متأكد منه ، وكان هذا التأكيد غير منطبق على الحقيقة فأنا أعتقد أن هذا التأكيد صدر عن خطأ فى التصوير فى حالة معينة . فقد قرر هو وأخوه أنهما لا يريدان أن يظلم أحداً ويريد أن يأخذ كل نصيبه بمعنى أن البرئ ينبغى أن يبرأ وأن الجانى يحكم عليه فلا يمكن تعليل ما قاله عبد الفتاح عنايت هنا بأنه بسوء نية ولكن بطريق الخطأ .

فى ص ٢١٦ قال عبد الفتاح :

" ولزيادة التأكد يمكنكم أن تتأكدوا من أخى عبد الحميد عن باقى العمال لأنه كان مختلطاً بهم أكثر منى " ٠

هذا النص إحالة على ثقة أخرى حتى يكون ضمير المحقق مطمئناً مقتنعاً ٠

أظن عبارة من هذا القبيل كافية وواضحة أن عبد الفتاح تنازل عن جزء من المسئولية عن هذا الشخص وألقى المسئولية كلها على أخيه عبد الحميد ٠

وعبد الحميد تكلم عن كل الناس بحق ٠

فماذا قال عبد الحميد ؟ قال فى ص ١٢٠ جزء أول حرف ب :

" إن الشخص الذى قلت عنه إنى متأكد منه لم يكن هو هذا الشخص" ٠

جئنا أمام قاضى الإحالة وفى يوم عظيم لأنه شبه محكمة والمتهمون يقولون ما يشاءون أمامه مما لم يكن قد سبق قوله إذا كان لديهم شئ جديد ٠

قال عبد الفتاح :

أنا لا أقول حقا إلا ما سمعته من إبراهيم موسى وإبراهيم مرسى هو الذى ضرب وأما عن على إبراهيم محمد فيؤخذ عنه رأى أخى عبد الحميد لأنه هو الذى كان متصلا به وأن على إبراهيم هذا كان فى محل الحادثة ونظرته ٠

الرئيس – كان السؤال : هل تعلم الذين ضربوا ؟

الأستاذ لطفى – هناك مسألة مهمة هذه المسألة هى التى حدثت فى الجلسة ٠ لما استجوب عبد الفتاح قال إن العمال الموجودين هم فلان وفلان وفلان – فسألته وهل على إبراهيم كان موجوداً فقال أيوه بالتأكيد ولما جاء دور عبد الحميد وجهت إليه سؤالا هل رأيت محمد إبراهيم على ؟ قال : (الوش ده أنا ما شفتوش) ٠

كيف استعرف عبد الفتاح عنايت ؟ بعد أن عاد عبد الفتاح فى ١٥ فبراير إلى القاهرة عرض عليه محمد إبراهيم على ٠ كيف عرض عليه ؟ عادة لما يرغب عرض شخص للتعرف يجتهد ضابط البوليس فى أن يحضر على

قدر ما يستطيع للمتهم ومعه ثلاثة أو أربعة أو خمسة من الأشخاص يتشابهون مع الشخص الأول فى السحنة وفى الملابس أيضا ويكررون العملية مرات ولكن فى موضوعنا حصر العرض فى العشرة البائسين ٠

ثانيا لم يحضر هؤلاء الأشخاص مع أشخاص آخرين ولم يلبسوهم ملابس واحدة واستعرضوا العشرة واحدا واحداً وكان عبد الفتاح عنايت إلى جانب المهندس الذى كان ينادى باسم كل واحد وكان من سوء الطالع أن محمد إبراهيم على كان هو الأخير تجى نمرة ١٥ ولست أدرى ماذا كان حتى تقضى الكواكب أن يكون متهمنا هو الأخير ٠

أما المذكرة التى فيها ٤٠ حديث نبوى صحيح ٠٠٠

الرئيس – مش كلهم أظن يا أستاذ

الأستاذ لطفى – لا لا ٠ هذه الأحاديث الصحيحة ثلاثة أنواع

الرئيس – من أين عرفت أنها صحيحة ؟ هل راجعت البخارى أو غيره؟

الأستاذ لطفى – نعم راجعت ٠ هذا الرجل عنده ٦٠ كتاباً فى آداب الدين والفقه وهو يرجع إليها وقد أخذنا أحاديثه منها ، هذه الأحاديث مقسمة إلى ثلاثة أقسام العبادات والمعاملات ثم الحياة الزوجية ٠ فهذا الرجل له حياة عقلية وحياة نفسية حسنة خصوصا إذا أضفنا أنه متزوج منذ عشرة أشهر وأن هذا الرجل شهد ثلاثة شهود هنا بأنه رجل حسن السلوك وقال أحدهم ما عندناش واحد عامل زيه ٠ فإذا أضيفت هذه الكتب ونوتته التى فيها الأحاديث وصلاحه، كل هذه الظروف تجعله من الميالين للخير ٠ بقى مقابل ٤٠ حديث ، جاء هذا البيت من الشعر الذى عكر مزاجنا خالص : "كفانى فخراً أن أموت مجاهداً " ٠

إن هذا البيت من الشعر لم يثبت أنه من تأليف الرجل بل قال وعلل أنه هو أول نشيد الكشافة فى سنة من السنين ٠ هل يكون جريمة يقدم به الرجل إلى محكمة الجنايات وهل هناك شاعر يعتقد ما يقوله من الشعر ؟ تجدون

الواحد منهم يقول من أنواع الحماقات وهو أجبن مخلوقات الله – فماذا تسطر على قبر ذلك الشاعر الذى قال ما قاله ؟ الرجل يقول إن هذا نشيد الكشافة ٠ هل كلمة الجهاد يقصد بها فى اللغة معنى الجهاد الحربى المعروف ؟ أبداً ٠ اجتهد وجد ٠ فكل عامل فى عمله مجتهد ومجاهد بس الذى استغربت له أن صاحبنا ده اللهو الخفى يكون كشاف ٠ كشاف إيه ٠ ما هى دى مصيبتنا ٠

الرئيس – طيب انتقل لنا من هذا الموضوع إلى موضوع آخر ٠

الأستاذ لطفى – بس أطلب من رحمة المحكمة أن تتفضل فتأمر بالاستراحة خمس دقائق لأستريح قليلا ٠

الرئيس – ولكننا نخشى أن تعود مجدداً قواك فتزيد فى الدفاع وتأخذ وقتاً أطول !

الأستاذ لطفى – لا لا ٠ لم يبق لى إلا القليل ٠

الرئيس – طيب ٠ استراحة عشر دقائق ٠

١١- استئناف الجلسة :

وفى الساعة الحادية عشرة إلا عشر دقائق عادت المحكمة إلى الانعقاد٠

الرئيس – تفضل يا أستاذ

الأستاذ لطفى – ذكرت لسعادتكم أن عبد الفتاح عنايت هو الشخص الوحيد الذى تعرف على المتهم وقد فاتتنى نقطة بسيطة أقولها الآن وهى أنه قال كنا سبعة فلان وفلان إلخ ٠ واثنان من العمال لم أعرفهما بالاسم ولكننى أعرفهما شبهاً لو عرضا علىّ ولو أننى لم أرهما إلا يوم الحادثة ٠ وقال فى صحيفة أخرى رداً على سؤال : أن الحادثة تتم فى دقيقة ، فيؤخذ من قوله الأول وقوله الثانى أن مدة رؤيته لمحمد إبراهيم على لم تكن تتجاوز الدقيقة التى تمت فيها الحادثة ٠ ولو أنه قال إن محمد إبراهيم على أعرفه شبهاً من قبل ورأيته فى ذلك اليوم كان يكون هناك ارتكان إلى تنبه الذاكرة ، لكنه جزم بأنه لم يره

إلا يوم الحادثة وطبعاً مش يوم الحادثة طول النهار ، لأنه وصل من مدرسته الساعة الواحدة والثلث والحادثة وقعت الواحدة والنصف فكأن المسافة لم تزد على عشر دقائق .

أظن حضراتكم متذكرين أن هناك ضابطاً جاء يشهد هنا وقال إنه أصيب وقت الحادثة بذهول فوقع على بطنه ولا حظتم حضراتكم عليه هذا الموقف ، ذلك ضابط فما بالكم إذا كان هذا أمر واحد من الحاضرين الموقعة. أنا لا أستبيح لنفسى أن أقول له " رأيت إيه ؟ ... دى حاجة زى يوم القيامة ". فهل يمكن بقطع النظر عن ظروف التعرف الأخرى أن نأخذ هذه الحياة وقد تكون بريئة بتعرف شاب فى خمس دقائق فى أعظم حادثة وقعت بالقطر المصرى ؟ إذا كان هذا صحيحا فينبغى أن عبد الفتاح تكون ذاكرته من أقوى الذاكرات وتصوراته من أسمى التصورات ، ولكن فى نقط كثيرة سعادة النائب العام ناقشه وقال أنت قلت أمامنا فى الأول كيت وكيت والآن تقول غير هذا . فأجاب إجابة طبيعية قال : أنا كنت فى حالة ذهول ولا يمكن أن أستجوب أكثر من ذلك .

وقد قال فى آخر تقريره " إنه خرج اليوم من الحياة الدنيا وأصبح فى عالم آخر " ، عادة قوة الذاكرة وهى أعظم منحة منحتها الطبيعة والله سبحانه وتعالى - لا يمكن أن تكون إلا فى رجل سليم . والمحكمة نفسها لاحظت على أحد الزملاء عندما أراد أن يسأل أحد الشهود عن الملابس فقالت المحكمة " دا كان كلام زمان " .

وهناك حادثة الهلباوى بك المعروفة فقد كان محامياً فى قضية جنائية كان بعض الشهود يجيئون فيها بتفصيلات عن وصف الملابس ، فبحضور ذهنه المعروف جلس حضرته وراء المقعد وسأل القضاة والنيابة والمحامين عن لون رباط رقبته فلم يعرفه أحد منهم . هذا دليل إذن لا يمكن أن يؤخذ به بل يسقط من نفسه .

ما هذا المتهم محمد إبراهيم على ؟ لا أريد أن أقول شيئاً عن المتهمين الآخرين إنما يلاحظ أنه كان أهدا المتهمين فى الجلسة وأثبتهم جناناً ٠ لم يقل شيئا ولم يتكلم ولم يلق سؤالاً وهذا دليل على الاطمئنان ، وسعادة النائب العام قرر أن أكثر المتهمين أرسلوا كتباً لأهلهم – وقد تصدر هذه الأمور عن برئ – ولكن هل ظهر أن محمد إبراهيم على كتب خطاباً لأهله ٠ أبداً ٠

ثانيا مسألة غيابه بعد الظهر ٠ سعادة النائب قال إنه " والأوراق التى ضبطت عند محمد إبراهيم على يظهر منها أنه من شيعة إبراهيم موسى " – ماهى الأوراق ؟ إيصالات النقابة عن شهر يوليه وأغسطس وسبتمبر ، النقابة تشكيل معترف به من الحكومة كنقابة المحامين مثلا ، فإذا لا سمح الله يوماً من الأيام اتهم أحد من المحامين بتهمة وكان لأحد المحامين – أمين الصندوق مثلا – صلة بهذه التهمة فهل يمكن اعتبار الإيصال دليلا على وجود علاقة بيننا وبين أمين الصندوق فيما يختص بالجريمة ؟ والواقع أنه لو كان من شيعة إبراهيم موسى وكانت هذه الورقة مستندا لكان أعدمها ٠

وأهم من هذا أن هذا الرجل امتاز أثناء التحقيق بما سميته بالنظام السلبى٠ ليس معروفاً من المتهمين جميعا ٠ محمود راشد عدد الاعتداءات السابقة وذكر من اشتركوا فيها ولم يرد فيها ذكر محمد إبراهيم على ، ومحمود راشد ذكر أسماء المجرمين جميعاً ولم يذكر اسم محمد إبراهيم علىأكثر من هذا محمد فهمى عدد كل المتهمين لكنه لم يورد اسم محمد إبراهيم على ٠ بل قد سئل هل تعرف محمد إبراهيم على ؟ أجاب لا ٠ إذن محمد إبراهيم على لا دخل له فى هذه القضية بشكل من الأشكال ٠ أهم من هذا أن محمد نجيب الهلباوى قال : أخذت من البوليس كشفاً بأسماء العمال بعد اعتراف عبد الفتاح عنايت وذهبت لأزورهم فى منازلهم وذهبت إلى منزل إبراهيم موسى بثياب العمال إلخ ، وسألته هل كان معك فى هذا الكشف اسم محمد إبراهيم على ؟ قال لا لم يكن معى هذا الاسم ٠ أهم من هذا هرب الأوتوموبيل ٠ ثبت أن هذا

الرجل ليست له يد فى الماضى أبداً . فهل يعقل أن جمعية منظمة تقدم على أمر هائل مهول تكلف به شخصاً " نشاوى " كهذا ثم هو لا يهرب أيضا فى الأوتوموبيل ؟

هنا تعترضنا مسألة طبيب الأسنان .

الرئيس – أليست لهذا المتهم اعترافات ؟

الأستاذ لطفى – سأجئ إليها .

الرئيس – بس ادخل فى الجد .

الأستاذ لطفى – هو دا كله يا باشا هزار . دا عين الجد . الله أكبر .

الرئيس – لا إحنا ممنونين جداً . بس النقطة الأخيرة أهم من هذه .

الأستاذ لطفى – سئل طبيب الأسنان هل جاء هذا العامل إلى عيادتك قال لا أذكر . سعادة المستشار عضو اليمين سأل ما عندكش دفتر تثبت فيه . قال لا ومن فى مصر عنده دفتر يثبت فيه الملاحظات العلمية . وشهادة طبيب الأسنان فى مصلحة المتهم لأنه سار بخصوصها فى طريقه العادى .

قالوا فوق ذلك إن لكل واحد من الجمعية اسماً مستعاراً . محمد إبراهيم على الرجل الجديد .

الرئيس – ما هو عشان كده – عشان نشاوى – هذا الرجل لا يعطونه المنحة الضرورية التى تخفيه عند اللزوم ، وهى منحة الاسم المستعار .

الأستاذ لطفى – هناك مسألة مهمة أخرى ألقيت فيها سؤالا بكل تواضع لحضرة الطبيب الشرعى . قال حضرته إنى أجزم أو أقول إن سلاحين لم يستعملا وهما " ليبيا وموزا " . وقد أردت بسؤالى أنى على قدر ما يمكن أحصر عدد الجناة . لقد كنا نحب ألا تحصل الحادثة أبداً . أما وقد وقعت فكنا نفضل أن تكون قد صدرت عن واحد لا عن اثنين وعن اثنين خيراً من صدروها عن ثلاثة . سألت الطبيب الشرعى عن الإصابات ، فقال إن الثلاثة فى صدر السردار وفى ياوره وفى السائق صدرت من " كولت " و " سورتى "

عدت إلى الدوسيهات الأولى فوجدت أقوال لونج ومسترويت قال مسترويت "رأيت رجلين يضربان وركبا التاكسى ورجلا ضرب نحوى ولا أدرى إذا كان ركب التاكسى هو أيضا " ، ومستر لونج قال إنه رأى ثلاثة مصريين اثنان مسلحان وهما من مصلحة الطبيعيات مصلحة الدقة بالبرجل والزاوية • فإذا كان هذان يقولان "اثنان " والشهود الآخرون يقولون " اثنان " والطبيب الشرعى يقول " مسدسان" فيكون هناك شخصان فقط • يعترضون بأن الرصاص كان عدده عشرين أو أكثر والمسدس لا يحتوى على أكثر من ستة طلقات فيكون فى المسدسين ١٢ فقط فمن أين جاءت الطلقات الأخرى ؟ ثبت أنه كان هناك شخص يوصل للضاربين رصاصات ، لماذا إذن يقول عبد الفتاح عنايت إن محمد إبراهيم على كان من المشتركين ؟ المسالة بسيطة ، هو فى أول المتهمين له حق الدفاع عن طريق تغيير الحقائق ، حتى يقولوا هو مظلوم مسكين مسير • وهو بصفته متهماً يدافع عن نفسه له كل الحق وهو يزكى نفسه لأنه يريد أن ينجى حياته • قال وظيفتى أن أرى ، وأخى عبد الحميد وظيفته عرقلة اقتفاء الأثر • بقى إذن العمال المنفذون لكن العمال منهم إبراهيم موسى فقط • إنما هل إبراهيم موسى وحده يمكنه أن يملأ الفراغ كله ؟ لا إذن جاء محمد إبراهيم على•

مستر كامبل قال إن الشخص الذى كان يحدق وعزمت على أن اقول له لا تحدق هكذا هو عبد الفتاح عنايت • أنا أرجو المحكمة لا تأخذ قولى بصدق الشهود وإنما أنا فى طريق التعليل فينتج من هذه بصفة قاطعة أن التعليل يرجع إلى مسألة الدفاع عن النفس من قبل عبد الفتاح عنايت •

وصلنا إذن لمسألة وجود فعلة آخرين لم تهتد إليهم العدالة •

النائب العام – واحد فقط •

الأستاذ لطفى – أيوه لكن فيه عبارة جاءت فى الجزء ٢ صحيفة ٨٩ – ثابت أيضا أنه كان يوجد تاكس عريان فيه عاملان عاريا الرأس يضربان

الرصاص . لم يوجد أثر لهؤلاء العمال . ولم نصل إليهما بحال من الأحوال . فإذا كان عبد الفتاح صادقاً فمن باب الجواز الواسع جدا أن محمد إبراهيم على لم يكن موجوداً . هناك مسألة الحاج أحمد . أول ما سئل هذا الرجل ...

النائب العام – اقرأ المحضر من الأول لأن هذا تشويه للحقيقة .

الأستاذ لطفى – أنا مشوهتش الحقيقة أبداً .

الرئيس – طيّب اقرأ .

الأستاذ لطفى يقرأ المحضر من أوله .

– إذا فرضنا إذن أن الحاج أحمد قال له هذا وعرض عليه الانضمام فى سلك الجماعة وقال هو لا لما أشاور نفسى .

الرئيس – هو قال لما أشاور نفسى فقط دون أن يقول لا .

الأستاذ لطفى – حاضر نحن نعلم أن عبارة " لما أشور نفسى " معناها الرفض يحسب ما نراه فى بيئتنا نحن المصريين . ثم هو قال هذا وعرض عليه ذلك قبل الحادثة بشهرين – هذا إذا فرضنا أن الكلام صحيح – فإن المسألة بعيدة جدا بين " ارفض أرفض أرفض خمس مرات " وبين الاعتراف – فأنا لا أرى هذه الشبهة مهما كبرت وجسمت كافية للاقتناع بأن الرجل مجرم .

أظن أن حالة الرهبة أولاً وحالة التصديق ثانياً لما قاله له ذلك الموظف الإدارى الكبير قد سولت للمتهم أن يقول ما قال .

الرئيس – وهل هذه الحادثة صحيحة ؟

الأستاذ لطفى – يا سيدى الرئيس . أمد الله فى حياتك ...

الرئيس – ما هم لسة طيبين أهم ...

الأستاذ لطفى – أنا لا أنقل إلا ما هو مستخرج من محاضر التحقيق وفى كل وقت كان الرجل يقول : أعرضونى على شهودى فلا يمكن إذن أن تظهر الحقيقة .

فبناء على هذه الأسباب أنا إلى الآن أقول بصراحـــة وجــراءة لا أرى دليلا ساطعا مقنعاً يمكن أن تكتب به أسباب الحكم على محمد إبراهيم علـــى ٠ وثانيا لو كانت هذه المسائل شبهاً فقد استحق تفسير الشبهة لمصلحته وإنى أشكر لسعادتكم الصبر على استماع ما قلته فيما منحتمونى من وقت ٠

قضية القنابل

١ - ملامح وأضواء :

أما القضية السياسية الهامة الثانية التى ترافع فيها لطفى جمعه فقد كانت قضية القنابل سنة ١٩٣٢ ، وقد شغلت هذه القضية الرأى العام فى مصر كما أثارت اهتماما عظيما فى الخارج واحتلت المكان الأول من الأهمية لدى الصحف الأجنبية ولا سيما الإنجليزية .

وقد كتب لطفى جمعه عنها يقول :

" إن هذه القضية هى أضخم دعوى جنائية سياسية فى تاريخ مصر الحديث ، فقد استمر نظرها ستة أشهر متوالية فى الجلسات[١] عدا سنة ونصف سنة فى التحقيق والاستعداد والتأجيلات ، وكان قضاتها المرحوم محمد نور بك وإبراهيم ثروت بك ومحمد نجيب سالم بعد تنحى محمود باشا غالب ، ورجل النيابة فيها محمود منصور ، وكان عدد المتهمين نحواً من ثلاثين منهم الطلاب والعمال والأعيان ورجال الأعمال ، وهى القضية الأولى التى ظهر فيها شاهد الملك علانية فى شخص إبراهيم الفلاح وقد ترافع فيها اثنان وثلاثون محامياً ، وهذه القضية كانت ملفقة من أولها إلى آخرها وقد اشتد ساعد البوليس السرى ونما وزكا كالزرع النابغ ، وأتقنوا نوعاً من الاعتراف جديدا وهو الاعتراف الأوتوماتيكى ، فإبراهيم الفلاح يقول أنا ذهبت مع المتهم الثانى وفعلت كيت وكيت ، والثانى وكان اسمه عبد الرسول يقول أنا والمتهم الثالث والرابع فعلنا كيت وكيت ، والثالث يقول عن الخامس والسادس وهكذا ، ولم يرحموا فى نهاية الأمر إلا الدكتور نجيب إسكندر بعد سجنه عاماً ، ورجلا

---

(١) من ١٧ مارس سنة ١٩٣٢ وحتى آخر أغسطس سنة ١٩٣٢ .

من أعيان بولاق وأعيان الوفد اسمه محمد حسن صاحب مطحن ، لأنه كان يتصدق على إبراهيم الفلاح لوجه الله لا ليتقى شره ٠

وفى آخر يوم سقطت القضية كما يسقط بيت مصنوع من ورق الكوتشينة واعترف الفلاح بكل شئ وكان يوماً رهيبا ظهر فيه ثبات أخلاق بعض الرجال وحكم على الفلاح بالسجن سنة وقبض جائزة الألف جنيه التى وعد بها ٠

أما الدوافع فقد بقيت غامضة وإن كان الدافع الظاهر هو الغضب على حكومة صدقى باشا ، أما الدافع الباطن فهو إرهاب الأمة وإظهار حاجة الحكومة للبوليس السرى والتدليل على أن رجال الوفد هم الذين يحرضون على الجرائم٠

وكانت المرافعات فى هذه القضية نموذجية والقضاة من الطبقة الأولى وقد جلسنا نحواً من مائه وعشرين جلسة خلال ستة أشهر مستمرة "[١] ٠

٢ - قضية المفاجآت :

لقد كانت قضية القنابل مليئة بالمفاجآت ، فقد طرأت خلال نظرها أحداث عديدة ، من ذلك تنحى رئيس المحكمة عن نظر القضية وانسحاب بعض المحامين من هيئة الدفاع فيها ، وشروع المتهم الأول فيها إبراهيم الفلاح فى الانتحار وعدوله عن اعترافاته وتقريره بأنها موعز بها إليه من البوليس ٠

٣ - تنحى رئيس المحكمة :

ففى الجلسة الثانية من جلسات المحاكمة نشبت مشادة بين رئيس المحكمة محمود غالب وبين رئيس النيابة محمود منصور ، فقد أراد مكرم عبيد

---

(١) لطفى جمعه ، الجرائم السياسية فى مصر ، المرجع السابق ٠

سؤال المتهم إبراهيم الفلاح فاعترضت النيابة على ذلك ودار بينها وبين رئيس المحكمة الحوار التالى :

النيابة : نعارض فى استجواب المتهم من الدفاع .

رئيس المحكمة : للنيابة أن تثبت ما تريده فى المحضر وأن تطعن فى الحكم أمام محكمة النقض ولكن ليس لها أن تعترض على الإجراءات التى تتخذها المحكمة .

النيابة : أطلب إثبات ذلك .

الرئيس : أمرت المحكمة بإثبات ذلك قبل أن تطلبه .

النيابة : وأن يثبت أن النيابة تتكلم بهدوء وأن رئيس المحكمة يرد عليها بانفعال .

الرئيس : أثبت أننى رددت على النيابة بأعلى صوتى .

النيابة : وأطلب إثبات اعتراضى على استجواب المتهم من الدفاع وأحتج على رئيس المحكمة لما وجهه للنيابة من إهانة .

عضو اليمين : هذا لم يحصل .

الرئيس : فيه حاجة ثانية ؟

وهنا قال مكرم عبيد :

- وأرجو أن يثبت أن النيابة وهى تمنعنا من استجواب المتهم إنما تخطئ فى تطبيق القانون وليس هذا من حقها سيما وأن هذا المتهم (إبراهيم الفلاح) ليس متهما فقط بل هو شاهد علينا فمن حقنا قانوناً أن نستجوبه ، ومن جهة أخرى فهذا المنع معناه من الوجهة الموضوعية أن دعوى النيابة قبل المتهمين الآخرين لا أساس لها وأنها تخاف الاستجواب لأنها تخاف أن يظهر للمحكمة وللملأ أن الدعوى مبنية على أساس موهوم وأن الإثبات مبنى على التلفيق والتجسس من قبل هذا المتهم .

وهنا قال المتهم إبراهيم الفلاح :

- أنا موش عايز محامى أنا أتكلم بنفسى ، أنا مصمم على اللى قلته من أوله إلى آخره وعايز دايرة تانية تحكم لى وإن حكمت الدايرة دى مـــا أقبلـش حكمها .

وعاد رئيس النيابة يقول :

- لا يهم النيابة من اعتراضاتها إلا تطبيق القانون وهى فى اعتراضها مستندة إلى القانون .

رئيس المحكمة : هذا يكون أمام محكمة النقض .

النيابة : أنا أطلب إثبات كل ما أريد قوله بكل هدوء .

وهنا رفع رئيس المحكمة الجلسة .

وفى الجلسة الرابعة من جلسات المحاكمة تأخر انعقاد المحكمـــة علـــى غير المعتاد وراجت الإشاعات بعد أن قيل إن رئيـــس محكمـــة الاستئنـــاف والنائب العمومى قابلا وزير العدل ، وفى الساعة الواحدة دخلت هيئة المحكمـــة وطلب الرئيس من كاتب الجلسة أن يثبت مايأتى :

" قد اجتمع لدىّ من الأسباب ما يحملنى على التنحى عـــن نظـــر هـــذه القضية وأرى من الحكمة أن أمسك عن ذكر هذه الأسباب ويكفى أن أشير إلـــى أننى لم أخضع فى تصرفى هذا إلا لسلطان ضميرى ، وأبدى أسفى لما يـــترتب على هذا التصرف من تأخير النظر فى القضية حتى يعين من يخلفنى ، وبنـــاء عليه قررت المحكمة تأجيل النظر فى القضية حتى يعين مـــن يخلـــف رئيـــس المحكمة " .

وخلف المستشار محمد نور رئيس المحكمة زميلـــه المتنحـــى محمـــود غالب[١] .

---

(١) جريدة البلاغ يوم ١٩٣٢/٣/٢٣ .

٤- انسحاب بعض المحامين من هيئة الدفاع :

وحدث فى اليوم السادس من أيام مرافعة مكرم عبيد فى القضية أن أرسل مكرم اعتذاراً للمحكمة على لسان زميله سيد سليم لسبب عائلى ولكن المحكمة طلبت من المحامين أن يكونوا دائماً على استعداد للمرافعة حتى لا تحصل مفاجأت قد يترتب عليها تأخير نظر القضية ، وعلى أثر ذلك قال سيد سليم المحامى بمكتب مكرم عبيد إن مكرم عبيد مستعد لإتمام مرافعته . فقالت المحكمة : الأستاذ مكرم يترافع فى دوره ، فاعتبر مكرم عبيد هذا الرد رفضا جارحاً مهيناً لكرامته وأبلغ محمد نجيب الغرابلى بذلك باعتباره نقيب المحامين للعمل على ما يحفظ كرامته . ونشرت جريدة الأهرام نبأ تأخير مرافعة مكرم عبيد فاتصل بالغرابلى وقال له : إن عبارة تأخير مرافعتى منشورة فى الأهرام وهى تشعر بإهانتى من المحكمة وأنا لا أقبل هذه الإهانة مطلقا وإنى أبلغك بصفتك نقيباً للمحامين أنه يستحيل أن أحضر للمرافعة فى هذه القضية إلا إذا كلمنى رئيس المحكمة بالتليفون ودعانى للحضور لإتمام مرافعتى [١] .

وقابل الغرابلى هيئة المحكمة لتعدل عن قرارها حتى يستأنف مكرم عبيد مرافعته فى اليوم المحدد تجنباً لكل ما يثير الإشكال ويعطل سير القضية ، وقبلت المحكمة أن تعدل عن قرارها إذا طلب مكرم عبيد منها ذلك لأنه لا يمكنها العدول من تلقاء نفسها عن قرار أصدرته ، ووجد الغرابلى أن فى ذلك حلا مقبولا وأبلغ به مكرم عبيد ولكنه رفض هذا الحل وقال للغرابلى أنا أعتبر أن هذا إصرار من المحكمة على إهانتى وأبلغك بصفتك النقيب أنه يستحيل علىّ مع هذه الإهانة أن أترافع فى القضية إلا إذا اعتذرت للى المحكمة فى الجلسة العلنية ، فقال الغرابلى : إننى لا أرى فيما حدث أية أهانة تبرر أن أطلب

---

(١) انظر بيان محمد نجيب الغرابلى نقيب المحامين بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٧ عن تفاصيل حادث انسحاب مكرم عبيد من محكمة الجنايات فى قضية القنابل .

من المحكمة اعتذاراً بالجلسة العلنية والحل الذى قبلته المحكمة حل مقبول فى نظرى لأنه ليس فيما تقرره المحكمة بشأن أمر يقع فى اختصاصها إهانة على محامى . ولكن الأستاذ مكرم عبيد أصر على موقفه .

دعا الغرابلى مجلس نقابة المحامين للانعقاد مع باقى محامى الدفاع فى القضية وحضر مكرم عبيد ضمن المدعوين وبعد أن شرح مكرم عبيد وجهة نظره رأت أغلبية المحامين الحاضرين أن لا إهانة فى تأخير مرافعة مكرم عبيد عن دوره ولم يشذ عن هذا سوى أربعة محامين من هيئة الدفاع هم زهير صبرى ومحمود غنام وسيد سليم ومحمد يوسف .

واقترح البعض أن يحضر مكرم عبيد بالجلسة ولا يذكر شيئا عن قرار المحكمة ويقوم فيقول فقط أنا مستعد للمرافعة فإذا لم تجبه المحكمة إلى ذلك يحتج وينسحب ثم ينسحب معه من يرى الانسحاب من المحامين .

وعرض الغرابلى باشا هذا الاقتراح على هيئة المحكمة .

وانعقدت المحكمة فوقف مكرم عبيد وقال : أنا مستعد للمرافعة بعد أن زال عذرى القهرى ، فسألته المحكمة عما إذا كان سينتهى من مرافعته فى ذلك اليوم فأجابها بأنها فى الغالب تنتهى فى نصف الجلسة المقبلة ولا يمكنه أن يعد بانتهائه من المرافعة فى اليوم المذكور . فانسحبت المحكمة للمداولة .

ولما أعيدت الجلسة نطق رئيس المحكمة بقرارها ويقضى بأن يترافع مكرم عبيد فى دور الدكتور نجيب إسكندر[1] . وهنا طلب الأستاذ مكرم عبيد أن يثبت انسحابه من القضية وتنازله عن التوكيل بناء على هذا القرار الذى اتخذته المحكمة .

وانسحب أيضا زهير صبرى وانضم إليه أغا ومحمود غنام .

---

(١) كان هذا الدور مخصصاً لمرافعة لطفى جمعه عن الدكتور نجيب إسكندر (ر.ل.ج).

وبينت المحكمة أنها لم تقصد المساس بكرامة المحامين كما نفت المساس بكرامة الأستاذ مكرم ولكن الأستاذ مكرم أصر على الانسحاب وترك قاعة الجلسة ومعه أربعة من زملائه[١] .

٥ - مساعى لطفى جمعه فى تصفية الجو :

وبعد حادث الانسحاب طلب إلى لطفى جمعه أن يقبل الانتداب عن توفيق العزب فطلب إمهاله لاستشارة بعض أصدقائه فى قبول هذا الانتداب فأشار عليه بعضهم بأخذ رأى الدكتور نجيب إسكندر ، وفى تلك اللحظة أقبل الدكتور نجيب وابتدر لطفى جمعه بالرجاء فى قبول الانتداب ووصل ذلك إلى علم النقيب الغرابلى باشا فوقف الغرابلى وقال لهيئة المحكمة : علمت أن الأستاذ لطفى جمعه يقبل الانتداب عن العزب .

فقال رئيس المحكمة لكاتب الجلسة :

- اثبت انتداب الأستاذ لطفى عن توفيق العزب

فقال لطفى جمعه :

- هذا لا يمنعنى عن الدفاع عن الدكتور نجيب

الرئيس : أنت حر ونحن لا نمنعك عن الدفاع عن الدكتور نجيب

النقيب : المحكمة تريد تخفيف العبء عنك

لطفى جمعه : جئت هذه المحكمة لأكون بجانب الدكتور نجيب ولا يمكننى أن أتخلى عنه بأى حال من الأحوال .

الرئيس : وهو كذلك .

---

(١) من بيان محمد نجيب الغرابلى نقيب المحامين عن انسحاب الأستاذ مكرم عبيد من محكمة الجنايات فى قضية القنابل .

ويادر لطفى جمعه إلى الأساتذة المنسحبين وهم زهير صبرى ورافع ومحمود غنام وأغا ورجاهم رحمة بالمتهمين وضناً بوحدة المحامين من أن تتصدع أن ينظروا فى الأمر ويتقدموا خطوة نحو السلام وتصفية الجو ، فاستلانوا لقوله وعلقّوا قبولهم على قبول مكرم عبيد الذى كان حينذاك بالإسكندرية ، فعرض لطفى جمعه عليهم السفر بنفسه والسعى لديه فوافقوا ثم لم يلبث أحدهم أن قال : لا أظن أنه يقبل .

وكان هذا ختام تدخل لطفى جمعه فى هذا الأمر[١] .

٦ - هيئة الدفاع :

بلغ عدد المحامين فى القضية أكثر من أربع وعشرين محامياً انسحب منهم خمسة أما الباقون فنذكر منهم كامل صدقى وسلامة ميخائيل وميخائيل غالى وسامى نجيب وعزيز مشرقى وإبراهيم الهلباوى وراغب إسكندر وأنطون جرجس وبسطا شكرى ويوسف الجندى وصبرى أبو علم وأمين عامر وغيرهم.

٧ - شروع إبراهيم الفلاح فى الانتحار وعدوله عن أقواله :

أما المفاجأة الثالثة التى ذخرت بها هذه القضية فهى محاولة المتهم الأول فيها إبراهيم الفلاح الانتحار بالسجن بشنق نفسه ، فلما لم يبلغ مقصده أخذ يضرب رأسه بالحائط ثم صب على نفسه البترول المملوء به الموقد الذى كان فى غرفته لصنع الشاى والقهوة ، فلما حاول حراس السجن منعه استشاط غضباً وهاج واجتاحته ثورة عارمة وحاول خطف بندقية أحدهم فأطلق عليه كونستابل رصاصة أصابته فى ذراعه الأيسر ونقل إلى قصر العينى لعلاجه ، ولما تولت النيابة التحقيق فى هذا الحادث ، عدل عن اعترافه وأسند إلى البوليس أنهم

---

(١) جريدة السياسة فى ١٩٣٢/١٢/١٨ .

أوحوا إليه به وحرضوه على صنع القنبلتين اللتين ضبطتا للإيقاع بعبد الرسول وباقى المتهمين كما قرر أن البوليس أوعز إليه بأن يشهد زوراً ضد الدكتور نجيب إسكندر ، ولم تر المحكمة عندما اطلعت على هذه الأقوال الجديدة بدأ من أن تقرر فتح باب المرافعة فى القضية من جديد بعد أن كانت قد حجزتها للحكم لتناقش المتهم فى هذه الأقوال .

وقد أثار نبأ تلك المفاجأة اهتماماً عظيماً فى إنجلترا وانهالت المكالمات التلفونية على إدارات الصحف ووكالات الأنباء للاستفسار عن تفصيلات الحادث، وتناقلت مراكز الأخبار الصحفية فى الخارج نبأ الإفراج عن الدكتور نجيب إسكندر وبعض المتهمين وفتح باب المرافعة فى الدعوى بعد قفله وتحديد يوم للنطق بالحكم نتيجة لعدول الفلاح عن اعترافاته وأقواله التى أدلى بها بوحى من البوليس وإيعاز منه[١] .

٨ - شخصية إبراهيم الفلاح :

لقد كان إبراهيم الفلاح - كما يقول لطفى جمعه - بطل هذه القضية الشهيرة ، لفقها وشهد فيها على المتهمين المظلومين ، ثم اعترف بالتلفيق ودحض أدلة الثبوت فى المحكمة ثم عفى عنه وأخذ جائزة مقدارها ألف جنيه بددها واقترف جرائم أخرى ، وهو شاهد الملك فى هذه القضية على غرار النظام المنقول عن القضاء الإنجليزى الذى يشجع الوشاية والتلفيق ويعطى جوائز لمن يفعلها .

كان يتولى الدفاع عنه فى هذه القضية عطية رزق الفسخانى المحامى ثم انسحب لتنازل الفلاح عن توكيله عن الحضور عنه .

---

(١) جريدة الجهاد فى ١٩٣٢/٨/٣١ ، تحت عنوان " صدى مفاجأة قضية القنابل فى إنجلترا" .

كان الفلاح أثناء المحاكمة يقاطع المحامين والشهود حتى إن رئيس المحكمة قال له فى إحدى الجلسات :

- اعمل معروف ساعدنى على الراحة النهاردة ولا تتكلمش أحسن أنا تعبان شوية .

وكان الفلاح قبل انعقاد الجلسات وفى أثناء فترات الاستراحة يتشادّ ويتشاجر مع زملائه المتهمين ويوجّه إليهم قوارص الكلم ، قالت عنها الصحف حينذاك إنها ألفاظ نابية لا يصح صدورها على مسمع سيدات وآنسات كن يحضرن المحاكمة .

وحدث أن ذهب المتهم محمد على لقضاء حاجته ، فلحق به إبراهيم الفلاح وهجم عليه وضربه برأسه ورجله ثم رأى متهمين آخرين فحاول الاعتداء عليهم .

ليس هذا فحسب بل لقد تطاول على بعض المحامين ، فقد حدث أثناء مرافعة إبراهيم الهلباوى عن موكله عبده عبد الرسول أن قاطعه إبراهيم قائلا:

- ده متشطر علىّ قوى .

فقال له رئيس المحكمة :

- اسكت ما يصحش تقاطع وأنا قلت لك من الأول إنك حتسمع كتير .

وبعد فترة استأذن الفلاح فى الخروج فأذن له رئيس المحكمة وقال وهو خارج من قاعة الجلسة موجهاً كلامه إلى الهلباوى :

- اتشطر على فاطمة سرى !

وهنا انزعج الهلباوى وقال غاضباً :

- الله ! فاطمة سرى دى إيه كمان ؟ هو أنا باعشق نسوان !!

كان إبراهيم الفلاح كثيرا ما يحضر جلسات المحاكمة مرتدياً فى كل مرة بدلة جديدة مما كان مثار تعليقات الحاضرين بقاعة الجلسة سواء فى ذلك المتهمين أو هيئة الدفاع ، وكان يتناول بندقاً ولوزاً مقشراً قبل انعقاد الجلسة

ويحتسى الشاى والقهوة ويدخن السجائر الأجنبيـــة ، وحـــدث أن دار الحـــوار الطريف الآتى بينه وبين رئيس المحكمة بشأن ملابسه :

الرئيس : ممن أحضرت الملابس التى ترتديها الآن ومتى اشتريتها ؟

الفلاح : دى بدل اشتريتها من سنين من زمن ودى بتاعة أبويا قبل منى

الرئيس : هل ورثتها عن أبيك ؟

الفلاح : أيوه وقد ورثتها من مدة أربع سنوات

الرئيس : دى بدله من أربع سنوات ؟

الفلاح : أمال دى بدله عشرة سنوات ؟ واللى يقول أنا شحتها أو واخدها من حد ابقوا احكموا علىّ بالإعدام ٠ وآدى الجاكتـــة شـــوفها (وخلعها)

وأخذ الرئيس يفحص الجاكتة ثم قال :

الرئيس : ورثت كم بدلة ؟

الفلاح : دى بس

الرئيس : كم بدلة عندك الآن ٠

الفلاح : اثنتان ، دى وبدلة الشغل ٠

الرئيس : يوم تفتيش بيتك هل وجدوا هدوم ؟

الفلاح : أيوه

الرئيس : هل أثبتوها فى التحقيق

الفلاح : اسأل الضابط وهو أقبل أنا إن واحد يعطينى بدله ؟

الرئيس : أنا عايز أعرف إذا كنت اشتريتها أم لا وإذا كنـــت اشـــتريتها جبت الفلوس منين ٠

الفلاح : سرقتها ! واحكم علىّ بالسرقة والعدالة موش بالاضطهاد !

الرئيس : اسكت ٠ للمحكمة الحق فى أن توجه إليك أى سؤال

الفلاح : تسألنى بما فيه فضيحة لى ٠ دى إهانة علشان إيه ؟٠٠٠

أمال لو شفت عندى الهدوم الحرير تقول إيه ... تقول أنت سارقهم .. أتوبخ أمام الجلسة بهذا السؤال من حضرة الرئيس.

الرئيس : قل يا إبراهيم

الفلاح : موش عاوز أجاوب واحكم بالشنق وأنا مصمم على جميع أقوالى

الرئيس : طيب اسكت [1]

٩ - الاتهام فى قضية القنابل :

كان الاتهام الموجه إلى المتهمين فى هذه القضية صنع القنابل واستعمالها .. وتفجيرها فى بعض الأماكن وإطلاق النار على بعض الشخصيات وتعطيل قطارات السكة الحديد وتكوين جمعية أطلق عليها اسم "جمعية الإرهاب" وأن الدكتور نجيب إسكندر هو الذى كان يعول هذه الجمعية وقد دفع للعمال مبلغ ثلاثمائة جنيه .

فقد حدث أن قام عمال العنابر والترسانة بالإضراب عن العمل فقامت الحكومة حينذاك وكانت برئاسة صدقى باشا برفتهم بسبب ما كان بينها وبين الوفديين من الخصومات السياسية ، فقد غاظها أن العمال قاطعوا الانتخابات فاعتقدت أنهم يناوئونها فى سياستها ففصلتهم انتقاماً منهم وردعاً لغيرهم ، وكان واضحا أن الزج بالدكتور نجيب إسكندر فى هذه القضية هو أنه كان وفدياً ونائباً بارزاً من نواب الوفد وكان على اتصال بالعمال المغضوب عليهم لتوزيع إعانات مالية عليهم .

---

(١) جريدة البلاغ ، الجلسة الثانية من جلسات المحاكمة ، يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ .

ويكشف لنا إبراهيم الهلباوى فى مرافعته عن المتهم بعض الدوافع الخفية وراء هذه القضية فيقول :

- سمعنا تسع جرائم من حادثة السيمافور إلى رمى الطماطم إلى محاولة قتل شيخ الإسلام ، وكل هذا ولا يوجد شاهد سوى الاعترافات ، فإن كانت هذه الوقائع صحيحة لوجدت شاهداً واحداً يؤيدها ... هناك روايتان فى تكييف الوقائع ... رواية إبراهيم الفلاح وهى أنها تعتبر ثورة ضد النظام ورأى النيابة أنها تعتبر اتفاق جنائى ... إن التقدير الصحيح هو أن هؤلاء العمال البؤساء مرفوتون فاتفقوا على تنبيه الحكومة بعمل له جلجلة وبطريقة يسمع بها ... لقد اتفقوا على إسماع أصواتهم فقالوا ماذا نفعل ؟ قال قاسم - على فرض أن أقواله صحيحة - تعالوا نجيب طماطم وبيض ونرميه على أعضاء البرلمان ... حادثة فك صواميل قضبان السكة الحديد قالوا : نيتنا تعطيل السكة الحديد والخط من بنها إلى مصر يمر به ٢٥٠ قطار بضاعة وركاب فى اليوم ... فإذا كانت نيتهم هذه صحيحة فلماذا لم يعطلوا القطارات الأخرى ؟ ... إن الدكتور نجيب إسكندر هو همزة الوصل بين هؤلاء العمال البؤساء وبين لجنة السيدات لمعاونة العمال لما انقطعت بهم أسباب الرزق واشتد عليهم الضيق وقد تألفت هذه اللجنة برئاسة أم المصريين وجمعت المال وانتقلت إلى أماكن هؤلاء العمال لتواسيهم وتعينهم ، وكان من بين أعضاءها شريفة هانم رياض زوجة أكبر وزير وزوجات العظماء والوزراء مثل خشبة باشا وبهى الدين بركات وعقيلة مكرم عبيد وغيرهن "[١] .

*****

(١) من مرافعة المرحوم إبراهيم الهلباوى عن المتهم .

مرافعة لطفى جمعه
فى قضية القنابل

ننقل فيما يلى مرافعة لطفى جمعه فى هذه القضية عن المتهم كما نشرتها فى حينه جرائد الأهرام والبلاغ والسياسة والجهاد على مدى ثلاثة أيام متوالية .

على أننا نشير فى هذا الصدد إلى ذلك الجو الملطف الذى أشاعه لطفى جمعه بنكاته اللطيفة الذكية أثناء نظر تلك القضية المليئة بالمفاجآت والتوترات والانفعالات وشد الأعصاب مما كان له أكبر الأثر فى الترويح عن النفوس وتخفيف وطأة ذلك الجو القاتم الذى يخيم عادة بظلاله الكثيفة على قاعة الجلسة فى المحاكمات الجنائية .

من ذلك أنه عندما سألت المحكمة الشاهد حمزاوى إبراهيم عن عمله قال إن صناعته " أسطى ميكانيكى يشتغل فى كار البخار " فسأله الرئيس :

- يعنى إيه ؟

قال : نحل ونربط .

وهنا قال لطفى جمعه : من ذوى الحل والعقد .

وغنى عن البيان أن هذه العبارة كانت تطلق على الإنجليز .

وحدث أثناء مرافعة الأستاذ أمين عامر عن موكله توفيق حسن أن قرأ فى أحد المراجع القانونية بعض الفقرات فأخذ رئيس النيابة يقرأ شروحاً تخالف ما يقول به .

فقال الغرابلى باشا : الأستاذ عامر كان يدلل بأقوال فقاطعته النيابة .

فقال رئيس النيابة : أنا لم أقاطع ولكن صححت الأقوال التى كان يقرأها .

فقال الأستاذ أمين عامر : أنا كنت أميناً فى النقل .

صورة لطفى جمعه نشرتها مجلة لطائف المصـــورة فى ١٩٣٢/٨/٢٢ وكتبت تحتها الخطيب المفوّه والقانونى الضليع نصير المظلومين الأستاذ محمد لطفى جمعه المحامى الذى دافع عن توفيق العزب أحد المتهمين فى قضية القنابل المنظـــورة أمام محكمة الجنايات واستغرق دفاعـــه أسبوعاً سمـــع الناس فيه آيات بينات تخلله الفكاهة المستملحة وكان ممثلاً بارعاً ومؤرخاً حجة وراوية صال وجال حيث أتسع له المجال فجاء دفاعه كوكباً دريا يضيئ دياجير القضية فنهنئ المحاماة ببطلها الهمام الواسع العلم والاطلاع

وهنا قال لطفى جمعه : أنت ما أنت أمين !!

فضحك الحاضرون وتلطف الجو بعد أن كـــاد يتوتـــر بيـــن المحـــامى والنيابة.

وغير ذلك من النكات الطريفة واللفتات الذكية مما ذخرت بـــه مرافعـــة لطفى جمعه فى هذه القضية على ما سيطالعه القارئ الكريم فيما يلى .

*****

مرافعة لطفى جمعه

---

١ - استهلال المرافعة :

وقف لطفى جمعه وبدأ مرافعته عن المتهم توفيق العزب فقال [١]:

حضرات المستشارين :

كنت فيما مضى أبدأ بعض مرافعاتى بعبارة (خير الكلام ما قل ودل) وجعلتها حيناً شعاراً لما أتوخاه من الإيجاز والاقتصار على لب الموضوع دون سواه ٠

ولكن هذه الكلمة الجامعة فقدت مغزاها ونضرتها منذ استعملها عبد الرسول[٢] فى بداية اعترافه ، فصارت مثلا للكلام الذى يكثر ويضل ٠

وفى الحق إننى أتهيب موقفى أمامكم وبين زملائى ، أمامكم لأنكم صبرتم وحلمتم وطال جلوسكم فى سبيل الحق والعدل وسمعتم حتى شبعتم ، وأفسحتم صدوركم ولم تألوا جهداً فى تفهم معضلات هذه القضية المعقدة ولم تتركوا فرصة تمر دون أن تعلنوا ارتياحكم لبذل كل مجهود فى سبيل الوصول إلى الحقيقة ، ولم تدخروا وسعاً فى السعى وراء تلك الحقيقة التى تنطبق على العدل والقانون والتى هى ضالتنا التى ننشدها جميعاً وقد بدا لنا ذلك منكم حتى عدنا نقول إنكم كلفتم نفوسكم فوق طاقتكم وأكثر من وسعها ٠

وإن حق للمحاماة أن تباهى بأنها تمكنت من القيام بواجبها فى تلك (اللابرنته) القضائية ، فى تلك القضية التى تشبه كرية من الخيوط المعقدة ، فللقضاء الجنائى المصرى الذى تمثلونه خير تمثيل أن يفاخر أنه صمد حيال الكثير من الوقائع التى اختلط فيها الصدق بالكذب والحق بالباطل والخوف

---

(١) نقلا عن جريدة البلاغ ٠

(٢) عبد الرسول أحد المتهمين فى القضية ٠

بالطمع واليأس بالأمل ، وقد ضربتم الرقم القياسى بالاستمرار نصف عام تقريباً فى نظر قضية مفردة ، وبمناسبة ما يستمده القاضى والنائب والمحامى من الفخار فى ممارسة هذه الصنعة الشريفة أذكر أن الفريد ديفينى ألف كتاب العظمة والعبودية فى صنعة الحرب ٠ وألف مونزى منذ عام العظمة والعبودية فى الحياة القضائية ولكل مهنة عظمتها وعبوديتها [١].

وقد شعرنا نحن المحامين فى هذه القضية بمعنى عبودية صنعتنا وقديماً قالوا " حكمت الصنعة " ومرت بنا دقائق ذقنا فيها حلاوة القيام بالواجب ، ولا عجب فقد ذكرت الحلاوة هنا مرتين ، كما ذقنا مرارة تلك العبودية التى لابد منها ٠ ولكن تلك المرارة ولو كانت علقماً أو حنظلاً تتحول شهداً إذا أنتم كللتم الجهود التى بذلتموها وبذلتها النيابة العامة وبذلناها نحن فى خلال هذه المدة بحكم عادل يسجل مجد القضاء ، ولا أنسى فى هذه الكلمة الوجيزة فضل حضرة رئيس النيابة المترافع الذى عرف كيف يملك قلوبنا بلطفه وكمال أدبه وبعد نظره ودقة إحساسه ، كما ملكتم أنتم النفوس بسعة الصدر ومكارم الأخلاق ٠ ولا أنسى ما سمعته من حضرتكم بنصه " اعلموا أننا لن نكون رأينا قبل أن نسمع آخر كلمة فى هذه القضية " ٠

لقد عرفت أشخاصا كثيرين أفضوا إلىّ ببساطة قلب أنهم يقرأون القضية فى ثلاث أو أربع صحف يومية ، ولم تكن القضية إلا محاضر الجلسات ، وهى فى الحق طويلة ومسهبة ، وتستغرق أربع أو خمس صفحات من كل جريدة يومية وكنت أظنها مملّة لكل خارج عن موضوعها ، فلما تكرر هذا القول من كثيرين سألت نفسى عن سبب هذا الإقبال الغريب على قراءة تلك المطولات

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن الأستاذ أحمد حسن شنن المحامى ونقيب المحامين بالقاهرة (١٩٧٦ - ١٩٩٠) ألف كتاباً بعنوان " عظمة المحاماة " ، رقم ٥٦٦ من سلسلة " اقرأ "، دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٩١ ٠

وذلك بعد أن سألتهم فلم يستطيعوا جوابا مقنعاً ، وإن أحدهم ليضنّ بشوقه فـــى قراءة الرواية البوليسية مرتين اثنتين ، السبب الصحيح ليس تلذذاً ولا اســتمتاعاً ولا تطفلاً ولا استطلاعاً ، السبب الصحيح هو رغبة هؤلاء الناس فى الوقــوف على الحقيقة واستجلاء غوامض هذه القضية • فتراهم يستنطقون أنهار الجرائـد الفياضة بالأسئلة والأجوبة والاعتراف والإنكار والكلمات الدقيقة الظريفة التـــى تفيض بها قريحة سعادة الرئيس من حين لآخر فتسير مســير الأمثــال وتجلــو الغامض وتروح عن النفوس • ولكن القراء لا يجدون الفائدة المرجوة فيقــرأون ثانياً وثالثاً ورابعاً لعلهم يصلون – كأنهم طالب علم قادم علـــى امتحـــان أمـــام معادلة جبرية ، يريد إستخراج المعلوم من المجهول وهو جد عاجز ، ونحن هنا نرى الأعداد فى تلك المعادلة مملؤة بالحياة والحركة والنطـــق • ولكـــن هـــل باحـــت هذه الأعداد بكل أسرارها ؟ الجواب عندكم أنتم أيها القضاة العـــادلون فعليكم أنتم وحدكم أيها القضاة العادلون أن تحلّوا هـــذه الأحـــاجيّ والألغـــاز وتعطوا للبلاد كلها، بل للعالم أجمع (جواب هذه المسألة) ، قلت العالم أجمـــع ولم أقله مبالغة فإن حكمكم لن يقتصر على هذه القاعة ولا هذه المحكمة ولا هذه المملكة بل سوف يرن صداه فى جميع أنحاء الشرق العربى وغيـــر العربـــى بل إن بعض ممالك أوربا تنتظر الحكم فى القضية بفارغ الصبر[١] •

على الرغم من وحدة الشكل فى هذه القضية ووحدة مشـــاهدها بالنســـبة للقضاء والدفاع والجمهور السامع والقارئ ، فقد تعـــددت الصور التى تركتـــها فى ذهن كل من وصلت إلى علمه وقائعها •

وقد حاول كل منا جهده أن يقف على الحقيقة ولو على الأقل للوصـــول إلى راحة الضمير فضلا عن عاطفة حب الاستطلاع التى تثيرهـــا مثـــل تلـــك القضية وأهميتها بالنسبة للحياة العامة فى مصر •

---

(١) انظر ما سبق أن ذكرناه عن اهتمام الرأى العام العالمى بهذه القضية ، ص ١٠٢ •

وفى هذه القاعة الرهيبة قامت ملاحم ، تكون الصورة الأخـــيرة التـــى ستتخذها تلك القضية فى سجل تاريخ القضاء ، وإن كان شعور الحيرة أو التردد يحيط بالأذهان ونقصد أذهان الجمهور مع اطمئناننا نحن المحامين فما أعظم هذه الحالة إذا تجسّمت فى ذهن القضاء الذى أخذ على عاتقه تحقيق فكـــرة العـــدل بإعطاء الكلمة الأخيرة وتصفية الوقائع وتطبيق القانون لإقراغ هذه المجموعـــة من الصدق وغير الصدق والظهور والخفاء فى قالب جدير بفكرة الواجب الملقى على عاتقكم وهو النطق بالحكم العادل المنصف الذى يجلو الغـــامض ويمحـــو الباطل ويرجع الحق إلى نصابه ٠

وقد أخذ كل منا على قدر الممكن نصيبه من الوقـــت الكـــافى للـــدرس والفحص والتمحيص ودقة الوزن وصحة التقدير ، وقد سعينا كلنا سعياً بطيئـــاً لهذا الغرض ونحن مؤمنون بأن الحكم سيصدر حكيماً مرضياً للقضاء وللدفـــاع وللمتهمين ٠

٢ - عن نجيب إسكندر :

جئت فى هذه القضية مدافعاً عن الدكتور نجيب إسكندر لأننـــى كنـــت مرتبطاً به - ارتباط العليل بالطبيب منذ عشر سنين ، وكان الرجل خـــير مـــن يواسى مريضه ويعلله بأمل الشفاء حتى يتمه الله فحفظت له تلك اليد الكريمة ٠ فلما علمت باتهامه وأنا ذلك العاجز الضعيف الذى لا أملك من الأمر شيئاً، رأيت أن أجود بنفسى وأضع ضعفى بين يديه فى خدمة الحق :

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم تسعد الحال

وجئت محامياً بجانب هؤلاء الفطاحل ، وقد شاء الله وتطورت الظروف وكتب علىّ الانتداب عن غيره من المتهمين وهو المتهم الخامس توفيق العـــزب فاستأذنت الدكتور فتفضل وأذن لى فأطعت أمركم وقبلت رجاء النقيب ولبيت

محكمة استئناف مصر الاهليه

٧٦٤٤

حضرة المحترم الاستاذ محمد لطفي جمعه المحامي

أتشرف بأن أرسل لـ محضر تكم مع هذا صورة محضر قضية الجنايه
رقم ١١٤ سنة ٩٢٢ المنتدب محضر تكم فيها عن
بدر نجيب اسكندر المتهم فيها والمحدد لنظرها جلسة
٢٢ ابريل سنة ٩٢٢ أمام محكمة جنايات مصر

وتفضلوا بقبول الاحترام ٤

تحريرا في ٥ ابريل سنة ١٩٣٢

خطاب من محكمة استئناف مصر الأهلية بتاريخ ١٩٣٢/٤/٥ بإرسال صورة من ملف الجناية رقم ١١٤ بولاق سنه ١٩٣٢ (قضية القنابل) إلى لطفى جمعه المنتدب فيها عن الدكتور نجيب إسكندر المتهم فى القضية

نداء الواجب وكان فى وسعى أن أطمع فى كرمكم وأطلب مدة كافيـــة لإعـداد دفاعى عن توفيق العزب ، لأننى قرأت القضية وحضرتها بفكرة تكوين الدفـاع عن طبيبى ، ضارباً صفحاً عن كل من عداه كما هى أصول الصنعة ، نـاظراً شزراً إلى عبد الرسول وصبحى وهما وحدهما اللذان تعرضا له بالقيل والقـال، ولكننى منذ كلفتمونى عدت إلى الأوراق والمحاضر والمضابط أقلّب أجفانى فيها ناظراً إلى توفيق العزب الذى تبنيته بعد أن صاريتيماً من محاميه الفاضل القدير الأستاذ غنام[١] ، ولكننى كلما رأيت اسم نجيب يتحرك قلبى نحو بقوة فأذكر قول الشاعر :

ألست وعدتنى يا قلب أنـــى إذا ما تبت عن ليلى تتـوب
فها أنا تائب عن حب ليلى فمالك كلما ذكرتُ تـذوب

ولكن ليلى الآن آمنة مطمئنة تحرسها العناية ويســـهر عليـها عدلكـم وإنصافكم وخمسة هم بحق أكبر رجال المحاماة فى مصر ٠

٣ - ملامح القضية :

لكل قضية جنائية سحنة خاصة بها Aspect Particulier ، ووحدة فى التصور ، والقضية الجنائية التى يحكم فيها بالإدانة ، هى التى تحتفظ بوحدتـــها فلا تتغير ملامحها ، من البداية إلى الختام ، تلك وحدة يتخللها الصـــدق ، ولـــو كان خيطاً دقيقا ولكنه يبقى ظاهراً ، والحقيقة ولو مغلوبة على أمرها ، فلابد أن تتجلى للعيان لأنها غلابة ، ولها قوة الروح المتحفزة ٠

كل هذا قد افترضه وأفاض فى شرحه العلماء والقضاة ، حتى لا يتطرق الشك إلى ذهن القاضى ، والقاضى لا يحكم إلا باليقين ، فقد أعطاه الشـــارع حق الحكم بمحض اقتناعه الباطنى ، بحيث لا يكون خاضعاً فى حكمه إلا لحكـم ضميره، فإذا ما قال القاضى (اقتنعت) ، فقد زالت من أمامه كل العقبـــات ، ولا يقول (اقتنعت) إلا إذا كان الحق يلتئم فى وضوحه مـــع عقيـدة ضمـيره

---

(١) انظر انسحاب بعض المحامين من هيئة الدفاع ، ص ١٢٩ ٠

الناصع النقى ، ولا يدب دبيب الشك فى نفس القاضى ، وهو البراءة ، إلا إذا تغيرت ملامح القضية وتبدلت سحنتها وتلونت أو تلوثت .

وهذه القضية لم تتغير ملامحها فحسب بل كان لها فى كل دور من أدوارها وجه مخالف للوجه الذى سبقه وهذه الوجوه لا تتشابه ، بل ترى بعضها جميلا والبعض دميماً كريهاً . تناقض فظيع ! وهذا التلون والتحول والتبدل ، دليل على أن جرعة الحق هنا ليست ضئيلة فحسب ، إنكار يطول أمده ، بحيث تربو الصفحات التى سجل فيها على المئات ، ثم اعتراف وجيز فى بعض الأحيان ، وطويل مملّ فى أحيان أخرى ، آخذ بعضه برقاب بعض لا انسجاماً وموافقة بل مخالفة واشتباكاً ! ومعظمه ضد الغريزة الإنسانية ، وضد الطبع البشرى ، وضد المألوف وضد مصلحة المعترف وذويه ، وبعضه ينجلى عن كذب صراح ، بحيث ترى رجلا ينسب إلى نفسه أو إلى ابنه شيئاً لم يقترفه كلاهما ، وإن كان اقترف الابن ، فليس للوالد أن يعترف به فما بالك إذا كان الولد لم يفعل بحسب قوله ، وقد ترى الوالد يقول اسألوا ابنى أمامى لئلا ينكر ! وتلك أمور أخرجت البشرية عن طبيعتها ونحن جدّ عاجزين عن تحليلها ، أو تعليلها ، بل إن علم النفس وعلم الإجرام ورجالا أمثال فرويد وبرتران رسل ويرجسون ليقفون حائرين حيال هذه المعضلة !

قد يكذب الرجل فى مجال الفخار الباطل أو يتلذذ بالمباهاة بأعمال جليلة ونادرة لم تتم على يديه ، فيكون فخوراً ومبالغاً وقد نسب إلى نفسه فضائل أو كمالات هو بعيد عنها ، وإن كان يتمناها ، وقد يدعى شجاعة نادرة فى الحرب أو سعة الحيلة فنقبل قوله باسمين ، حتى إذا زاد عن المألوف نزل فى نظرنا إلى درك السخرية وصار موضع التهكم ، ومضرب المثل فى الإدعاء .

وقد وجد فى القاموس العامى ألفاظ (النتش) و (المعر) و (الفشر) و(المزع) لتؤدى المعنى ، وكثرتها تدل على استعداد الأمة لها وحاجتها إلى التعبير عن المعنى الواحد ببضعة ألفاظ ، وألف ألفونس دوديه كتاب " تاتاران دى تارسكون " وجعله المثل الأعلى فى (النخع) الجاكسونى ، وهذه لفظة خامسة لهذا المعنى !

(استمارة نمرة ٢١ «نيابة»)

تصريح بالدخول فى الحبس

نحن رئيس النيابة العمومية بمحكمة مصر الأهلية

بعد الاطلاع على المادة ١٠٢ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٥٢ من لائحة السجون

نأمر مأمور حبس الاستئناف أن يصرح الى جناب الاستاذ محمد لطفى جمعه افندى

المحامى عن توفيق العزب

المتهم فى قضية القنابل

بالدخول فى الحبس دون غيره للمكالمة مع المتهم المذكور

تحريرا بالنيابة العمومية فى أغسطس سنة ١٩٣٢ (رئيس النيابة)

(المطبعة الاميرية ١٩١٦/١٧٢/١٠٠٠٠)

تصريح مؤرخ أغسطس سنة ١٩٣٢ بدخول لطفى جمعه لمكالمة توفيق العزب المحبوس على ذمة قضية القنابل

ولكننا لم نر قبل هذه القضية رجلاً مثل أحمد العزب ، أو مثل توفيق ابنه أو توفيق حسن ينسب إلى نفسه ولغيره ، وهو أحب الناس لديه ، أعمالاً لا تدعو إلى الفخار أو المباهاة ، بل تؤدى إلى السيف والنطع ، أو على الأقل إلى السلاسل والأغلال وكسر الحجارة فى الجبال المقفرة ٠

ولو كان هذا على غضاضته واستحالته ، وفظاعة تصوره فى سبيل مثل أعلى ، أو فى سبيل مبدأ عظيم مثل الاستشهاد لأجل عقيدة دينية أو خدمة لشخص عزيز ، أو محافظة على شرف مصون ، إذن لأمكننا تصوره على مضض ، ولكن كل هذا للاشئ ، أستغفر الله بل فى سبيل الخراب والخسارة ، إن الإنسان لفى خسر ، صدق الله العظيم ، فى سبيل وعد بربح أو مكافأة ، هى مهما عظمت لا تساوى لحظة فى مخالفة الضمير ، بل لا تساوى ساعة فى غيابة السجن لبرئ لم يجْن إثماً ٠ ومع هذا كله فإن ذلك الربح أو تلك المكافأة، هى بالنسبة لهذا الشخص أو الأشخاص ، سراب فى صحراء ورؤيا جميلة فى رقدة شقية على سرير الخوف والألم ، ولو تخيل شخص ما هو ملاقيه بعد أن ينفض السامر ، ويوحش الميدان ، وتصفق عليه أبواب مقبرة الأحياء ، وما سوف يلاقيه أطفال صغار أكل الجوع أحشاءهم وعصف الفقر والشقاء بأعمارهم الغضة ، وقصف اليتم على الحياة أعوادهم اللدنة ، ونساء خارت نفوسهن وتعرضن للعار ، تهرأت مآقيهن من سيل الدموع وفيهن العجوز البائسة والصبية الطموح ، وشيوخ هدت متاعب العيش قواهم وجفّت أمواه الحياة من أبدانهم ، ويبست شجرتهم بعد اخضرارها ، كل هؤلاء لا فى بيته وحده بل فى عشرين أو ثلاثين بيتاً ، إذن لأدرك الرجل من هؤلاء هول موقفه، وموقف الضعفاء الذين خلفهم وراءه ، وعض بنان الألم حتى قطعه ولكن لات حين ندامة ، وقد أفلتت من بين يديه فرصة الخلاص ، وأطاع شيطانه وشيطان سواه ، وقدم بيده رقبته للمقصلة ، وهو أمر تأباه الوحوش الضارية ولا يعمله الحمل الوديع مختاراً وهو مضرب الأمثال فى البله ، وضعف العقل وقلة التدبير !

٤ - تمثال لاوكوون :

يرى الزائر لمتحف الفاتيكان برومة ، تمثالاً ضخماً من المرمر الأبيض، يبلغ أقداماً شاهقاً فى الارتفاع ويرغم الناظر على أن يرفع بصره إليه، ثم يشرئب بعنقه متطلعاً فلا يوشك أن تأخذ عينه بالتمثال (وهو مجموعة مكونة من ثلاثة أشخاص) حتى يرتد البصر عنه خاسئاً وهو حسير ــ فيمتلئ القلب بالرعب ويملك على الناظر أنفاسه ، فيشعر بالخوف والألم ويكاد يغمره اليأس لهول المنظر وتختلج مشاعره ، وتدركه الحيرة والاضطراب فيحاول مقاومة الأثر المهول الذى وصل إلى أعماق نفسه ، بتحويل نظره ، ولكن قوة قاهرة تجذبه إليه فيعيد النظر مرغماً إلى تلك الصورة المجسمة من الرخام الأبيض وهو يعلم بيقين أن رجعة النظر ستحدث نفس الأثر فيقاوم الرغبة ولكن بدون جدوى لأنه وقع تحت سحر الرعب المرتسم وقد نقشت صورة التمثال فى مخيلته فلا يستطيع انتزاعها مهما حاول ٠ فيبقى بين رغبة التطلع ورهبة التشبع بما يراه من صورة الألم الإنسانى ٠

ومهما طالت وقفة الزائر فى ظل هذا التمثال العملاق ، فإنه لا يشبع من النظر إليه لأنه يمثل له لغزاً لا يدرى كيف يكون حله ، ولا يعلم بحال من الأحوال مصير الأشخاص الثلاثة الذين جمعت بينهم أيدى المثالين فى أفظع الأوضاع ، ومهما قصرت وقفتنه حيال تلك البدعة الرائعة الفاجعة ، فلن ينسى مهما كرت الأعوام وتعاقبت على ذهنه الحوادث لذعة الألم التى شعر بها للوهلة الأولى التى تكاد تكون سمّاً زعافاً يسرى فى البدن ، ولئن تسابق المثالون فى صنع تماثيل تصور لنا المطرب والمعجب ، فها هنا تفانى الصانع الحساس المتوجع فى تشخيص المزعج والمرعب ٠

أقصد ياحضرات المستشارين تمثال لاوكوون وولديه الذى يمثل أسطورة يونانية وضعها فيرجيل شاعر الرومان فى قصيدته الإينايد كتاب ٢ بيت ١٩٩ وما بعده ، وكتب عنها جوته فيلسوف الألمان وليسنج ناقد الفنون الشهير وغيرهما عشرات من الكتاب والشعراء ، ولا وكون اسم لرجل كان

كاهناً للإله أبولو فغضب عليه معبوده لسبب مجهول ، وبينما كان يقدم قرباناً في هيكل بوزيدون ومعه ولداه هجمت على الوالد والولدين ثعابين ضخمة بحجم الأفعى أو البواء والتفت عليهم من أمامهم ومن خلفهم وعصرت أجسامهم بعضلاتها وأخذت تنهشهم بأنيابها وتفرغ في أبدانهم العارية سمومها القاتلة ٠

ولا تحفظ لنا أساطير الأقدمين منظراً أفظع ولا أروع ولا أبشع من منظر هؤلاء الثلاثة المساكين وهم في مخالب الموت وبين أنياب الردى يجاهدون جهاد المستميت في سبيل الخلاص من ذلك البلاء الذى حاق بهم ، وهنا يقول جوته (الولد الأصغر يكافح وهو فاقد القوى ووجهه يمثل الرعب والهلع ، والوالد يجاهد ولا يكاد يجد مخرجاً ولعل جهاده يزيد في بلائه ويدنى منيته ، والولد الأكبر يرى هلاك أبيه وأخيه فتراه صارخاً من أعماق قلبه مستغيثاً مما وقعوا فيه وهو يحاول تخليص ساقيه من لفائف الأفاعى المحيطة بهما فهو زاعق وفازع وشهيد ، يكاد الوالد يهلك وهو صريع والولد الأول يقاوم وهو جريح ، ولدى الولد الثانى شبه شعاع من الأمل في النجاة) ٠

هذا التمثال صنع منذ مئات السنين وصنعه، وياللتهكم الأقدار ، ثلاثة مثالون والد وولداه كانوا يكونون أسرة فنانة في جزيرة رودس ، الأب إجيساندر والولدان ايتنودوروس – وبوليدوروس ، وكما خلد ذكر هؤلاء الثلاثة وخلد تمثالهم العجيب في سجل الفنون ، كذلك سيخلد في سجل القضاء أسماء أحمد العزب وولديه توفيق وأمين، وإذا ضرب المثل بحرج موقف لاوكون وولديه ، كذلك يضرب المثل بسوء طالع هؤلاء المتهمين وفظاعة موقفهم ، ولو أن إجيساندر وبوليودوروس واثيتودوروس كانوا اليوم بين الأحياء لأضافوا إلى تمثالهم سبعة أطفال وبضع نساء يمثلون بقية أفراد هذه العائلة البائسة ، وقد أحاطت بهم جميعاً ثعابين الاتهام وأفاعى البؤس والفاقة والجوع والعراء ٠

لقد رأيت ذلك التمثال منذ سبعة وعشرين عاماً ولم تكن تحدثنى نفسى أن أرى أشخاصاً أحياء يمثلون الرعب والحيرة بين اليأس والرجاء ولكن الحياة لها عجائبها !

٥ - توفيق العزب :

أسوأ المتهمين مركزاً لأن التهم الموجهه إليه هى أنه :

(١) مدير لحركة الاتفاق الجنائى ٠

(٢) مشترك فى كل الحوادث والجنايات ٠

(٣) مقترح بعض الحوادث ٠

(٤) أحضر البارود فى حشو قنبلة ٠

(٥) أخذ نقوداً من صادق أفندى ٠

(٦) اشترى خمس مسدسات ٠

(٧) صاحب فكرة الدقى والعزومة ٠

(٨) ابن أحمد العزب رئيس الجمعية ٠

(٩) صاحب تعليل الحوادث بأغراض سياسية ٠

(١٠) ومعترف ثلاث مرات ٠

(١١) وهو من عائلة ثلاثة منها فى القفص ٠

٦ - شذوذ القضية :

لماذا لم تقدم كل قضية على حدتها ، كل جناية ، وكل جنحة ، ولماذا تحشر القضايا حشراً ؟ لماذا قدمت قضية شيخ الإسلام على انفراد ؟

كذلك كان يجب تقديم كل قضية على انفراد ومعها تهمة الاتفاق الجنائى إذا أرادوا أن يقولوا جريمة الاتفاق الجنائى جريمة ذات طابع خاص Suigeneris،

صورة للطفى جمعه بروب المحاماة نشرتها مجلة اللطائف المصورة فى ١٩٣٢/٩/١٢
وكتبت تحتها " الأستاذ محمد لطفى جمعه المحامى عن المتهم توفيق العزب
وكان دفاعه شائقاً طلياً بليغاً تخلله الكثير من النكت والتوريات اللطيفة
وقد شكرته المحكمة على دفاعه المجيد

فيمكن تقديمها بمفردها دون أية قضية أخرى ، ونضرب لذلك مثل حالة عـــدم ثبوت الجرائم الملحقة فيقدمون بتهمة الاتفاق وحده ٠

إن من شذوذ هذه القضية مايأتى :

(١) مسألة النشر وعلم الشهود بشهادتهم ٠

(٢) العدد الكبير من الضباط والشهود ٠

(٣) العدد الكبير من المخبرين والمرشدين والشهود ٠

(٤) سجن الأجانب ٠

(٥) القبض على النساء والأطفال ٠

(٦) حرص المتهمين فى التحقيق من البوليس السياسى لا القضـــائى الـــذى وظيفته حراسة المتهمين ٠

(٧) جلوس الضباط حولهم فى الإحالة وفى أول جلسة ٠

(٨) أغلب التحقيق بدأ من الساعة الثانية صباحاً إلى اليوم التالى ٠

(٩) كان شاهد الملك يحضر التحقيق جميعه وقد اعتدى على كثيرين بالشـــتم والضرب فهو يعتقد أنه يمثل سلطة بوليس ٠

(١٠) متهمون يعملون معارضة ويحضرون فيتنازلون عنها ٠

(١١) التحقيق سرى ٠

(١٢) الإجراءات أمام قاضى الإحالة – منع المتهمين من الكـــلام – إخـــراج بعضهم ٠

(١٣) كل الحوادث ليس عليها شهادة ولا دليل إلا أقوال المتهمين ، كالســـمك يأكل بعضه بعضاً أو كالنار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله ٠

٧- أمام قاضى الإحالة :

حدث أمام قاضى الإحالة أن اعترض أحد الأساتذة على (أن ما صـــدر من أحمد العزب لم يثبت كله)٠

وطلبت النيابة إخراج توفيق العزب وأمين وسؤال كل منهما على انفراد مع أن القانون لا يبيح استجواب متهمين فى قضية فى غياب باقى المتهمين – ومع أنه يجب أن كل متهم يسمع ما يقال عنه من باقى المتهمين وأن ما يبدى أمام قاضى الإحالة هو دفاع لا استجواب ٠

ومع هذا فحضرة قاضى الإحالة أخرج توفيق وأمين وأخرج المتهمين فى القضايا الأخرى (قضية شيخ الجامع سليم بك)٠

وقد قال إبراهيم الفلاح رداً على سؤال القاضى فى الإحالة : هل ارتكبت الحوادث ؟

قال : أنا مصمم على أقوالى بعد سؤال زملائى وبعدين أقول لحضرتك ومصمم على أقوالى التى صدرت منى فى النيابة ، واشترط أن تكون أقواله فى النهاية مع أنه :

(١) المتهم الأول ٠

(٢) أول من بلغ ٠

(٣) قبل كلامه فى النيابة تكلم مع البوليس ٠

(٤) قبل أن يستجوب أمام المحكمة مرتين ٠

(٥) ترافع فى الأول ٠

وأنكر عبد الرسول وأهم ما قاله " واتهمنا ناس أبرياء " ، وأن أحد الموظفين الرسميين (بوليس) قال " قرر كل شئ وأنا أبرأك " ٠

ثم تكلم الأستاذ لطفى جمعه على ضعف نظر أحمد إسماعيل فرحات، فنادت المحكمة المتهم فوقف وقال : " عينى اليمين ما بشوفش بها " ٠

الأستاذ جمعه – كنت هات شهادة طبية ٠

الرئيس يأمر المتهم بالانتقال إلى منصة القضاء ٠

المتهم ينتقل ويقترب من الرئيس وينظر إلى عينيه ٠

الأستاذ جمعه – أهو ده الباش نشانجى (ضحك) ده من بتوع الحمـــد لرب مقتدر (ضحك)٠

واستمر الأستاذ لطفى جمعه فى الإشارة إلى أقــوال المتــهمين أمـــام قاضى الإحالة وأشار إلى ما جاء فى مرافعة النيابة فى الإحالة أيضا ٠

ثم قال :

– أظن المحكمة تحب تستريح (وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة)٠

الرئيس – مرافعتك الشيقة خلتنا نسينا التعب ٠

الأستاذ جمعه – متشكر ٠

الرئيس – رفعت الجلسة للاستراحة ٠

ورفعت الجلسة للاستراحة وعانق الغرابلى باشا لطفى جمعـــه وكـــان الزحام شديداً وأقبل الجميع على الأستاذ لطفى يهنئونه ٠

وحضر أثناء الاستراحة السيد عبد العزيز الثعالبى الزعيم التونسى ٠

٨– إعادة الجلسة ، الكلام على جريمة الاتفاق الجنائى :

وأعيدت الجلسة فى الساعة ١٢

الرئيس (يرى أمام الأستاذ لطفى جمعه كوبه شراب الليمونادة وكوبـــة ماء فيضحك)

الأستاذ جمعه – أعمل إيه ريقى بينشف

الرئيس – إحنا ريقنا بيجرى ٠

الأستاذ جمعه يستأنف مرافعته فيقول[١] :

---

(١) تكلم لطفى جمعه فى هذا الصدد عن جريمة " الاتفاق الجنائى " ٠

كان الفوضويون فى أوروبا ولا سيما فى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا سبباً فى سنّ القوانين الجديدة الخاصة بالاتفاق الجنائى والجمعيات السرية من ١٨٩٣ فنازلاً ، والفوضوية فى ذاتها تنطوى على نظريتين ، نظرية سياسية ونظرية اقتصادية .

فالنظرية السياسية تنهى عن كل نظام حكومى وتأمر بالحرية المطلقة من كل قيد ، وتعليلهم فى ذلك أن فى الإنسان نفسه قانوناً ، فليس فى حاجة إلى تشريع سماوى أو أرضى . ناقل الكفر ليس بكافر .

وأشهر كتاب الفوضوية هم من الفرنسويين والروس والإنجليز فمنهم : برودون وإليزيه ريكا فى فرنسا وهربرت سبنسر الفيلسوف فى إنجلترا وكروبوتكين وباكونين فى روسيا وهؤلاء يعدون آباء الفوضوية . وكانت لهؤلاء الفوضويين مؤتمرات وجرائد فى معظم عواصم أوروبا حيث نشروا برامجهم وهم أعداء ألدّاء للاشتراكية ويعدونها حركة رجعية بالنسبة لأفكارهم.

وكانت أول محاكمة للفوضويين فى سنة ١٨٨٧ فى أمريكا ونفذت أحكام الإعدام فى بعضهم ومن بقى منهم على قيد الحياة أعيد النظر فى قضيتهم وبعد محاكمة قضائية طويلة حكم ببراءتهم من محكمة شيكاغو العليا برياسة القاضى جارى وجاء فى حيثيات الحكم الذى نشر مايأتى :

" من حيث أن المحلفين فى المحاكمة السابقة انتخبوا بطريقة غير قانونية، فكانوا أشخاصاً مغرضين .

ومن حيث أن حكومة الولاية لم تكتشف شخصية الرجل الذى ألقى القنبلة التى قتلت جنود الشرطة .

وبما أن شهادة الشهود لم تثبت أى اتفاق أو ارتباط بين المتهمين وبين الشخص الذى ألقى القنبلة ، كما أنها لم تثبت أن هذا الشخص سمع أو قرأ

كلمة من آراء المتهمين ، وبناء عليه يكون الاتهام عاجزاً عن إثبات كون الفاعل قد أخذ بنصيحتهم أو انقاد لأفكارهم " ٠

وفى سنة ١٨٩٣ وهى من أهم السنوات فى تاريخ التشريع الجنائى فى العالم ، ألقى الفوضوى الفرنسى فاليان Vaillant قنبلة فى مجلس النواب الفرنسى أثناء انعقاده فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وقد بلغت القسوة والاستهتار بهذا الفوضوى أنه قال لما سأله قاضى التحقيق :

س : أليس من الظلم أن تعرض أعمار الأبرياء للخطر بفعلك هذا ؟

ج : لا يوجد أبرياء بين طبقة البورجوازى ٠

وكانت هذه الحادثة الفظيعة سبباً فى تعديل القانون الفرنسوى إلى تشريع ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ الذى يعاقب على الاتفاق الجنائى والذى هو أصل التشريع المصرى فى المادة ٤٧ مكررة وقد حدث التعديل بعد أسبوع واحد من وقوع الجريمة وحصلت المناقشة فيه أثناء نظر القضية ٠

وقد سميت هذه التعديلات بالقوانين الخبيثة ، أطلق عليها هذا الوصف الفوضويون أنفسهم لأنها خبيثة بالنسبة لهم ٠

وكانت الولايات المتحدة أول حكومة قلدت فرنسا فسنّت فى سنة ١٨٩٤ قانوناً ضد الفوضويين وهو يبيح طرد الأجانب منهم من أرض الولايات ، وللمرة الأولى استعملت فى الإنجليزية كلمة indesirableغير مرغوب فيه وطبقت عليهم ٠

وفى سنة ١٨٩٨ اجتمع مؤتمر جنائى فى رومة وبحث فى وجوب تعديل المواد الجنائية الخاصة بالجرائم الفوضوية فقرر مايأتى :

(١)أن جرائمهم لن تعد من الآن سياسية بل يسوى بينها وبين الجرائم العادية ٠

(٢)السماح بتطبيق نظرية إخراج المتهمين بها وتسليمهم من مملكة لأخـــرى ، وقبل هذا المؤتمر كانت نظرية التسليم لا تطبق إلا فى حالة الجرائم العادية وكان يطلق على المجرم بالجرائم الأخرى الهارب من مملكة لأخرى اســـم "لاجىء " فتحميه المملكة التى يلجأ إليها ٠

أما فى بلجيكا فسبب تعديل القانون يرجع إلى الاعتداء على حيـــاة الملـــك إدوار السابع لما كان ولياً للعهد فى سنة ١٩٠٠ وفى مدينة بروكسل نفسها بيـــد شاب فوضوى متهوس اسمه سبيديو فكان ذلك سبباً فى التشريع الجديـــد ، لأن محكمة الجنايات فى عاصمة بلجيكا حكمت ببراءة سبيديو ، فاحتجت حكومـــة إنجلترا على ذلك احتجاجاً شديد اللهجة وكادت تقطع العلائـــق ، فكـــان تعديـــل بلجيكا وليد الضغط السياسى الخارجى ٠

وعندما اغتال فوضوى آخر فى إيطاليا فى سنة ١٩٠٠ نفســـها الملـــك همبرت الأول ملك إيطاليا ، شرعت إيطاليا القانون الذى كـــان مؤتمـــر ســـنة ١٨٩٨ قد اقترحه وتأجل سنتين ٠

والقوانين الفرنسوية (١٨٩٣) والإيطالية (١٨٩٨) والبلجيكيـــة (١٩٠٠) هى التى التجأ إليها الشارع المصرى عندما أراد أن يضع مادة لعقاب الاتفـــاق الجنائى ، ولكن القانون الفرنسوى كان " عكاز " الشارع المصرى فى نصوصه وروحه ، أما الإيطالى والبلجيكى فقد أخذت منهما فكرة التشديد وفكرة الإعفـــاء من العقوبة للمبلغ الأول ٠

وإذا رجعنا إلى الحوادث العالمية وإلى الأعمال التحضيرية ولشرح الفقـــهاء لكل تشريع أوربى سابق على قوانين الاتفاقات الجنائية فى أوربا ، نرى أن هذه القوانين الجديدة موجهة بالتعيين وبالذات إلى محاربة الفوضوية دون غيرها من المذاهب ، لأنها هى المذهب الوحيد الشاذ الذى يختلف عـــن جميـــع المبـــادئ

الاجتماعية والسياسية ، حتى إن الاشتراكيين وهم المتطرفون فى العالم يحاربون الفوضوية بكل قواهم ويعدونها أداه تخريب ودمار ، ولا يخطر فى بالنا أن فكرة المساواة بين الجرائم السياسية وبين الجرائم العادية التى قررها مؤتمر روما فى سنة ١٨٩٨ كان يقصد بها الخلط بين النوعين ، أو وضعهما فى مستوى واحد ، كلا ! بل كان يقصد بها إلى ضرب الفوضوية فى الصميم ، لأنها أنتجت جرائم، ليس الباعث عليها مادياً أو جائزاً أو مشروعاً ، بل الباعث عليها فكرة قائمة بذاتها ترمى إلى قلب النظام وهدمه وتوجيه الحياة الإنسانية اتجاهاً خاصاً لا يرتكز على التشريع السماوى ولا الأرضى ، فهم نوع من الأيديا ليست المتهوسين المتطرفين من أتباع هيجل الألمانى ، حتى إن كارل ماركس الذى يعد كتابه " رأس المال " إنجيلا للشيوعية ، قد نبذوه وعدوه طريقة يهودية لحكم العالم .

وكذلك نرى هذه الفكرة ترمى إلى إلغاء الأديان والحكومات وحقوق الامتلاك الفردى وأنظمة المواريث .

وبغضاً فى هذه المبادئ ذات الخطورة الجسيمة وخوفاً من سيادتها ، وجب تعديل التشريع ، ومساواة الجرائم التى تصدر عنهم بالجرائم العادية ، عندما يثبت أن المتهم فوضوى وأن جريمته صادرة عن تلك المبادئ الخطيرة ، فالفوضوى والفوضوى وحده هو المقصود بالذات ، بقانون الاتفاقات الجنائية مهما اتفقت الجرائم فى شكلها .

فالواقع أن العقاب لا يقع على الجريمة المادية التى توجد فى جميع القوانين الجنائية نصوص لمعاقبتها ، بل العقاب ينصب على الفكرة ذاتها لأن

جرائم الفوضوية وهى ثمرة التفكير الخطر البعيد المرمى الذى يقصد إلى خراب النظم الحالية واستئصالها [١] .

٩ - الجرائم السياسية :

وقد قامت فى كل مالك العالم أبحاث بشأن الجريمة السياسية واستقر الرأى أخيراً فى فرنسا وإنجلترا وبلجيكا على أنها الجريمة التى يقصد بها إلى تغيير نظام حكومة بنظام آخر ، أى تغيير الحكومة الجمهورية بنظام حكومة ملكية أو العكس ، وأنه فى حالة نجاح هذا العمل تكون الجريمة مبررة كما حدث فى فرنسا عندما قلب نابليون الثالث حكومة الجمهورية إلى إمبراطورية فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٠ فكتب هيجو كتاب " تاريخ جريمة " وكما حدث فيها أيضا عند العودة إلى النظام الجمهورى فى سنة ١٨٧٠ وهى الجمهورية الثالثة .

وقد عرفت الجريمة السياسية ثلاثة تعاريف فى إنجلترا ، الأول ما كتبه القاضى جوسيتس ستيفن فى تاريخ قانون العقوبات قال :

" إن الجريمة تعتبر سياسية عندما تكون ناشئة عن اضطراب سياسى وتكون جزءاً من هذا الاضطراب وبناء عليه لا يعتبر جريمة سياسية قتل رجل فى أثناء فتنة مسلحة ضد الأنظمة السائدة والسلطات الحاكمة " .

وهذا التعريف مستمد من رأى ستوارت ميل الذى كان أول من حاول وضع تعريف للجريمة السياسية وتمييزها عن الجريمة العادية فقال " إذا وقعت إبان حرب أهلية أو ثورة أو اضطراب سياسى أو عقب ذلك تعد جريمة سياسية" .

---

(١) تجد الإشارة هنا إلى أن المحكمة الدستورية العليا فى مصر قضت أخيراً بعدم دستورية المادة ٤٧ مكرراً من قانون العقوبات المصرى وهى الخاصة بجريمة الاتفاق الجنائى .

الأستاذ لطفى جمعه

(ريشة صاروخان)

وقد طال على هذا التعريف القدم لأنه واسع النطاق ولأن واضعه لم يكن رجل قانون ٠

والثالث هو التعريف المعول عليه الآن وهو " أن جريمة القتل لا تكون سياسية إلا إذا وقعت إبان ثورة أو حرب أهلية أو بسببها وبمطابقة قوانين الحروب والعادات المتبعة فيها " ٠ وهذا رأى مؤتمر دولى جنائى عقد فى أكسفورد وسجّله الأستاذ جرانمولان فى كتاب قانون العقوبات المصرى ج ١ ص ٣٠٦ وما بعدها وسرد عدة شواهد على رأيه ٠

وحكمة هذا التعريف أن الجرائم كانت مقسمة إلى جرائم عادية وجرائم سياسية ، ولكنها أصبحت فى العهد الجديد مَن ١٨٩٣ مقسمة إلى جرائم عادية وجرائم سياسية وجرائم فوضوية ٠

أما الجرائم العادية فهى المعلومة لكم والجرائم السياسية كما وصفها الأستاذ جرانمولان فى ج ١ ص ٣٠٦ وما بعدها وقال إن كل الممالك تفرض على الجرائم السياسية عقوبات تختلف عن عقوبة الجرائم العادية ٠

يقول جرانمولان عن الجرائم السياسية إنها أشد خطراً للدولة ولكنها أقل رذيلة من الجرائم العادية وصاحبها يظن أنه يحسن حالة بلاده وإجرامه نسبى ومؤقت وهو يكون فى الأرجح مغلوباً لا مجرماً والعقوبة تخدم الحزب الحاكم أكثر مما تخدم الدفاع الاجتماعى ٠

وقد بلغ التدقيق فى التمييز بين الجرائم السياسية والجرائم الفوضوية مبلغاً شديداً ، فاستشهد الفقهاء الشراح بقضية رجل فوضوى اسمه مونيه ألقى قنبلة فى قهوة فى سنة ١٨٩٤ بباريس ورجل آخر ألقى قنبلة فى إحدى ثكنات الجنود فى السنة نفسها ٠

فاعتبرت الجريمة الثانية سياسية ، والأولى فوضوية ، لأن الأول وهو فوضوى لكل حكومة منظمة ، أما الثانى فكان عدواً للجندية أو للتجنيد العام

بقطع النظر عن شكل الحكومة ، أى أنه يقبل الخضوع للحكم ولكنه يريد السلم العام ٠

١٠ - الجمعية الإجرامية :

لما أراد الشارع الفرنسوى وضع نصوص لمعاقبة الفوضويين عقب حادثة ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ تناول ثلاث مواد من القانون وعدلها بنصوص جديدة حلت محلها وقد وجه نظره إلى تكوين الجمعية الإجرامية واعتبرها جريمة قائمة بذاتها ، وقد رأى أن قواعد الاشتراك العادية غير كافية للوصول إلى هذا الغرض ٠

وكما حدث فى مصر منذ خمسين عاماً من انتشار مناصر اللصوص وعصابات السطو ، حتى اضطرت الحكومة إلى إحراق بعضهم أحياء فى إحدى قرى الصعيد ، اضطرت حكومة فرنسا فى عهد بونابرت لوضع المواد القديمة للقضاء على عصابات تكونت إبان الثورة الفرنسية فأبادها نابليون ، ولكن الحوادث التى طرأت واقتضت تعديل هذه المواد فى سنة ١٨٩٣ كانت من نوع جديد ومخالف بالمرة لحوادث السطو والنهب لأنها حوادث فوضوية ٠

لم يفكر الشارع الفرنسوى فى تجديد هذه المواد إلا نتيجة للجرائم الفوضوية وجميعها تتمثل فى إلقاء القنابل فى الأماكن العامة مثل القهوات والحانات والميادين العامة ٠

وقد أجمع كل من الشراح لا بوردولوبات وفابريجيت وكرش فى شرحهم للقانون الجديد على أنه لأجل أن تطبق المواد الجديدة فى القانون الفرنسوى يجب لها استيفاء ثلاثة شروط :

(١) وجود جمعية أو اتفاق وهى الكلمة التى أوحت (اتفاق جنائى)٠

(٢) غرض هذه الجمعية إعداد جرائم ضد الأشخاص أو الأملاك ٠

(٣) القصد الجنائى الذى يتوافر فى نفوس الأعضاء ٠

وللتدليل على أن هذا التشريع الجديد فى فرنسا كان يقصد به الجمعيات الفوضوية وما يتم على يديها من الجرائم التى يقصد بها إلى هدم النظام الاجتماعى الموجود فى العالم ، وما يستفاد من الأعمال التجهيزية لهذا التشريع، فإن بعض الخطباء فى مجلس النواب الفرنسى عند نظر هذا القانون ، اعترض بأنه قد ينشأ عنه تقييد حرية الفكر ومنع بعض الفوضويين النظريين من شرح مبدأهم أمثال جورج سوريل مؤلف كتاب "أفكار فى استعمال القوة " ٠ فرد عليه آخر بقوله " إن القانون لا يقصد به معاقبة الدعاية الفوضوية التى تتم بالأقوال والخطب والكتب " ٠

فالاتفاق الجنائى لا يطبق على العلاقة الموجودة بين رجال النظريات من الفوضويين أنفسهم وبين الأشخاص الذين يقترفون الجرائم ، ولكن المقصود بالاتفاق الجنائى هو ما يحصل فعلا بين أعضاء الجمعية على اقتراف الجرائم ، حتى إن أحد النواب اقترح تبديل كلمة entente المبهمة بكلمة resolution d'agir ليخرج من تهمة الاتفاق المحتملة ، العلاقة العقلية بين الفوضوى النظرى وبين الفوضوى المجرم ٠

وقال جارسون ص ٦٣٧ ما تعريبه :

" القانون الجديد معمول للقضاء على الفوضوية ويظهر بطبيعة نصوصه أنه يؤدى إلى نتائج غير منتظرة عند تطبيقه على جرائم عادية مثل ما حدث عند الرغبة فى تطبيقه على عصابة من مزيفى النقود " ٠

وقبل هذا التشريع كانت المؤامرة complot مستثناة من قواعد الشروع والاشتراك لأنها لم تكن موضعا للعقاب إلا إذا كانت موجهة نحو سلامة الدولة ، فالمقصود بمعاقبة المؤامرة والمتآمرين هو حماية الحكومة ، وهذا هو السر فى احتجاج مجلس شورى القوانين فى مصر عند عرض مشروع المادة ٤٧ مكررة على المجلس ، فرأى خطورة تعميمه ، ورأى أنه ينطوى على فكرة الدفاع ضد الفوضى ، فقدم مشروعا يحصر العقاب فيمن يقترف جرائم تهدد النظام ،

وكان هذا الاقتراح غريباً بالنسبة إلى الجريمة التى وقعت إذ ذاك ورؤى وجوب التشريع بسببها ، لأن فرنسا وضعت قانون ١٨٩٣ للقضاء على أنصار الفوضوية ، وفى مصر لم يكن لهم أثر وليس لهم الآن ولا لأفكارهم أثر .

وقد أشرنا إلى الانتقادات التى توجهت إلى التشريع الفرنسوى نفسه بأقلام الشراح . وقد رأى بعضهم أن استعمال كلمة entente أحدثت التباساً خطيراً منشؤه فكرة الخلط بين الجرائم العادية والجرائم الفوضوية ، كما أشرنا بإيجاز إلى رأى مؤتمر رومة الذى انعقد فى سنة ١٨٩٨ ولم ينفذ تشريعه إلا فى سنة ١٩٠٠ ، وهذا ناشئ من أن هناك نوعين مختلفين تمام الاختلاف من الإجرام . يعنى أن الشارع ضيع الغرض من تطبيق القانون الجديد على الفوضويين وغير الفوضويين (جارسون ص ١٣٩).

١١- التشريع المصرى :

نرجع الآن إلى التشريع المصرى فى هذه النقطة وأصله جناية الوردانى فى اغتيال بطرس باشا غالى فى ٢ فبراير سنة ١٩١٠ وهنا حدث تساهل فى التشريع وتعميمه حيث كان يجب التخصيص .

فإن الشارع المصرى عندما وضع المادة ٤٧ مكررة كان الباعث له جريمة سياسية فردية وقد ثبت قضائياً أن حادثة المرحوم بطرس باشا كانت حادثة فردية صرفة وليست أثراً لاتفاقات فوضوية سابقة ولا نتيجة لاتفاق جنائى من أى نوع من الأنواع بل إن فكرتها والتصميم عليها وتجهيزها وارتكابها ، كل ذلك كان قاصراً على المتهم فيها دون سواه . وكان هذا رأى اللجنة التى تألفت فى مجلس شورى القوانين والتى عهد إليها بحث المشروع الخاص بالاتفاقات الجنائية ورفعت تقريراً بذلك .

وصحيح أنه وجد فى مضبوطات هذه القضية مشروع اتفاق غير ممضى لجمعية التضامن الأخوى وكان هذا المشروع ينحصر فى أنه يراد به

قلب الجمعية الأخوية من جمعية تضامن اقتصادية إلى جمعية سياسية الغـــرض منها حصول مصر على الاستقلال بوسائل متعددة ملحوظ فيها استعمال القوة٠

ولكن وجود هذا المشروع لم يكن دليلا كافيا فى نظر قـــاضى الإحالـــة المرحوم متولى بك غنيم فقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى على أعضـــاء تلـــك الجمعية ولم يعتبرهم شركاء للمتهم الأصلى ٠

وعلى افتراض أن هذا المشروع صار اتفاقا وحكـــم بإدانـــة أعضـــاء الجمعية ، فالواقع أن التشريع ذاته لم يكن ينطبق على هذه الحالة ، وذلـــك لأن الجريمة التى كان ينطوى عليها الاتفاق هى " حصول مصر علـــى الاســـتقلال بوسائل متعددة ملحوظ فيها استعمال القوة " ، فالغرض من الجريمة والدافع لها هو غرض سياسىّ محض ، أى أن أصحابه يريدون تغيـــيرا داخليـــا يجعلـــهم يخلصون من سلطة أجنبية ، ولكنهم لا يريدون الخلاص من كل سلطة ، وشتان بين المسألتين : مسألة تغيير نظام الاحتلال بنظام وطنى مع استمرار الخضوع للأنظمة الحكومية ، أو تغيير النظام المطلق بنظام دستورى ، وبيـــن المســـألة الثانية وهى خراب جميع الأنظمة السائدة ٠

١٢ - حول اعتراف المتهمين :

تذكرون سعادتكم أنه فى أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٣١ نشـــرت فـــى الصحف بيانات من النوع الذى يوصف دائما بأنه ملحوظات فى ختام الملفـــات الجنائية عقب قائمة الشهود ، وقد جاء فيها ملخص القضيـــة وأن المتـــهم الأول معترف بالحوادث وفى الملحوظة الثانية اعتراف المتهم الثانى والثالث معـــترف والرابع معترف وهكذا إلى آخر المتهمين وحتى الدكتور نجيب وصادق أفنـــدى وصفت أقوالهم الخاصة باتصالهم بالعمال لأعمال خيرية بأنها اعترافات ٠

وكذلك شوقى سليمان القانونى لأنه قال إن المواجهة لم تكن قانونية وأنه جرت مخالفات قانونية ، حتى قيل عنه إنه اعترف وأيضا قيل عن توفيق العزب

الذى تبنيته بأمر المحكمة وصاحب السعادة النقيب ، وأؤكد لكم أننى عندما قبلت الانتداب عنه قبلته وأنا مسرور وفى الوقت نفسه متألم ، مسرور لأنى سأقوم بواجب الدفاع عن مظلوم ومتألم لأنه ربما يقول توفيق العزب كيف أدافع عنه وأنا لم أدرس القضية لأبين الحقيقة وأعمل على إعلاء كلمة الحق أمام المحكمة.

الرئيس – وأمام ضميرك

الأستاذ جمعه – أنت ضميرى وأنت عقيدتى . نعم أنت ضميرى لأن المحاماة لا تتجزأ عن القضاء .

المتهم الفلاح يريد أن يخرج .

الرئيس – اقعد يا إبراهيم .

المتهم الفلاح – أنا شارب شربة .

الرئيس – طيب اخرج

الأستاذ جمعه – ربنا يسهل عليك (ضحك)

(الأستاذ جمعة مستمرا) ومن الطبيعى أن كلمة الاعتراف فى هذا المقام كانت لها قيمتها القانونية ، فإن الاعتراف ينصب على عمل جنائى ولكن القلم الذى كتب كلمة الاعتراف فيما يتعلق بأربعة عشر شخصا قد يجرى بها علن الاثنين اللذين أجابا لدى سؤالهما أنهما يعرفان العمال معرفة الخير والإنسانية ، وتجدون سعادتكم هذه الملحوظات فى الجزء الثالث والعشرين من التحقيق من ص ٢٣٣٤ و ٢٣٤٧ وتاريخها ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ .

وكان لهذه الملحوظات خطرها وأثرها حتى فى نفسى أنا . ولكن الحوادث التى جرت بعد ذلك منذ تنفس المتهمون الصعداء دلتنا على مقدار ما فى استعمال هذه الكلمة من الخطورة ، لأنها من الكلمات التى لها مدلولها والتى كان يحيطها الأقدمون فى محاكمهم " بالتابو " أو عدم النطق لأنها بخطورتها وما يترتب عليها تعد كلمة مقدسة .

١٣ - اعتراف توفيق العزب واتهامه :

فإذا رجعت إلى متهمى الجزء الخامس رأيت فى ص ٢٣٤١ بضعة أسطر لا عيب فيها إلا أنها ثلاثة عشر هامشا ، ولكننى لا أتشاءم من هذا العدد والعبرة بعدد التهم لا بعدد الأسطر ٠ فقد نسب إليه الاعتراف بأنه كان متصلا هو ووالده بصادق بسبب ارتكاب الحوادث ، وأنه أخذ منه واحد وعشرين جنيهاً اشترى بها خمسة مسدسات وهى التى استعملت فى حادثة معالى رفعت باشا التى اشترك فيها ، وأنه اشترك فى حادثة قنبلة علام باشا ، وأنه هو الذى أحضر البارود لهذه القنبلة واشتراه من شخص يهودى اسمه موسى الذى باع له المسدسات ٠هذه الملحوظات والتعقيب بها " مودة " جديدة يقصد منها إحداث صورة موجزة لمركز كل متهم ولكنها مودة خطيرة ٠

أما تقرير الاتهام فينص على اشتراك متهمى فى اتفاق جنائى الغرض منه أربع جنايات وثلاث جنح وأنه تدخل مع الأول والثانى والثالث والسادس فى إدارة حركة هذا الاتفاق ، وأنه كان حاضراً فى حادثة رفعت باشا ليشد أزر الأول والثانى وكذلك حادثة علام باشا كان حاضراً ليشد أزر الآخرين ويساعدهم٠

١٤- هل كانت هناك جمعية إجرامية ؟ :

وطلبت النيابة عقابهم بالمواد المبينة فى التقرير ص ٢٣٠٩ ٠

فأهم تهمة موجهة إلى موكلى هى أنه كان هناك اتفاق جنائى وأنه كان بين المدبرين لهذا الاتفاق ، وبعبارة أخرى كانت هناك جمعية إجرامية وكان توفيق العزب من مديريها ٠

وعلى حسب تقرير الاتهام انحصرت إدارة الجمعية فى أربعة أشخاص هم :

(١) إبراهيم الفلاح
(٢) عبد الرسول
(٣) أحمد العزب
(٤) توفيق العزب
(٥) محمد قاسم

وسأبدأ دفاعي في البحث في هذه الجمعية ، وهل كانت هنـــاك جمعيـــة إجرامية ؟ وإذا وجدت هل كانت أغراضها هي ما نسب إليها في تقرير الاتـــهام وهو القتل العمد وتعطيل السكة الحديد واستعمال مواد مفرقعـــة فـــي المســـاكن وتهديد الغير كتابة بالجرائم مع طلب وتعطيل التليفون وتخريب الأموال المنقولة ثم صنع القنابل وإحرازها ؟ وإن صح وجود الجمعيـــة وصحت أغراضها ، هل كان توفيق العزب حقيقة من مديريها الخمسة ؟

وأظن نقف الآن عند هذا الحد ٠

الرئيس – طيب ولو أننا نريد أن نسمعك ٠

الأستاذ جمعة – ربنا يجبر بخاطرك (ضحك)٠

ورفعت الجلسة وكانت الساعة الواحدة على أن تعود يوم الثلاثاء ٠

١٥- في الجلسة :

عقدت الجلسة السابعة والخمسون وهي الجلسة الثانية لمرافعة الأســـتاذ محمد لطفي جمعه ٠ وقد فهم منه مندوب " البلاغ " أنه لا ينتهي من مرافعتـــه اليوم ٠

وفتحت أبواب قاعة الجلسة في الســـاعة الثامنـــة إلا ربعـــاً وصـــرح للمنتظرين بالدخول فازدحمت القاعة قبل أن تكتمل الساعة التاسعة وزاد عـــند السيدات على ثلاثين سيدة بكر بعضهن في الحضور ٠

وكان الأستاذ محمد لطفى جمعه أول من حضر من الأساتذة المحامين، ولما دخل إلى القاعة حياه الموجودون بالوقوف وأقبلوا عليه يهنئونه بدفاعه البليغ ٠

ودخلت هيئة المحكمة فى الساعة التاسعة والثلث وأعلن الرئيس افتتاح الجلسة ٠

الرئيس – تفضل يا أستاذ لطفى ٠

فوقف الأستاذ محمد لطفى جمعه واستأنف مرافعته فقال :

هل كانت هناك جمعية إجرامية ؟

فى الجلسة الماضية تكلمت على قانون سنة ١٨٩٣ فى فرنسا وكيف كان منشأ للمادة ٤٧ وتساءلت هل كانت هناك جمعية إجرامية أم لا وهل كان هؤلاء المتهمون أعضاء فى الجمعية أم لا ؟

إن الجمعيات الإجرامية على نوعين ، النوع الأول هو الذى يكون لاقتراف الجرائم العادية التى غايتها سلب الأموال بالوسائل الجنائية مثل جمعيات المجرمين فى الصين وأوربا وأمريكا والشرق وكان بعضها يسمى فى مصر " منسر " وغايتها السطو والاعتداء على الأنفس فى سبيل السلب والنهب٠ وهذه خارجة عن بحثنا ٠ وكان لهذه الجمعيات شأن بعد الثورة الفرنسوية فقضى عليها نايوليون بونابرت وساعدته همة فوشيه الشهير ٠

وكانت مصر بعد صدور قانون العقوبات فى سنة ١٨٨٤ مضطرة لعمل حاسم ضد جمعيات البغاه واللصوص ، ولكن على الرغم من انتشار السرقات وقطع الطريق فإن القوانين الاستثنائية لا تصلح ، فقد ألفت لجان بدكريتو سنة ١٨٨٤ وصار من اختصاص تلك اللجان الفصل فى أعظم الجرائم وأحكامها غير قابلة للاستئناف وتنفذ بعد أربع وعشرين ساعة وفى حالة الحكم بالإعدام لا يستشار المفتى ٠

وقد أعادت هذه اللجان للبلاد حكم المظالم وكان من اختصاصها التحقيق، فكانت تتمه بأسرع فرصة وكان همها الأول الحصول على اعتراف من المتهمين حتى ولو بالتعذيب ، فعاد إلى مصر عهد القرون الوسطى وانعكست آية حسن نية الشارع ورغبته فى القضاء على الفساد بانتشار الظلم ، وكان داخل اللجان مفقود ولا يخرج منها مولود ، وقد بيّن موريس بك الذى عيّن خصيصاً لفحصها فى تقريره أن شهود النفى كانوا يتهمون ويحكم عليهم ٠

وقد أدى وجود هذه اللجان إلى عكس النتائج المرجوة فى محاربة جمعيات اللصوص ٠

ولقد حدثت وقتئذ أن أحد كبار المحامين وقد مات أخيراً ، خرج من إحدى الجلسات التى نظرت فيها قضية من هذا النوع والاصفرار الشديد يعلو وجهه ، فسئل عما به فأجاب بقوله " الحمد لله لقد خرجت من القضية بريئاً" (ضحك)٠

وكانت هناك قضية أحرق فيها كثيرون وصارت أجسامهم "كربونيزية" متفحمة رآها إبراهيم بك زكى رأى العين فى نجع حمادى وهذه مسألة بإحضرات المستشارين ترجع إلى ما قبل الطوفان (ضحك)٠

ويوجد بأوربا النوع الثانى الذى يؤلف لاقتراف الجرائم الفوضوية التى يقصد بها إحداث حوادث غير عادية وغايتها انقلاب النظام العام وهى التى أطلق عليها القانون الفرنسوى وصف جمعيات الفوضويين وجعل لها قانون سنة ١٨٩٣ وهى التى وجدت من أجلها المادة ٤٧ مكررة عقب حادثة الوردانى وقد صدرت بالقانون نمرة ٢٨ فى ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ وذلك لأنه وجد فى أوراق جمعية التضامن الأخوى مشروع اتفاق غير ممضى كان ينحصر فى أنه يراد به قلب الجمعية إلى جمعية الغرض منها حصول مصر على الاستقلال بوسائل متعددة ملحوظ فيها استعمال القوة ٠

وكان يلحظ فى مثل هذه الجمعيات أنها هيئات إجرامية سـرية يكـون الذين يتولون إدارتها أبعد من غيرهم من الوقوع تحت طائلة العقاب ، وهم الذين شاء تشريع فرنسا أن يتناولهم ٠

وقد أدى بنا درس قضايا مثل هذه الجمعيات فى أوربا وفـى الشـرق (تركيا وغيرها) إلى أن هذه الجمعيات تتميز عن غيرها بالعناصر الآتية :

(١) تكون دائماً جمعيات سرية ٠

(٢) تكون لها عهود مكتوبة أو نصوص محفوظة تربط بين الأعضاء وتكـون بمثابة دستور أو قانون ينظم انضمام الأعضاء ٠

(٣) يكون لها زعيم بمثابة قائد بعيد عن الأنظار ٠

(٤) مكان أو أمكنة خفية للاجتماعات السرية التى تسير بطرق منتظمة ٠

(٥) غاية أو غرض تقوم الجمعية لتحقيقه مثل الآمال السياسية أو الاجتماعية٠

(٦) يكون أعضاؤها متحدين فى الرأى والمبدأ ٠

(٧) يكون لها خطط مرسومة تقرر بعد المناقشة ٠

(٨) نظام هيرارشيكى كأنظمة الجيوش ٠

(٩) سجل يقيد أعمالها بطريقة سرية ٠

(١٠)ملاحن أو رموز للمخاطبات التحريرية والشفوية ٠

(١١)وحدة الفكرة والغرض والوسائل وطرق التنفيذ ٠

وقد أصبحت هذه الشروط أساسية ومتبعة ، وأيدها اختبار كبار الكتـاب ورجال القانون فى أوربا ٠

١٦ - هل كان المتهمون يؤلفون جمعية إجرامية ؟

إن القانون المصرى الذى وضع المادة ٤٧ مكررة يرمى إلى هذا ، فقـد جاء فى المذكرة الإيضاحية " أظهرت الحوادث الأخيرة عدم موافقة أو فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه الجمعيات " الخ ٠٠

فهل كان المتهمون يؤلفون جمعية من هذا القبيل ؟

نرجع إلى أقوال النيابة فى شأن هذه الجمعية فهى بالطبع قد جمعت أقوى الحجج فى نظرها للتدليل على وجودها ٠

تجد النيابة تستهل مرافعتها البليغة بالجملة الآتية :

" ستخرجون من هذه القضية كما خرجت وأنتم على يقين من أن صادق حسن والدكتور نجيب هما العقل المدبر واليد المحركة وأن كل هذه الجرائم التى وقعت فى غسق الليل حتى كادت تذهب بأرواح بريئة إنما هى من شيطانهما وبإملائهما " فياريتنا تراهنا يا أستاذ (مشيرا إلى النيابة) ضحك ٠

النيابة – كنت تخسر ٠

الأستاذ لطفى جمعه – لا والله لو كنا تراهنا من غير واسطة زى سبق الخيل يعنى تراهنا داخليا كان الريال كسب عشرين ريال (ضحك)٠

النيابة – استنه كلام الحكم ٠

الأستاذ لطفى جمعه – يفهم من كلام النيابة أن الدكتور نجيب وصادق أفندى هما رئيسا هذه الجمعية ولكننا لا نلبث أن ننفى هذه الفكرة ، لأن النيابة أرادت بهذه الجملة البليغة براعة استهلال مادامت قد حصرت إدارة حركة الاتفاق فى خمسة غيرهما ومادامت تبادر فوراً للكلام على الجمعية التى وصفتها فى تقرير الاتهام ٠

ونظرية النيابة هى أن صادق حسن انتهز فرصة احتياج أحمد العزب للمال وحضور العزب إليه لطلب المعونة فقال له " ما تعرفش حد تعملو جمعية تهديد النواب بس ما تؤذوش حد فطلب العزب منه فلوس " ٠

ولكن أحمد العزب هذا رجل مدخر وفى فرنسا يقولون إن الراجل بيحوش فى الشراب وأحمد العزب ده بيحوش فى الشراب والطقية وفى رجل اللباس كمان (ضحك) وقد وصل إلى هذه السن وهو فى صحة حسنة ماعدا الارتعاش ٠

وتعرفنا النيابة بأحمد العزب بأنه ممن لا تتجه إليه الشبهة وقديم العهد بالعمال وله عائلة محتاجة وهو فوق هذا كله والد توفيق العزب الذى كان متهماً فى الشروع فى قتل فرغل وآخرين وظهرت براءته ٠ وقد استغلت النيابة هذا الحكم بالبراءة أكثر من اللازم !

ولكن صادق حسن لم يعط مالاً إنما لوح لأحمد العزب العجوز الجائع فى نظر النيابة بالمال كما لو كان هذا المال ثروة قارون أو خزائن روتشلد ، ولكن أحمد العزب نسى سنه ونسى ٣٧ سنة عمل فى العنابر ونسى موت أبيه الذى خدم قبله ٦٠ سنة ونسى نساءه وأهله وأطفاله الصغار وأحفاده الضعفاء ، وخلع رداء الشيخوخة فصار أحمد العزب الخيام كما صنع عمر الخيام عند حلول فصل الربيع !

فإنه يخلع ثوب التوبة فى سبيل التمتع لا فى سبيل الجريمة كل ذلك لمجرد وعد من صادق ، وقصد أحمد عزب إلى توفيق حسن الذى كان صديقاً حميماً للحاج أحمد جاد الله الذى كان متهماً فى قضايا الاغتيالات وتبرأ هو أيضا بعد أن ظهر تلفيق قضيته ٠

وأحمد العزب اتخذ صداقة توفيق حسن لجاد الله دليلاً قاطعاً على أن توفيق حسن يقبل العمل فى جمعية إجرامية سماها حضرة رئيس النيابة جمعية الإرهاب عنوان مجانى ٠

ولم تراع النيابة فى ذلك أمرين :

الأول - أن أحمد جاد الله تبرأ ، وأن متهمين كانوا معه فى قضيته تبوأوا مجالس الوزارة وبعضهم المجالس النيابية فى البرلمان ومناصب التدريس فى المدارس العليا ومحيت ذكرى القضية من الأذهان لما ظهر فيها من العجائب، ، فليس أحمد جاد الله مجرماً قديماً يظن بأصدقائه الميل إلى الإجرام، ولكنه مظلوم قديم يستحق العطف والاحترام ، ولو فرضنا أنه مجرم قديم فليس كل إنسان يحتك به يكون مجرماً مثله ولكن دليل النيابة " مشدود

بالشعر " كما يقول الفرنسيون فهى تقر البعيد وتدخل المستحيل فى حيز الإمكان.

الثانى – أنه إذا كانت بين توفيق حسن وجاد الله صداقة فأساسها ظاهر وهو اتباعهما كليهما الطريقة الستية .

والنيابة لا تذكر هذه العلاقة لأنها علاقة خير واستقامة ولا ترى فى نفس هذين الشخصين إلا الشر والميل إلى الإجرام ، وتجعل أحمد العزب يتجه ذهنه مباشرة إلى الاستعانة بتوفيق حسن وتعلل تعليلاً حسناً لأمر خاطئ فتقول "كان توفيق حسن صديقاً حميماً لجاد الله والصداقة عند هؤلاء تعادل وحدة النفسية ".

وهى هنا لا ترى إلا النفسية السوداء لا النفسية البيضاء وكل ميدالية لها وجهان وجه عليه الطرة ووجه عليه الباظ فلماذا ترى هذا ولا ترى ذلك ؟

كانت غاية الدعوة التى وجهها صادق حسن إلى العزب فى تكوين الجمعية مجهولة (ص ٧ دوسيه مرافعة النيابة) فلم يبين له غاية الجمعية ، ولكنه قيده بعدم الأنية عند التنفيذ ولم يعده بشئ بل قال له " ابق تعال قل لى " وفسرتها النيابة بين علامات الاقتباس لتدل أن التفسير من عندها ، يعنى "أبق تعالى خد الفلوس " .

وطالت الأيام وكثرت المداولات والمقابلات وتمكن أحمد العزب من إيجاد أعضاء الجمعية وهم :

- إبراهيم الفلاح
- توفيق حسن
- عبد الرسول

وعرض أحمد العزب أسماءهم ، وحازوا القبول وضمنهم لصادق إذ ضمن استقامتهم فى الجرائم ، ثم اجتمعوا واتفقوا على حادثة رفعت باشا وذهب أحمد العزب لصادق وقال له " أحنا اتفقنا على حكاية رفعت أننا نرمى السلم من

غير أذية وبس عاوزين فلوس " ، يعنى كل هذه المدة وأثناء هذه الإجراءات كان أحمد العزب الجائع يعمل بالوعد ومع ذلك لم يدفع له بل وعده بالحضور فى يوم قال وحلفه بالطلاق وبالله ثم ... ثم تمخض الجبل فولد فأراً.. أعطاه ٥ جنيهات لا خمسين ولا خمسمائة ، وقال له : اصرف منهم وأعطهم (للأعضاء) وكان ناقص يقول له هات الباقى يا شاطر أحمد ، وقال إيه ؟ ده القسط الأول ، ما تقولش ده مشروع يونج (ضحك).

طبعا هذه الرواية لا تدخل فى الأذهان السليمة حتى ولو كان أحمد العزب هو صاحب هذا الاعتراف .

وشعر حضرة رئيس النيابة بركاكة هذا الدليل فاستنجد بأقوال أخرى ، والحق أن سلاح النيابة فى هذه القضية هو أقوال المتهمين تؤيدها أقوال المتهمين " سعادته يضمن سعادته " .

وتوفيق العزب ماضيه هو براءته فى قضية فرغل . فالبراءة إذن أصبحت إجراماً ، فياحضرة رئيس النيابة ويلى للمتبرئين (ضحك) ولكن كيف يكون عضواً فى جمعية إجرامية وليست له صحيفة سوابق ، قالوا عنه إنه سر أبيه ؟ من هذا الذى يكون سر أبيه ؟ هل هو زبلن مخترع المنطاد (ضحك) أم الدكتور كنور الذى يسير هذا المنطاد .

ولا أريد أن أدخل فى الكلام عن حادثة البكبورت والسيمافور أو غيرهما ، ويظهر أن العسكرى اللى فى حادثة البكبورت كان صادق الفراسة لأنه لما شاف إبراهيم الفلاح قال له طوالى : أنت بوليس سرى (ضحك) والله أنا اقترح إعطاء هذا العسكرى شريط علشان يبقى أونباشى (ضحك) وكان مع محمد على محمد حلاوة وكان العسكرى فاهم فيه أنه ضابط فأعطاه قطعة ودى حلاوة الرئيس للمرؤس (ضحك) وخدعوها بقولهم حلوا . (ضحك) وأما حلاوة مولد النبى فكان حشوها الردى ، حلاوة جوزية وبندقية (ضحك).

ولكن إبراهيم نفسه يبرئ صادق ويؤكد أنه لم تكن له به علاقـــة ، ولا علم له بالحوادث ٠

وقد ظهر أن عدم نجاح الحوادث كان العامل الأول فيه هـــو إبراهيـم نفسه٠

١٧ - أغراض الجمعية :

ثابت مما تقدم أن غرض الجمعية لم يكن معلوماً لأحد ، حتى ولا الـذى سعى فى تأليفها وهو أحمد العزب ، فقد كانت للتهديد من غير ضـــرر أو أذيـة أحد ليرجعوا للعمل ثم صارت على لسان عبد الرسول والدافع لذلك هو الفقر من انفصالنا من العنابر " ويجمع بين غرضين" و " ما جعل الله لرجل من قلبين فـى صدر واحد " ٠

الغرابلى باشا - فى جوفه

الأستاذ جمعة - (فى جوفه) صدق الله العظيم (إلى المحامين) - ليه يا جماعة تخلونى أغلط (ضحك)٠

الرئيس - خليك على العايم

الأستاذ جمعة - هم يكونوا معاى على عومـــــى (ضحك) ٠ قـــال عبد الرسول " إحنا ناس فقراء وكنا فى العنابر وطلعنا وعاوزين نعمل شئ على شان يساعدونا بالفلوس " ٠

وفى الوقت نفسه " نقوم بخدمة الوطن بالتهديد بالقنـــابل " ٠ كـــل هـــذا رواية النيابة عن عبد الرسول ٠

أتعلمون ياحضرات المستشارين ما هو هذا الغرض ، هـــو بروجـــرام السنديكاليست ، هو بعينه خطة حزب نقابات العمال الفرنسوية قبـــل أن تلغـــى جمعية " أى كونفيدراسيون جنرال دى ترافايل " ٠ هو خلاصة ما اهتدى إليـــه

زعماء مؤتمرات العمال فى محاربة أربـــاب رؤوس الأمـــوال ، هـــو زبـــدة المعركـــة النقابية التى وصلت إليها الحركة الاشتراكية فى أوربا الغربية أيـــام التطرف السابقة للحرب العظمى ٠ وهو الأمر الذى دعا الحكومات الـــى حـــل هيئات العمال – الخيانة عند العامل تتركز فى طرده من عمله بغير حق ٠

وهنا نحن قد قطعنا مسافات شاسعة بين رغبة أحمد العـــزب وتوفيـــق حسن فى الرجوع إلى العمل وبين التهديد بدون أذى أو ضـــرر إلـــى إعـــدام رؤساء العمل المستبدين الذين يرفتون بغير سبب قانونى ٠

وقبل أن يتكلم حضرة رئيس النيابة على نصيب محمـــد علـــى فـــى القضية اقتبس أقواله فى مجال التدليل على أغراض الجمعية ، قال محمد علـــى محمد ص ٦٩٥ ج ٧ :

" أما عن الحوادث فهو أن العمال كانت تجلس مع التلامذة المرفوتيـــن على القهوة وكان العمال يشكون الجوع وأنا بصفتى عامل أشعر أيضـــا بذلـــك فاتفقنا إننا نعمل حركة تهويش نلفت بها نظر الحكومة علشان ترجـــع العمـــال وابتدأنا بحادثة قطع أسلاك التليفون " ٠

وقد ذكرت النيابة كلام محمد على فى هذه النبذة لأنـــه ينطـــوى علـــى أمرين :

الأول – كيفية تأليف الجمعية ٠

الثانى – أغراض الجمعية ٠

فعناصر الجمعية فى قول محمد على ليست أشخاصاً معينة كمـــا فـــى أقوال العزب أو عبد الرسول بل هم خليط من الناقمين فـــى بـــولاق ، العمـــال العاطلون والطلبة المرفوتون ، الأولون يدفعهم الجـــوع والآخـــرون يـــهددهم ضياع المستقبل فاتفقوا على عمل حركة تهويش نلفت بها نظر الحكومة علشان ترجـــع العمال ٠

وتلاحظون أن التهويش غير التهديد ، التهويش هو أحسن ترجمة فـــى هذا الموضوع لكلمة sabotage التى شاعت فى باريس فى أوائل هذا القـــرن، وأصل هذه الكلمة اللغوى صنعة القباقيب والاصطلاحى تعطيل الحركـــة فـــى خدمة عامة حتى يلفت نظر أولى الأمر لمسألة تهم العمال، فكان رئيـــس نقابـــة عمال الكهربائية يعطل النور فى المدينة ويغرقها فى الظلام وقد حـــدث ذلـــك مرتين فى باريس مدينة النور.

أما التهديد فهو الإنذار بالإرهاب والتخريب والتلويح بالخطر، ويكـــون عادة بالقول، ومن معانى كلمة Sabotage سوء توقيع الأنغام الموسيقية قصداً.

والتهويش Sabotage فى فرنسا لا عقاب عليه والتهويش نفسه ينفى نية الإجرام لأن القانون لا يعاقب إلا على القصد الجنائي، ولكـــن عبـــد الرســـول، وهـــو الكنز الذى لا يفنى فى نظر الاتهام لغزارة ما جاء علـــى لســـانه مـــن الأقوال، يقول "وهذا اعتقادى فيما يختص بأغراض الجمعية ولكن ما أعرفـــش أغراضهم إلا أخبرونا أننا نعمل أعمال خدمة للوطن".

فهو إلى ذلك الوقت لم يكن يعرف أغراض الجمعية التى انضم إليها.

أما كيفية اجتماع الجمعية وكيف كانت تدار ، فقد قـــالت النيابـــة إنـــها اتخذت القهاوى والمنازل، وفى القهوة دبروا حادثة البيـــض والطمـــاطم التـــى سميتها "جنحة العجة" وفى القهوة دبروا حادثة على بـــك حســـن التـــى فشـــلت والبيض والطماطم دى لم يسلم منها ولا خطيب واحد فى فرنسا حتى دزرائيلـــى فقد ضرب بها دزرائيلى السياسى الداهية فى مجلس النواب الإنجليزي.

هذه صورة طبق الأصل لفكرة الجمعية وتكوينها وأغراضـــها وكيفيـــة اجتماعها وإدارتها وهى التى تقدمت بها النيابة لتثبت بها الاتفاق الجنائى ووجود الجمعية الإجرامية.

١٨ - أقوال بعض المتهمين عن الجمعية وأغراضها:

ننتقل الآن إلى أقوال بعض المتهمين عن الجمعية وهى التى لم تذكرها النيابة لأنها تؤدى إلى غاية غير التى ترمى إليها.

إذا صح كلام أحمد العزب الذى وصف بأنه اعتراف ، فإبراهيم من أوائل أعضاء الجمعية الذين اختارهم العزب للمؤهلات التى ذكرناها. فهو من دعائمها ولم يكن يخفى عليه بقية أعضائها لأنهم كانوا يجتمعون نهاراً جهاراً فى القهوات ويرتادون الطرق، ولأن النيابة لم تقل لنا إنه كان هناك نظام يمنع التعارف بين الأعضاء.

وقد تعددت أقوال إبراهيم وتناقضت لدرجة كبيرة وسنعرض لها عند الكلام على تطور اعترافه، ولكننا هنا نقتصر على أقواله الخاصة بتأليف الجمعية. فقد قال ص١٤ محضر جلسة ١٩ مارس:

"إن قاسم هو الذى اقترح مسألة البيض والطماطم وكان أشخاص هذه الحادثة الأولى إبراهيم ، شعبان، عليوة وعيال (كذا) أشبه شيء بالكومبارس فى التمثيل أشخاص صامتون.

وبعد أن قادهم إبراهيم للميدان رأى أن سلاح البيض والقوطة لا يكفى فنصح لهم بالعودة ، ومن نكته أن قال لهم ارموا الطماطم واتغدوا بالبيض (ضحك).

وسئل إبراهيم ص ٣٩٦ عن أغراض الجمعية والغاية من الحوادث فقال:

الغرض منها إرجاع العمال والغرض منها الإرهاب لا القتل.

ولكن هذا الشخص كلما تذكر المكافأة وأنها لا تنال إلا إذا لوثت سمعة المتهمين ونُسبت إليهم نية الاعتداء على نظام الحكم السائد قال "الغرض إسقاط الوزارة شخصياً" وقد يبالغ فيقول "الحوادث بقصد القتل الإرهاب" ص ٤٠٤ "وأن أحمد العزب وتوفيق العزب عاوزين يعملوا باشوات" ص ٤٠٥ .

ثم يقول عندما يسأل عن غرض الجمعية ص ٣٢ محضر ٢ هذه الجلسة:

س: ما السبب الحقيقى الذى دعاك أنت وزملاءك لارتكاب الحوادث المنسوبة لكم؟

ج: علشان إحنا متضايقين وعاوزين نعمل حاجة علشان نرجع لشغلنا.

وهنا بلغت الساعة الحادية عشرة فقال الأستاذ لطفى جمعة:

- أظن استراحة شوية، ده علشانكم.

الرئيس - علشانكم كمان.

الأستاذ لطفى جمعة - أنا محسوبكم (ضحك) ومحسوب عليكم (ضحك).

ورفعت الجلسة للاستراحة.

ولوحظ أثناء الاستراحة أن بين الموجودين السيد عبد العزيز الثعالبى الزعيم التونسى والأستاذ محمد مسعود الصحفى المعروف.

١٩ - إعادة الجلسة:

وأعيدت الجلسة فى الساعة ١٢ وأستأنف الأستاذ محمد لطفى جمعة مرافعته فقال :

- اعتراف عبد الرسول يبدأ ص ١٣٣ فيقول إن الجمعية تألفت من أحمد عزب وعبد الرسول وتوفيق العزب وتوفيق حسن وأنهم عملوا حادثة رفعت باشا وأن رئيس اللجنة العالم بكل أسرارها هو توفيق العزب ص ١٣٤ وهكذا تغيرت الرياسة مرة سادسة.

"الدافع لنا هو فقرنا بعد انفصالنا من العنابر " (ص ١٣٤).

ثم قال "الاتفاق هو الخدمة الوطنية" (١٣٤) وبعد أن قال إن توفيق العزب عنده الأسرار ويأمرنا فقط بالتنفيذ عاد فقال إن توفيق أعطانا ضميره

ص١٣٥ وأن الكلام كان على القهوة!! ثم لسبب فى المسائل السياسية وبذلك اختلف الدافع للجرائم الذى كان أبداه أولاً.

ويقول فى أول الأمر إن الجمعية تألفت من أربعة ثم تراه يكون رئيساً فى حادثة رفعت باشا وبعد ذلك ينسحب فعلياً من حادثة الحقانية ومن حادثة علام فلم يكن بهما ولم يعلم بالأولى قبل حصولها أما الثانية فدعى لها ولم يذهب لعذر طرأ عليه.

خلاصة موقف عبد الرسول أنه يعترف بحادثة رفعت باشا ويصنع القنبلتين اللتين ضبطتا فى منزله ليلة ضبطه بواسطة إبراهيم وينكر ما عدا ذلك.

ويضطرب فى وصف الجمعية وتكوينها وعدد أفرادها وغايتها لأنه ينقل عن جهل شخصى بتلك الحوادث، ويريد أن يخرج توفيق حسن من الوسط لعله تنكر صلاة الجماعة ويريد إلقاء التهمة على مصادر سياسية تمد الجماعة بالمال وكلامه كله غير طبيعي.

إننا إذا استعرضنا الوقائع الواردة فى التحقيق والتى أفرغها حضرة رئيس النيابة فى قالب المرافعة البليغة وقسناها بالقواعد الأولية الفطرية التى تتألف عليها الجمعيات السرية السياسية التى غايتها اقتراف الجرائم لقلب الأنظمة السياسية والاجتماعية، لا يمكن أن نخرج بنتيجة إيجابية، ولا يمكننا الاقتناع بوجود جمعية من هذا القبيل، وقد أيدنا نظريتنا بأقوال المتهمين أنفسهم وهى الأقوال التى اعتبرتها النيابة حجة عليهم وساقتها إلينا فى تنسيق جميل خلاب ولكنه لا يؤدى إلى النتيجة.

إليك أسباباً أخرى تدحض فكرة وجود الجمعية:

أولاً : قالوا الدافع إليها الفاقة والفقر ، وهذه الفاقة وهذا الفقر لم يكونا مقصورين على أفراد من العمال بل كانا يعمان مئات فى حى بولاق ، ومن العجيب أن الأشخاص الذين وقع عليهم الاختيار إن لم يكونوا أبعد العمال عن الفقر ، فقد كانوا على الأقل فى حالة كافية من الرخاء.

فأسرة العزب كانت كلها تعمل ولم يفصل أحدهم من العمل. وهم بحكم تكوينهم من العائلات التى تدخر ولو القليل لوقت الضيق ووالد العزب توفى أخيراً بعد أن قبض مكافأة ضخمة تتعادل مع عمله ستين عاماً فورثوا هذه المكافأة. وأمين العزب كان حاجباً لسعادة عبد الحميد بدوى باشا وكان مرتبه فى زيادة ونمو.

وتوفيق حسن السنى متيسر للغاية ووالده يقوم بنفقاته وعلى وجهه نضرة النعيم من عبادته واستقامته ومن طراوة عيشته فهو غضيض ولا تدل حالته على الجوع أو الفاقة.

وعبد الرسول له أخت هى الست أم حسنى وصفت بأنها من ربات المال وأنها تقرض العمال وتفك ضيقتهم وتقيم حفلات الزار ، فحرى بها أن لا تترك أخاها فى مسغبة تضطره لاقتراف الجرائم فى سبيل القوت وهو أيضاً كان موصوفاً قبل السجن بالضخامة ووفرة اللحم والشحم فليس قطاً جائعاً.

أليس من المدهش أن يكون هؤلاء الشبعانين وحدهم الذى يقع عليهم اختيار أحمد العزب لأنهم فى فاقة؟

ثم لا ننسى أن ليس كل جائع مجرماً، وقد يكون بعض الأغنياء والمملوءة خزائنهم وبطونهم هم الذين يجرمون للاستزادة والبطر أو لأنهم مجرمون بالفطرة، وإذا كان إبراهيم الفلاح هو الشخص الوحيد الذى قد ينسب إليه شىء من الحاجة أو الفقر، ففى ظنى أنه لم يقترف جريمة بسبب الجوع، وقد قال هنا عندما واجهته المحكمة بسوابقه "دى سوابق شقاوة ومرجلة" وقال فى مكان آخر "ودى سوابق جدعان مش سوابق نسوان".

وهو يعتبر السطو والنهب على حسب معقوليته نوعاً من "الفروسية" وسبباً للافتخار والمباهاة.

وقبل الحوادث التى هى موضوع القضية، كان مشهوراً بأنه زعيم من كبار زعماء الإضراب والاضطراب ووصفه رئيس النيابة فى جملة بليغة بأنه "أبو قلب الذى قلب الترسانة رأساً على عقب".

وليس إبراهيم ممن يجوعون فهو من النوع الذى يجد فريسته أينما ذهب، حتى ولو كانت من "عمال الميري".

إذن نظرية الجوع الذى دفع المتهمين إلى الجرائم نظرية فاسدة.

ثانياً: قالوا وقع اختيار العزب عليهم لأن لكل منهم مؤهلات.

أحمد العزب كبر سنه وثقة صادق .

توفيق حسن صداقته بأحمد جاد الله.

توفيق العزب – سر أبيه (مسكين!!).

وسبق الحكم ببراءته فى قضية جنائية.

ثالثاً: أغراض الجمعية قلنا إن المحققين فى حادثة بطرس باشا وجدوا عقداً مكتوباً يرمى إلى استعمال القوة فى تنفيذ غاية الجمعية، وفى قضية شبرا التى حدثت فى سنة ١٩١٢ كانت الغاية اغتيال ثلاثة من العظماء والمأمورية محدودة من أول يوم، وكان فيها شخص أخذ مكافأة ولكنه ساق المتهمين فى طريق معينة ودارت بينهم مكاتبات وكانوا يجتمعون فى مكان معين فى أوقات محدودة وكذلك فى مقتل المرحوم السردار، كانت الغاية معروفة ومعينة للمتهمين. فوحدة الغرض أساس فى الجمعيات السرية السياسية ، ولكن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا يعملون فى السر ولم يكن لهم غرض معين وبعضهم لم يعرف غرض البعض الآخر.

العامل الأول فى الجمعيات السرية هو عامل الأشخاص والجرائم تأتى تبعاً لهم وتنفيذاً لغايتهم. أما هنا فالحوادث كانت تظهر بطريقة عجيبة ثم تذكر اسم أشخاص تلصق بهم.

رابعاً: كل جمعية يكون لها أشخاص أو أعضاء من نوع واحد لا بوصفهم عمالاً أو طلبة فإن المهنة لا تربط الأفراد، ولكن من نوع واحد من المشارب والأخلاق، فهنا أمامكم :

إبراهيم الفلاح رجل من أغرب الرجال، كان يفرح به لومبروزو لو تفرغ لدراسته، يمتاز بالجرأة وبنوع من الذكاء الخاص بسكان الغابات والأحراش، مداره غريزة البقاء والعمل على حفظ الوجود المادي. هو من بقية غير صالحة من الأجيال السالفة يعيش هائماً فى المجتمع الحديث غريباً بين قومه، لأنه يختلف فى ادعائه ونظره للحياة وتقديره للظروف والملابسات عن كل من عداه.

ولابد أن من عاشره يعرف فيه هذه المواهب الغريبة وتلك الأطوار العجيبة فهل يعقل أنه يضمه إلى جمعية سرية؟

خذوا مسألة دورانه فى الموالد وفى السيارات وفى القهوات يحمل قنبلة سوف يشعلها فى منزل بعد ساعة. وخذوا حادثة اعتدائه على عبد الرسول وقت ضبطه فى بيته وإتقانه التمثيل وهو يقاوم رجال الضبط وكان معهم منذ برهة يدير إلقاء القبض على عبد الرسول، دعوا السب والضرب جانباً.

أما أحمد العزب فقد قرأتم عنه فى التحقيق ما قرأتم ورأيتم من بساطته "وعبطه" ما رأيتم فلا أطيل الكلام عليه ولكنه ليس ممن يألفون إبراهيم الفلاح، وهذا القول ينطبق على ولده أمين.

فهؤلاء يا حضرات المستشارين أشخاص لا رابطة بينهم ولا ائتلاف ولا وحدة فى العقل ولا المزاج ولا التكوين بل إن لكل منهم منزعاً خاصاً فى الحياة.

وفى طرفة عين وبدون سبب ظاهر ولا دافع قوي، ولا حاجة ملحة وبإشارة من شيخ البلهاء أحمد عزب يؤلفون جمعية سرية ترمى إلى أبعد المرامي وهى إرهاب النواب وتغيير الوزارة، إنه لقول عجاب !

أما فريق الطلبة، الذين تأثر لهم كل من فى هذه القاعة، فإن كانت تربطهم حظيرة الدرس وخشية السقوط فى الامتحان فهم بحكم نشأتهم أبعد الناس عن الإجرام، انظروا إلى شعبان وشبابه الغض وميله للفنون الجميلة وسكوته التام على مدى خمسة أشهر وسجنه مع إبراهيم على انفراد واعتدائه عليه بالضرب.

الدكتور نجيب إسكندر وليسمح لى أن أذكر عنه حادثة، فإنه لما كان فى أوربا فى سنة ١٩١٦ فى وقت الحرب حصل أن أحد زملائه وهو الدكتور نصر فريد الذى ضحى حقيقة وعاش فى النمسا التى هجم عليها الجوع والشح واضطر الدكتور نصر فريد إلى بيع السجائر.

الغرابلى باشا – وكان ينام على التخت فى الشوارع.

الأستاذ لطفى جمعة – كان ينام على التخت ومثله فى ذلك أساتذة كثيرون وقد ضبط مرة وسيق إلى البوليس ولما سئل عن اسمه أجاب ولما سئل عن عنوانه أجاب بقوله: "التختة نمرة ١٤ فى الشارع كذا".

وحدث مرة أن كبيراً مصرياً لا داعى لذكر اسمه[١] دعا الدكتور نصر فريد إلى الغداء معه فى الفندق حيث استحم أيضاً بالماء الساخن وقد قال بعد الاستحمام : وهذه أول مرة شفت فيها المية السخنة بعد ست سنين، وقد طلب الكبير المصرى من الدكتور نصر فريد بعد ذلك أن يتجسس على المصريين الموجودين فى فيينا، فرفض الدكتور نصر ذلك بإباء وشمم فما كان من الكبير إلا أن دعا مدير الفندق وقال له إن حساب هذا الشخص (يعنى الدكتور نصر) مش علىّ، حسابه على الله (ضحك) وقد أخذ بعد ذلك إلى البوليس وهناك ضمنه أحد الأساتذة فأفرج عنه.

---

(١) هو الخديوى عباس (انظر مذكرات محمد لطفى جمعه " شاهد على العصر " ، المرجع السابق ، هامش صفحة ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ج ٢ ، عالم الكتب ، سنة ٢٠٠٢) .

الدكتور نصر فريد لا يمكن أن يكون كاذباً وقد كتب خطاباً قال فيه إن الدكتور نجيب إسكندر عندما ذهب إلى النمسا وقت أن كان الدكتور نصر فقيراً ويائساً سعى بنفسه فى البحث عنه وأراد أن يقدم إليه مبلغ خمسين جنيهاً ذهباً وأبى الدكتور نصر قبول هذا المبلغ وقال للدكتور نجيب أنا لا أقبل مالك ولكن يمكنك أن تدعونى للعشاء معك فصار الدكتور نجيب يدعوه إلى العشاء معه كل مساء طول مدة إقامته فى النمسا.

٢٠ - الاتفاق الجنائي وأركانه :

الاتفاق الجنائى هو من الأحوال الاستثنائية التى يعاقب فيها القانون على مجرد التصميم وهو الذى أراده بالمادة ٤٧ مكررة المضافة على قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠، ولو لم يترتب على هذا التصميم أية نتيجة.

وأركان جريمة الاتفاق الجنائى ثلاثة:

الركن الأول:

تشترط المادة المصرية حصول اتفاق بين شخصين فأكثر، ولا يكفى توارد الخواطر أو اتفاق الخواطر وإنما يجب حصول اتفاق وهو لا يوجد إلا إذا عقد العزم بين شخصين فأكثر، واتحدت إرادتهما ولابد من التساوى فى الإرادة، وإلا فقد التوازن.

وإن كان بعض الشراح يظن أنه لا يشترط استمرار الاتفاق مدة من الزمن ، إلا أن محكمة النقض والإبرام ذهبت إلى أن المادة ٤٧ مكررة تفرض وجود اتفاق منظم ولو كان فى مبدأ تكوينه فقط وأن يكون مستمراً ولو مدة من الزمن على الأقل وأن الاتفاق الجنائى لا ينطبق على حالة الاتحاد فى الإرادة الذى يحدث بمجرد الصدفة ووقتياً فقط (وهو التوافق) ، وقد وجدتُ أحكاماً من

محكمة النقض تؤيد ما قلته أمس من أن مادة ٤٧ مكررة يجب الرجوع فى تفسيرها وتطبيقها إلى الظروف التى شرعت فيها.

قالت محكمة النقض فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ مج ١٤ عدد ٥٥ و٣٠ يونيو سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ١٠١ و٢٦ يونيه سنة ٢٢ مج ٢٤ عدد ٦٣ :

" وحيث إن المادة ٤٧ مكررة الجديدة لم تعرف صراحة نوع الاتفاق الخاص الذى نصت عنه ولكنه مع ذلك يمكن الاسترشاد بالفكرة التى حملت المشرع على وضع قانون سنة ١٩١٠ وأن يقرر بلا خوف من الخطأ أن المادة ٤٧ مكررة تفرض وجود اتفاق منظم ولو كان فى مبدأ تكوينه فقط وأن يكون مستمراً ولو مدة من الزمن على الأقل " .

وحيث إن هذه التفسير يؤيد ولو ضمناً على الأقل ذات النص القانونى الذى ورد فيه ذكر "الأعمال المجهزة والمسهلة للتنفيذ" و "الجنايات التى تتخذ وسيلة" و "التحريض على الاتفاق أو التداخل فى إدارة حركة" و "المبادرة بإخبار الحكومة قبل وقوع أى جريمة".

فكل هذه العبارات يستنتج منها حتماً وجود الركنين السابق ذكرهما وهما استمرار الاتفاق مدة نسبية وتنظيمه ولو كان مبدئياً.

ونص هذا الحكم على "أن المتهمين لم يحصل بينهم مخابرات ولا توزيع الأعمال فيما بينهم" فى القضية موضوع النقض.

إذن من مقتضيات الاتفاق الجنائى " المخابرات وتوزيع الأعمال " وكلها تفرض التنظيم والوقت .

الركن الثانى :

حصول الاتفاق على ارتكاب جناية أو جنحة أو على الأعمال المسهلة لارتكابها ، ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا إذا كان

ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التى لوحظت فى الوصول إليه . أى أنه لا يجوز تبرير الوسيلة الجنائية بالغاية الجائزة أو المشروعة .

الركن الثالث :

الاتفاق الجنائى من الجرائم المتعمدة أى التى يشترط فيها القصد الجنائى، فيشترط أن يكون الجانى قد اشترك فى الاتفاق ، وهو عالم بالغرض المقصود منه أى وهو عالم بأن الغرض من الاتفاق ارتكاب جناية أو جنحة ما أو القيام بعمل من الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها وعلى النيابة وحدها أن تقيم الدليل على توافر هذا القصد فى نفس المتهم ، ولا يعفيها من إقامة الدليل على القصد أن هذا الأمر ذو صعوبة مزدوجة ، أولاً لأن الاتفاق نفسه هو شئ باطنى ليس له أثر ظاهر ، هو شئ نفسانى ينطوى عليه الضمير ، ولأن القصد هو أيضا شئ باطنى وقد تظهره كلمة وتخفيه أخرى ويعلنه فعل ويخفيه آخر ، فأين الاتفاق هنا بين هؤلاء التلامذة المساكين شعبان ، وعليوة الذى مات أبوه وهو فى السجن ؟

جرت العادة فى أوروبا أنه إذا مات والد سجين فإن السلطات تخرج ابنه السجين ليمشى فى جنازة أبيه ولو بين الضباط والعساكر ، بل زاد الأمر إلى أنه إذا كان الوالد يحتضر فإن الابن السجين يرسل ليجلس بجوار سرير أبيه فيسمع منه الكلمات الأخيرة ، ولقد حدث وطلعت باشا نائب عمومى أنه علم بوفاة أم ولد سجين فأخرجه بطريقة لطيفة ليمشى فى جنازة أمه ، فعلى من تقع مسئولية فقدان المتهم عليوه والده وهذا المتهم المسكين فى السجن ؟

إن القصد الجنائى عام وخاص ، والعام معلوم لسعادتكم وكذلك الخاص، ولكنى أريد أن ألفت النظر إلى أن جريمة الاتفاق الجنائى تقتضى قصداً خاصاً أى يجب إقامة الدليل على وجود القصد عند المتهم على الدخول فى اتفاق

جنائى، فالقصد فى تهمة الاتفاق الجنائى هو العلم السابق بالاتفاق مع توافر الرغبة فى الدخول فيه تكون فكرة ثم رغبة ثم تصميم ٠

وقد نضرب مثل ثلاثة أشخاص ، الأول يتوفر عنده القصد الجنائى والثانى لا يتوفر عنده القصد الجنائى والثالث يكون عنده بعض القصد ، ولأجل أن نقرب من الذهن مثلا ضربه الشراح إذا ألقيت حجراً على نافذة فإننى قد أقصد كسر النافذة ولكن لا أقصد أذى أى إنسان ولكن ربما تسفر النتيجة عن كسر النافذة وأذى شخص ، فالشر الذى لا يكون القصد فيه كاملا ، يعد شراً غير مقصود كالشئ الذى لم يتم التمام كله فالجزء الناقص منه يجعله كله ناقصاً٠

نلاحظ يا سادتى المستشارين على المادة ٤٧ مكررة التوسع فى العقاب وعدم تناسقه ، فالنص واسع جداً بحيث يدخل تحته جميع الجنايات والجنح المنصوص عليها فى قانون العقوبات ٠

وسعت رحمة ربك كل شئ ووسعت المادة ٤٧ مكررة كل قانون العقوبات مع أن المواد ٢٦٥- ٢٦٧ من قانون العقوبات الفرنسى لا تعاقب إلا على الجمعيات أو الاتفاقات التى لها غرض معين وهو الجناية على الأشخاص وتخريب الأموال ولا يكتفى فيها بالاتفاق على تحضير أو ارتكاب جناية أو جنحة كما هو الحال فى المادة ٤٧ مكررة ٠

ومن شذوذ هذه المادة المصرية أنها تعاقب على الاتفاق الجنائى بعقوبات أشد من العقوبات المقررة فى القانون لبعض الجنايات والجنح لو تمت فعلا أو بدئ فى تنفيذها ، وتعاقب على مجرد التصميم على ارتكاب جنحة من الجنح بينما يكون الشروع فى الجنحة نفسها غير معاقب عليه قانوناً ٠

مثل جنحة الضرب ، والسرقة وجناية خطف طفل والشروع فى الضرب غير معاقب عليه ٠ الشروع فى السرقة قد يكون حكمه غرامة ،

جناية خطف طفل بالمادة ٢٥١ ، فإن تطبيق مادة ٤٧ مكررة فى كل من هـــذه الأحوال يجعل الاتفاق أشد عقوبة من الفعل الأصلى ٠

وهذا العيب عند التطبيق يظهر ويثبت شذوذ التشريع ويظهر أن النـائب العمومى فى تعليماته للنيابة العمومية راعى هذه المسالة وأنه يجب فى مســائل الاتفاقات الجنائية ملاحظة أمرين :

١ - أنه لم يقصد بالنصوص التى تعاقب على هذه الجريمـــة تشـديد عقوبـة موجودة ومعينة وإنما أريد بها المعاقبة على أمور لم يكن قانون العقوبات يعاقب عليها من قبل مع خطورتها (الزعماء الذين يفرون من العقاب)٠

٢ - النصوص المذكورة لم توضع إلا فى حالة وجود خطر على الأمن العام فلا يجوز تطبيقها فى الأحوال البسيطة الاعتيادية وإلا تكون النتيجة فى الغـالب أن عقاب التصميم يصبح أشد من عقاب الفعل التام أو الشروع فيه بل وفى حالـة الاتفاق على ارتكاب جنحة غير معاقب على الشروع فيها يكـــون التصميـم معاقباً عليه ٠

٢١ - الإعفاء من العقوبة :

لا يكفى للإعفاء من العقوبات المقررة بالمادة ٤٧ مكرراً المبادرة بإخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائى بل يجب أيضا المبادرة بإخبارها بأسـماء مـن اشتركوا فيه وأنه يجب حصول هذا الإخبار قبل وقوع أى جناية أو جنحة قبـل بحث الحكومة وتفتيشها عن الجناة ٠

ويظهر أنه يكفى لإحباط عمل المبلغ الذى يطلب الإعفاء مجرد بحـث البوليس وليس من الضرورى الشروع فى تحقيق قضائى (جارسون ن ٤١ مادة ٢٦٥)٠

أما فى حالة تزييف النقود فإن الإعفاء من العقوبة يمكـن لمـن سـهل القبض على باقى الجناة حتى بعد الشروع فى البحث عنهم ٠

ثم أشار لطفى جمعه إلى بعض القضايا فى مصر وفرنسا وتكلم على واجبات البوليس فقال :

واجب البوليس هو كسر هذه الجمعيات عند ولادتها أى وأدها والقضاء عليها فى المهد وجعل اجتماع الأفراد لتكوينها مستحيلا بسبب المراقبة (جارو ص ٥١ ج ٥).

هذا رأى جارو لأنه يعتقد أن البوليس الفرنسوى أهم واجب عليه منع الجرائم قبل وقوعها وليس الانتظار حتى تقع ثم ضبطها ، لأن درهم وقاية خير من قنطار علاج .

٢٢ - حادثة الدقى :

أنتقل إلى حادثة الدقى التى هى مفتاح القضية لأننا إذا حللناها وأثبتنا أنها لم تحدث هدمنا صخرة النجاة التى يتعلق بها المتهم الأول .

حادثة الدقى عجيبة فى بابها وتعد بحق من مفاتيح هذه القضية .

وإن صح ما قيل هنا إنه يوجد رجل راوية معين لتسلية إبراهيم الفلاح بقراءة قصص أبو زيد ودياب وسيرة بن ذى يزن ومهرام شاه وهذه الكتب الأربعة ليست من الكتب الدنيئة أو القليلة القيمة .

كان مستر بلنت فى جهة زاوية عبيد وزاره الشيخ على يوسف ومحمد بك المويلحى وحافظ إبراهيم وامرأة مستر بلنت مترجمة أشعار كثيرة فسأل مستر بلنت حافظ بك إبراهيم الذى قدم له على أنه شاعر الوطن : هل قرأت شعر أبو زيد الهلالى ؟ فقال حافظ بك إبراهيم رحمة الله عليه : ده شعر أبو زيد يقرأ فى القهاوى . فكتب مستر بلنت فى مذكرته أنه لما سمع ذلك من حافظ بك إبراهيم لم ينظر إليه بالعين التى يجب أن ينظر بها إلى شاعر الوطن ، وحقيقة أن أشعار أبو زيد الهلالى أشعار عظيمة مترجمة إلى لغات كثيرة .

المتهم الفلاح – بيننا ناس أشراف زى الدكتـــور وصـــادق أفنـــدى اسألوهم إذا كانت الكتب دى عندى صحيح ٠

الأستاذ لطفى جمعه – طالما سمع إبراهيم شعر أبو زيد الهلالى وهـــو صغير ولكن لكل شئ حساب ٠

الرئيس – أنت قرأته ٠

الأستاذ لطفى جمعه – ده أنا دبت فى قراءته (ضحك)٠

الرئيس – شوقتنا لقراءته ٠

الأستاذ لطفى جمعه – وقصة دياب أكثر ثقافة فحادثة الدقـــى ســببها قراءة أبو زيد وأمثالها ، ما أسبابها ؟ تعددت الأسباب والدقى واحد (ضحك)٠

ليس هذا العمل لمجرد التسلية أو إشغال فراغ هذا البطل ، وإنما هـــذه الكتب هى مجموعة حيل وظرف وأساليب الحرب والخديعة والوقوع فى المكايد ووسائل الخروج منها ، وقد صيغت فى قوالب سهلة وبعضها منظوم والبعـــض مسجوع وهى على ألسنة جميع الفلاحين والعوام ولا سيما الأشرار منهم ، فـهى مدرسة الحيل والمكايـــد ، وليس هذا أول عهد إبراهيم بها فقد طالما سمعها فـــى قريته فى تاريخه الماضى وعندما دخل الدور الجديد حن إليها فطلبـــها بـــالذات فأجيب إلى طلبه وهى من شأنها أن تفتق أذهان قارئيها وسامعيها ، فى حادثـــة الدقى إحدى ثمرات هذا العقل الفطرى وما يشبهه من العقـــول القـــادرة علـــى الاختلاق وثمرات تلك القصص التى كلها مصائد وحبائل " ومغارز " ٠

تعددت الأسباب التى وردت على لسان إبراهيم نفسه والتى يعلـــل بـــها حادثة الدقى ، وهذا غريب إلا أنها حادثة كان جديراً بأن يحفظها جيدا وهى فى ذاتها كمين دبره له أشخاص كانوا من قبل أصدقاءه وسببها غامض ، فهو مـــرة يقول سببها مسألة فلوس بينى وبين محمد هاشم وتوفيق حسن فحصل مشـــاحنة بيننا ويسبب هذه المشاحنة دبرت لى حادثة الدقى ٠ وفى روايـــة أخـــرى فـــى البوليس والنيابة يقول إنه هجم على عبد الرسول وزنقه فى الحيط وذلـــك فـــى

القهوة ونشأت الضغينة فى نفس عبد الرسول فدبرت حادثة الدقى لإبراهيم ، وهذه الرواية قالها أمام البوليس والنيابة ولكنه أمام المحكمة قال ما نصه :

" لما أنكروا الفلوس ، زعلت منهم خافوا أن أقر عليهم (أى يفتن عليهم) – وقالوا لازم رايح يتكلم على اللى حصل فاجتمع توفيق بعبد الرسول ودعونى لبولاق الدكرور " ٠

هذه ثلاثة أسباب يعلل بها إبراهيم حادثة الدقى أولها مشاحنة بسيطة ورأى أو رؤى له أن المشاحنة لا تؤدى إلى ضغينة غايتها القتل ، فترقى وقال هجمت على عبد الرسول وزنقته فى الحيط ، وهذه أكبر ولكنها قد لا تؤدى إلى مؤامرة على القتل ٠

فترقى مرة ثالثة وذكر سبباً مهماً قد يكون له أثر وهو السبب الثالث هو أقرب إلى المعقولية ، وهو سبب نفسانى ، ظنوا أنهم أغضبوا إبراهيم وغاظوه إلى درجة أنه ربما يشى ليوقع بهم فنشأت فى ذهنهم فكرة القضاء عليه لا انتقاماً منه ولكن ستراً لجرائمهم ورغبة فى الخلاص من ذلك الشريك الخطر لاتقاء شره وهذا السبب أقرب إلى أنفسهم ٠

وفكرة التخلص من الشركاء فى مثل هذا الظرف فكرة تسكن كل العقول الشريرة أو السقيمة ٠

قال إبراهيم راسبوتين مصر ، لأن راسبوتين شرب وأكل السم ولم يمت: " إن صاحب فكرة عزومة الدقى توفيق العزب وأنهم ساروا حتى قصدوا فى الغيط فى خص لرجل عربى وأحضروا طعاماً وشراباً ومخدراً فأكل وشرب بعد أن تخدر ثم سمع طلق النار مرتين ففطن ولوى عنق عبد الرسول وسلب المسدس من الذى أطلقه ثم نهض ناجياً من الكمين وتصافى فهل ده كان سم فار؟

المتهم الفلاح – كان سم تمام وإدوه لقطة ماتت ٠

(وطلب المتهم الفلاح الخروج فلم تسمح له المحكمة)

المتهم الفلاح – هو بيقول حاجة مش صحيحة ٠

الرئيس – يا إبراهيم هو يقول على كيفه وإحنا نقدر ٠

الأستاذ لطفى جمعه – عن الطعام قال أولاً فى البوليس إنه حمام ورقاق ولحم ثم قال هو خبز وجبن ومخلل وعن الشراب قال إنه نبيذ ثم قال كونياك ثم روم ، وأنه شرب أقتين فى زجاجتين وحده ولم يشاركه فى الشراب أحد ، وقال مرة إنهم دسوا له سماً فى أحد الكوؤس والذى دسه هو عبد الرسول أو توفيق ولكن السم لم يؤثر كأنه راسبوتين ٠

وعندما أرادوا التنفيذ فيه كلفوا العربى بقتله ٠ ولكن هذا العربى (الذى كان مطلعاً هو أيضا على أخبار الحوادث) عز عليه أن يردى مثل هذا البطل فأطلق عيارين فى الساقية فتنبه إبراهيم وقال : انتوا بترقعوا فرقله ، ومال على عبد الرسول ولوى عنقه حتى كاد يزهق أنفاسه ، وأخذ المسدس وخطب خطبة فى المتآمرين تدل على استهتاره بهم وأنهم " عيال " ٠

وهنا قال له العربى مش أنت اللى ضربت قنبلة علام باشا ، أنت خسارة فى الموت فتصافحوا وتصافوا ورد إبراهيم إلى العربى سلاحه الذى كان نزعه منه وخرجوا من الكمين ٠

٢٣- لماذا رويت مسألة الدقى :

نفرض فى مسألة الدقى فرضين مادامت مجهولة من حيث تاريخها وأشخاصها وظروفها :

(١) الفرض الأول أنها حصلت ٠

(٢) الفرض الثانى أنها لم تحصل ٠

ولكن قبل الكلام فى هذين الفرضين نبحث لماذا رواها وهى حادثة شخصية ؟ رواها ليعلل اعترافه على نفسه وعلى زملائه ، جعلها مبرراً للخروج على قواعد الوفاء فى الإجرام فكانوا هم البادئين والبادئ أظلم لأنه لا يمكنه أن

يذكر السبب الصحيح للاعتراف أو البلاغ الكاذب وهو أنه من رجال البوليس من قديم الزمن وأنه هو الذى اشترك فى الحوادث كلها وأفشلها لأن المقصود هو إحداث اضطراب أو حريق مصطنع يبادرون لإطفائه ، إنه مع هذه الصفة طامع فى المكافأة وطمعه فى المكافأة يشكك فى جميع أقواله ويجعله ومن معه شخصاً ذا غرض وهو الحصول على المال ، وكل من يطمع فى الحصول على المال يصح فى حقه كل ريب ٠

الفرض الأول : حادثة الدقى حصلت حقيقة وهنا يصدمنا هذا التناقض العظيم فى أقوال إبراهيم نفسه فى كل ما له علاقة بالحادثة مع أنها حادثة شخصية وكان أجدر به أن لا يخطئ فى شئ من تفصيلها ٠

الفرض الثانى : أن حادثة الدقى لم تحدث بتاتاً وهذا الفرض معقول أيضا لأنها حادثة لا أهمية لها فى نتائجها إلا من جهة ستر وجه إبراهيم عند الاعتراف ولأن مقدماتها المهولة أدت إلى نتيجة تافهة ، ولأنها لم تخدم أحداً سواء فى تعليل خيانته ، ولأنها مجموعة أكاذيب فضحها التحقيق والمعاينات ، ولأنها حادثة روائية تكتب فى القصص وتدل على شجاعة محمد على واستهتاره بالأخطار ونجاته بأعجوبة وهذه مكيدة نجا منها كما ينجو أبطال القصص ، ولأنها من الروايات التى تدبر أحياناً فى الجمعيات السياسية ويعرفها بعض رجال البوليس بالمشوار ٠

وفى اعتقادى ، وبعد الموازنة بين المرجحات والمشككات أن حادثة الدقى لم تحدث وأنها وليدة خيال بضعة أشخاص اشتركوا فى تلفيقها مع إبراهيم الفلاح ولكننى لا أجزم بمعرفتهم ٠

الرئيس – استمرار المرافعة غداً ٠

ورفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة ٠

اليوم الثالث والأخير لمرافعة لطفى جمعه

---

٢٤ – بدء الجلسة ، القسم السياسى وجورج فيليبيدس :

وفى الساعة التاسعة يوم ١٨ يوليه سنة ١٩٣٢ دخلت هيئة المحكمة وأعلن الرئيس افتتاح الجلسة ٠

الرئيس – تفضل يا أستاذ لطفى ٠

الأستاذ لطفى – أتأسف إذا كنت تأخرت بضع دقائق

الرئيس – معلهش ٠

الأستاذ لطفى جمعه – انتهيت أمس من الكلام فى موضوع الجمعية وفى طرف من التطبيق بشأن الاتفاق الجنائى وفى حادثة الدقى٠

ذكر أمام حضراتكم أن هذه القضية ليست على أساس صحيح وذكروا عرضاً اسم رجل كان له فى تاريخ الحياة القضائية فى حقبة تمتد من سنة ١٩١٠ تأثير خطير جدا ويظهر أن حظ مصر من عهد سيدنا يوسف مقسم إلى سبعات ، سبعة رخاء وسبعة شقاء ، وقد أراد الله أن يتسلط على حظ مصر رجل ساقته الأقدار من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٧ ، هذا الرجل هو جورج فيليبيدس إذ تسلط على الحالة السياسية وكتب حواشى على حوادث مصر من أسوأ ما كتب ، وصل جورج فيليبدس إلى حد أنه لما كان يسأل عن وزير كبير يرجع هذا الوزير إلى مكتبه فى عربته بسرعة ويسأل فى شئ كبير من اللهفة ماذا يريد فيلبدس ؟!

لقد ذكر أمامكم جورج فليبدس بمناسبة القسم السياسى وقيل إنه هو منشئه ، وإنه وصل إلى شهرة عالمية بفضل ما كان عليه من ذكاء ودهاء ، وصل إلى حد إنقاذ ولى عهد إحدى الممالك الكبرى فى سياحته إلى الهند ، فقد وصل إلى هذا المكتب تقرير عن وجود مؤامرة مدبرة فى الهند ضد ولى عهد

إنجلترا وعرف فيلبيدس كيف يفشل هذه المؤامرة ، وكانت نتيجة ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية أرسلت إليه خطاب شكر ٠

وهذا الخبر هو أثر من آثار الدعاوى الحاذقة التى نسجت خيوطها حول هذا الرجل أثناء الحرب العظمى من قبيل المبالغة لإرهاب أهل القطر المصرى، لأنه لا يعقل ولم يعلم أن يركن فى حماية ولى العهد إلى بوليس أجنبى فى الوقت الذى اشتهر فيه رجال سكوتلاند يارد شهرة كونية ٠ ولكن هذه القصة تكفى لإدخال الرعب فى قلوب سكان وادى النيل وإن كانت من صنع خيال الذين أشاعوها إذ ذاك ، وإن كان فى حياة الرجل من الحقائق التى ثبتت وشوهدت ما هو أغرب من الخيال ٠

فهو كان مبتدع نظام البروفوكاسيون فى مصر وقد بدأه سنة ١٩١١ ودامت دولته إلى سنة ١٩١٧ ثم دالت ، كما كل شخص لا يصلح أن يكون وسيطاً فى التنويم المغنطيسى ، بل يجب أن تتوافر فيه شروط خاصة بعقله وبنيته وأخلاقه واستعداده الفطرى ، كذلك لا يصلح كل إنسان لأن يكون متهماً وشاهد إثبات فى قضية سياسية – والتعريف بهذه الشروط صعب ويطول شرحه ويكفى أن القاضى والمحقق والعالم الجنائى يلقى نظرة على أشخاص هذه صفتهم ٠

كان دوستويفسكى المؤلف الروسى الشهير ، أول من وصف حياة رجل يلعب بين رفقائه دورين فى وقت واحد ، دور المهيج والمحرك فى جريمة سياسية ودور المتجسس الذى يخبر رجال الشرطة أولا بأول عن الأعمال التى ينفذها مع الرفقاء ، يخبر رجال الشرطة بنبأ الجريمة ثم يدفع شركاءه على اقترافها فتقع كما أخبرهم بها ، ويظهر أمام رفقائه بمظهر البطل صاحب الفكرة والبدأ ، رجل العقيدة والتنفيذ ، ويظهر أمام الشرطة بمظهر المرشد والمخبر لهم بالحوادث ، وفى النهاية يعينهم خفية على القبض على رفاقه الذين تتربص بهم يد السلطة الحاكمة وتقدمهم ليلقوا نصيبهم من العقاب ٠

وكان بطل هذه الحوادث شاتوف الذى أفرد المؤلف الروسى كتاب "الملموسين " لدرسه ص ٥٦١ .

وكانت دراسة دوستويفسكى نفسانية أكثر منها جنائية ، أراد المؤلف الروسى أن يتغلغل فى النفسية المظلمة الجهنمية التى تخفى فى زواياها تلك القوة الشيطانية المزدوجة ، اقتراف الجريمة أولاً ثم إيقاع أشخاص أبرياء فى شر أعماله .

وقد ولدت هذه الفكرة الخبيثة فى أرض مصر فى أكتوبر سنة ١٩١١ ، أى عقيب اكتشاف دسائس آزيف الروسى بعام واحد . مصر أمة التقليد ، فى الخير والشر أخذت وقلدت جريمة البروفوكاسيون الثورى ، بمجرد أن قرأوا هنا أخبارها فى الصحف ولم يكن بورتزيف الصحفى الروسى المقيم فى باريس قد نشر بعد كتيبه ، التقطوا بسرعة الكودلك وصف الحوادث وطبقوها على حياتنا السياسية .

يعنى الحياة الروسية التى تعفنت بعد فتن ودسائس وثورات مائة وخمسين سنة وانحطت وتحللت كانت نتيجة عفونتها حادثة آزيف فى سنة ١٩١٠ ، لكن مصر لم يكن مضى على دورها الأخير فى السياسة الذى بدأ باعتزال كرومر ومجئ غورست سنة ١٩٠٧ إلا أربع سنوات .

وإن هذه الحادثة ليحسن ذكرها هى وغيرها للقياس على أن هذه القضية التى أمامنا مثلها ، ولأن شخصية أحد المتهمين تدل دلالة واضحة على أنه لم يخض هذا التيار ولم يصطد فى هذا الماء العكر إلا بفكرة مبيتة .

وإننى أروى حوادث رأيتها بعينى وعاصرتها واطلعت على أخبارها يوما بيوم ككل المعاصرين الذين شاهدوا بأنفسهم .

كانت فى سنة ١٩١١ وإلى ما قبل الحرب العظمى بقليل إدارة الأمن العام متصلة بالمطبوعات وكانت مصلحة واحدة وكان رئيسها رجل اسمه عبد

الله صفير وكان حائزا لرتبة الباشوية ، وكان مسافراً بالأجـازة فـى أوروبـا وكان يشتغل بدله آخر اسمه ي بك خ ٠

وفى تلك السنة كانت وزارة سعيد باشا ، ولأمور لا نعلمها كان هنـاك مجال للوشايات والدسائس وكان بعض الكـبراء يشـجعون ذلـك لأغـراض يعلمونها٠ وذلك كله قبل ظهور فيليبدس فى جو الحياة المصرية ٠

فكانت الجاسوسية بدأت بطريقة التقارير ٠ وبدأ بعض الناس يعملـون بوجهين ويخدمون سيدين ويأكلون على مائدتين ويعبدون جملة أرباب ٠

فحدثتهم أنفسهم أنهم يستغلون الموقف ويوهمون سعيد باشا أنه علـى وشك القتل بمؤامرة ، وكان أحد الشبان تلميذاً فى مدرسة القربية وكان متحمسـاً ببراءة وسلامة قلب ٠ وكان الذى يراه يظنه يغلى غليانا مع أنه محب للـهدوء بفطرته ٠ وهو فى هذه الجلسة الآن ، فالتفّ حوله ثلاثة صحفيون بالاسم ولكنهم بالحقيقة كانوا متصلين بإدارة الأمن العام ٠

ورأوا نقطة الضعف فى التلميذ المشار إليه ٠ وصاروا يصحبونه فـى النزهة والسينما والتياترو حتى ظنوا أنه وثق بهم فانتظروا عودة سعيد باشا من الإسكندرية إلى مصر فى أحد أيام أكتوبر سنة ١٩١١ فى قطار الظهر واشتروا مسدسا من محل رجل رومى بشارع محمد علـى بجـوار قـهوة الموسـيقيين ودعـوا الشاب للفرجة على عودة سعيد باشا ، فلما دنا القطار ألقوا بالمسـدس فى جيب التلميذ لأجل أن يلقى عليه القبض ، وحضر النائب العمومـى وكـان ثروت باشا إلى المحطة ودعى لمشاهدة الحادثة قبل حدوثها ليرى بنفسه التحفز للجريمة المكذوبة وكان قد اتصل به أنها مدبرة فحققها إلى نصـف الليـل ثـم أفرج عن الشاب وانتهت المسألة بالتوبيخ ووصـف البيك الموظف الذى كـانت له يد بأنه شديد الخلط بين الحق والباطل ٠

أما حادثة شبرا فكان نجم فيليبدس قد سطع ، وبدأ عقله غير الطبيعي ومزاجه الضارى يعملان عملهما بقسوة وبغير رحمة، هازئاً بجميع السلطات، ظاناً أنه آمن من العقاب الدنيوى والإلهى ٠

وحادثة شبرا هذه يوجد حكمها فى المجموعة الرسمية عدد ١٥ - ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ٠

ثم تكلم لطفى جمعه عن تفصيلات هذه الحادثة وقال :

إن بطلها كان فيليبدس وأن من أعوانه فيها رجل اسمه مصطفى عرموشة كان قد غير اسمه وتسمى باسم مصطفى كامل ليدخل فى رحاب الحزب الوطنى وقد تقرب إلى أسرة الفقيد العظيم مصطفى كامل باشا ، ثم أشار لطفى جمعه إلى انتهاء أمر فيليبدس وجلوسه فى قفص الاتهام والحكم عليه بالسجن [1] ثم قال :

ليست هذه القضية هى الأولى من نوعها فى مصر بل لها نظائر تقدمتها وسايرتها فى أنحاء العالم الشرقى المستعمر ليس فى مصر وحدها فحسب بل فى الهند وجاو وتونس والمغرب الأقصى وسوريا ، ومن قضايا مصر :

(١) قضية المحطة سنة ١٩١١ ٠

(٢) قضية شبرا سنة ١٩١٢ ٠

(٣) قضية أحمد جاد الله سنة ١٩٢٦ ٠

(٤) القضية الحاضرة ٠

وفى سوريا :

قضية حزب الشعب السورى سنة ١٩٢٢ لما سافر مستر كرتيز إلى دمشق واحتفت به الأمة السورية وهتفوا له رجالا ونساء ، فدبروا مكيدة للزعماء كانت نتيجتها نفيهم إلى جزيرة أرواد وتشيتت شمل أبطال السوريين ٠

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنه حدث فى سنة ١٩١٦ أن أمرت الحكومة المصرية بالقبض على المخنثين واللصوص وزعيمهم على الغربى حتى تحدّ من الفساد والسرقة ، فأخذ جورج فيليبدس مأمور ضبط القاهرة آنذاك ٣٠٠ جنيه رشوة لأجل الإفراج عن على الغربى المذكور ، فلما كشف أمره قبض عليه وحكم عليه بالسجن خمسة أعوام ٠

٢٥ - شخصية إبراهيم الفلاح :

وتكلم لطفى جمعه عن شخصية إبراهيم الفلاح فقال :

الآجنت بروفو كاتور شخص حديث الوجود فى التاريخ الجنائى ٠ وهو عبارة عن شاهد ملك متضخم ، كان على اتصال بالمعسكرين فى وقت واحد ، يخدم سيدين ويأكل على مائدتين ويتناول المال باليمين والشمال ٠ وهو بطبيعة الحال يسخر من الناحيتين ويستغل الجانبين باستمرار ٠

قد يقول واحد من الناس إن الدفاع أعطى لإبراهيم أهمية أكثر مما يجوز ٠

ولكن الواقع أن هذا الشخص هو القضية ، ولا يوجد متهم صغر أو كبر إلا وهو مجرح ومهشم بفعله ، ولم ينج من خطره أحد وهو يعمل هذا العمل محترفاً لا هاوياً ، وربما يكون فى حياته الخاصة محباً لابنه وذويه ، ولكن حياته العامة التى شائتها له الأقدار وشاءها لنفسه جعلته شبه مقصلة متحركة ، تقطع كل من تصيبه ٠ وعند ما تفصلون فى هذه القضية بالعدل سوف تفخرون يوماً من الأيام بأنكم خلصتم بعض الأبرياء من مخالب هذا الطاغية٠

كيف ينتخبون المخبرين والمرشدين؟ ، مش حييجوا لزميلى الأستاذ عزيز مشرقى ويقولوا له حنعطيك خمسين قرشا وشوف لنا الحكاية دى ، لا ، هم يعرفوا أنه إن تاب صاحب السوابق يتجسس (ضحك) ده مثل ، ولقد استدللت من أوراق القضية الحبلى وتكاد تلد (ضحك) ٠

رئيس النيابة يحاول الكلام

الأستاذ لطفى جمعه - النيابة "قابلة" للموضوع ده (ضحك)٠

الرئيس - ربنا يسهل عليك (ضحك)

لطفى جمعه - أنا لا أتعرض لحياته الماضية ولا لسوابقه التسع أو العشر وإن كان هو يفتخر بها ولكن هذه السوابق كانت مدرسة عالية له علمته ما كان ينقصه وجعلته صالحاً للعمل فى دوائر العمال ٠

الاستاذ لطفى جمعه يترجم اقوال الـكونسنابل تولاك امام المحكمة وظهر بينهما ابراهيم الفلاح (بريشة صاروخان)

ولما كان حضرة الصاغ أحمد حمدى أفندى هـــو المختـص بـأحوال العمال، فقد وفق حقا إلى هذا المخبر أو المرشد الفذ النادر المثال الذى له ماض يعد بمثابة شهادة ممتازة ٠

وتجدون فى اختبار سعادتكم أن معظم المرشدين والمخبرين من المذنبين القدماء وفى الأمثال " إذا تاب المذنب تجسس " فالدور الذى مثلـــه قبـل هـذه القضية كان طبيعياً جداً وعاديا للغاية ٠

ويغلب على الظن أنه كان مستوراً إلى وقت الحاجـة ، وإن كـان قـد اجتمع رسمياً بالرؤساء فى أغسطس إلا أنه محتك بالمرءوسـين منـذ أشـهر وسنين٠

ولا تظنوا أن هذا الرجل يقول شيئا أو يعمل شيئا اعتباطاً ، إنما كل شئ ينظم فى ذهنه ويرتب ترتيباً عجيباً ٠

المتهم إبراهيم الفلاح – أنا آسف يا حضرة الرئيس أن فى المحامين كده و ٠٠٠

الغرابلى باشا – هذا كثير

الرئيس – لو كنت أعرف أنه يقدر هذا الكلام ما كنت أسمح له أن يقول ذلك (ويأمر الضابط بالجلوس بجوار المتهم ليسكته)٠

لطفى جمعه (إلى الفلاح) – إن الوزراء يقبلون أن يتكلم عنهم وتبحث شخصياتهم وأنت لا تريد ذلك ٠٠٠ تخنّتها قوى ٠

وجدير بنا ألا نسمى اعترافه اعترافاً بل نسـميه ورقـة اتـهام ضـد المتهمين، يعدلها كلما شاء وشاءت مصلحته ، ويعدها بغير اكتراث ٠

وعندما يريد البوليس القبض على المتهمين تراه هو يمنعه ويمهلـه لأن له غاية وهى القبض عليهم متلبسين كما جاء فى أقواله ٠

فهو إذن يحول بين البوليس وبينهم ولا يريد أن يقبض عليهم إلا على يديه وبسلطته وبحضوره وبفعله لينال المكافأة المنشودة ، وكيف ترونه يلعب بالأبرياء ويستبيح الكذب والأذى ٠

ولكن إبراهيم عندما اتصل بعلمه وهو فى السجن أن بعض المتهمين سينكر أمام قاضى الإحالة هاج وماج وعمل هيصة وهلولة وزيطة وزنبليطة واتصل بحضرة سليم بك بالتليفون ليلا وهدد بالانتقام منهم وقال كلمة هى كل إبراهيم وأخلاقه وطابعه : " أنا عاوز قضيتى تكون صحيحة " فَشَرْ ! أعظم ضابط مباحث فى عاصمة كبرى أصبحت القضية بمن فيها من رجال أبرياء ومن لهم من مصالح وعائلات وحريات ملكه وحده وصارت " قضيته " التى يديرها صحيحة أى صالحة لإرسال الجميع للإعدام والأشغال الشاقة ٠

ولم يقتصر على ذلك فيما يتعلق بالمتهمين بل وتعدى إلى الشهود عندما يحدث مصادفة أن شاهداً يشهد على غير هواه فهو يهيج ويشوش ويختلق وذلك عند شهادة أحمد فهمى أفندى ٠

" أنا أقول وأؤكد إن عندى معلومات أقولها لحضرة رئيس المحكمة عندما يقرر المعاينة وعندى معلومات من زملائى لتغيير السؤالات أنه رايح يجى الشاهد ويقول كيت وكيت ويغير كلامه " ٠

وعندما يشعر بأنه فى موقف حرج يهيج هياجاً عظيماً وقد يعتدى على الدفاع وقد أخرج مرات من الجلسة ٠

وهذا كله مفتعل ومصطنع وغير طبيعى ولكنها مخارج يجدها لنفسه ٠

وبعد كل هذه الاعترافات وهذه الأدلة ، لم يقبض عليه وليس فى التحقيق ما يدل على القبض بل كلها تنفيه ، وإبراهيم نفسه لا يذكر أنه قبض عليه بل قال "معاون البوليس فتشنى وجابنى معاه " ٠

وقد وجد بغرفته ١٠ مفاتيح لا يملكها أكبر تاجر أو أمهر كوالينى ولعله كوالينى أماتور فى أوقات الفراغ أو اختصاصى فى المفاتيح المصطنعة يظهر أنه غاوى مفاتيح زى غاوى التنس (ضحك)٠

دخل إبراهيم فى الدور الأخير - دور ضبط الإخوان متلبسين - فعمل لذلك ثلاث قنابل ٠

وهنا أرجو أن أوجه إلى الأستاذ الكبير ممثل النيابة سؤالاً وهو لماذا كان البارود فى كيس عليه ختم الحكومة ؟

النيابة - اسأل

الأستاذ لطفى - منكم نستفيد

النيابة - مش عارف أظن أنه يباع كذلك

الرئيس - بينباع كده

لطفى جمعه - يعنى عندنا احتكار المصلح والمفسد ، المصلح هو الملح والمفسد هو البارود (ضحك) إحنا بنفرقع هنا يا أستاذ (مشيراً للنيابة)٠

النيابة - آدى أنت بتفرج عنا

الأستاذ لطفى - وإذا نظرنا إلى طبيعة الحوادث التى رأتها النيابة ودققنا فى سير التحقيقات التى أجراها البوليس أو النيابة نجد يقينا أن الروح المدبرة لها لا المهندس محمد على ولا الهرم حمد العزب ولا الأبله " المدبّ " عبد الرسول ولا العربيد محمد قاسم ولا ناشنجى الظلام أحمد إسماعيل ولا الدرويش توفيق حسن٠ بل النمر المتوثب على الأبرياء إبراهيم الفلاح الذى تتقصه الخطوط البيضاء والسوداء ، فهو مهبط الوحى والفكرة المدبرة للجرائم التمثيلية التى كان يحوطها كالأم الحنون بسياج من الحيلة والفكرة اليقظة التى تحول دون أن يكون لها أثر إجرامى فى الخارج ٠ وفعلا نجح إبراهيم فصنعت القنابل وفرقعت٠

٢٦ - القنابل :

وهنا كانت الساعة ١١ فرفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت فى الساعة ١١,٥٥ واستأنف الأستاذ لطفى جمعه دفاعه قائلا :

سادتى

- نقطة صغيرة عرضت لى خاصة بتهمة توفيق العزب ومن معه ، يظهر أن المسائل السياسية الجوهرية التى يراد أن تلصق بالمتهمين تكون دائما فى رءوس رجال كبار فى العقل والعلم وعندهم من المركز الاجتماعى والمادى فراغ وعندهم من علمهم تشريع وخصوصا الفراغ الذى يجعل الرجل ينظر كل دقيقة ، وهؤلاء العمال لم يتصلوا بأحد وكل دلائل القضية تدل على أن كل علاقاتهم شخصية بأنفسهم فلا يهم الواحد منهم فى الدور السياسى إلا أن يكون ناخبا ، فرجل لا يحسن القيام على عمله فى مصنعه ليس عنده من الوقت ما يجعل أمر السياسة ذات أولوية عنده ، فأظن هذه النقطة عند ما تؤخذ فى الحساب تدل على أن هؤلاء الناس كانوا بعيدين عن المسائل العليا حتى إن الناس المتشرعين لا يمكنهم أن يلموا بدقائق الأمور الحكومية وأنا ألفت نظركم إلى هذه المسألة .

وصف أحدنا أثناء استجواب الشهود بعض القنابل التى فرقعت بأنها قنابل داجنة أى أنها من النوع الأليف الذى يربى فى المنازل كالدجاج والقطط. وكان يقصد بذلك تلك القنابل التى ضربت بعد إلقاء القبض على جميع هؤلاء المتهمين وعددها أربع :

الأولى : ضربت فى صندوق الدين فى شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ .

الثانية : ضربت فى الإسكندرية بعد ذلك بأسبوع .

الثالثة : ضربت فى الزمالك فى يناير .

الرابعة : ضربت فى شارع الملكة نازلى يوم نظر هذه القضية .

هذه القنابل كلها فرقعت ولله الحمد لم يحدث من إحداها ضرر ، ولكن ليس هذا هو الشئ الوحيد الذى تميزت به ، بل تميزت بشئ آخر وهو أنها لم يعمل عنها أى بحث أو تحقيق أو تفتيش ، مع أن ثلاثا منها ضربت فى ثلاث بقع من أهم بقاع القاهرة وإحداها فى جدار مصلحة دولية وهى صندوق الدين، وقد سئل جميع حضرات ضباط القسم السياسى عما اتخذ بشأنها من التحريات والتحقيق من أكبر كبير إلى أصغر واحد ، فأجابوا جميعهم بأنه لم يعمل عنها بحث ولا تحرى ولا تفتيش وهذا ثابت فى التحقيق ، بل إن هذه الأجوبة المتواترة ذاتها هى التى دعت إلى تسميتها بالدواجن ، دعوا سعادتكم قنبلة روض الفرج التى ألقيت فى النيل ولم يبحث عنها فإنها هى الأخرى داجنة ولكنها من نوع الدواجن المائية مثل الإوز والبط .

طبيعى أن نسأل أنفسنا ، إذا كانت جرائم من النوع الذى يحاكم من أجله هؤلاء المتهمون قد وقعت ولم يحدث فيها تحقيق ، وطبيعى أن نسأل لماذا ضربت هذه القنابل ومن الذى ضربها ، مادامت عصابة القنابل قد ألقى القبض على جميع أفرادها ؟

لقد وقعت حادثة قنبلة فى شارع الملكة نازلى وكانت هناك مأدبة فى قصر الزعفران دعى إليها أجانب مروا قبل أو بعد انفجار القنبلة بثوان ، أفلم يكن من الجائز أن تنفجر أثناء مرور سيارة قنصل فتصيبها شظية من شظاياها؟

الرئيس – يجوز

الأستاذ جمعة – وكان وقتها تبقى مسألة دولية .

وكذلك قنبلة الزمالك بالقرب من دار دولة رئيس الوزراء وكان لها فتيل طويل ، ولما شم البوليس السرى الواقف هناك رائحة الشياط أسرع إليها وأحضر فأساً وضربها به كأنها حية فلم ينفع الضرب ، فأحضر قلة فيها ماء وأطفأ النار ، وعلى كل فهمى قنبلة ولو أنها راحت فى شربة مية (ضحك).

أول ما يتبادر إلى الذهن هو أنه مادام هؤلاء البؤساء مسجونين ومادامت قد ظهرت قنبلة وفرقعت فلا بد أن يكون غيرهم قد أطلقها وحينئذ لايزال خارج السجن أناس يصنعون القنابل ويحرزونها ويفرقعونها فى الأماكن المعدة للسكن ، وحينئذ يمكن الاستنتاج بأنه قد يكون الذى ضرب أخيراً هو الذى ضـــرب أولاً وقد يكون هؤلاء أو على الأقل بعضهم ممن نُسب إليهم صنع القنابل وضربـــها أبرياء ٠

٢٧ - جواسيس :

ثم انتقل لطفى جمعه وقال : فى هذه القضية ظـــاهرة جديـدة ، وهـــى استعداد النفوس فى جميع الطبقات لالتقاط الأخبار وتلقفها للإفضـــاء بـــها إلـــى جهات الاختصاص ٠ سم ذلك خدمة عامة ، أو قياما بالواجب نحو المجتمـــع، وبعض الناس يسمى هذه الظاهرة بأسماء أخرى لا تخفى على اللبيـــب ، وقـد ظهر هؤلاء الحراس على الأمن لغرض أو لغير غرض فى جميع الطبقـــات، فمنهم محام أو محاميان وأستاذ فى المدارس ومـــن أربـــاب الفنـــون الجميلـــة وموظفون وتلاميذ فى المدارس ومشتغلون بالأعمال الحرة وعمال كثيرون ٠

ونحن نرحب بهذا الروح الجديد ونعتبر القائمين بهذا العمـــل خدامـــاً للمصلحة العامة ، إذا كانت تلك الأعمال خالية من الغـــرض ، كـــالطمع فـــى المكافأة ورغبة الانتقام ، لأن هذين الدافعين كثيرا ما يطوحان بصاحبـــهما فـــى تيـــار المبالغة والكذب وحتى التحريض واقتراف الجرائم فى سبيل إثباتها علـــى الآخرين ٠

لم يكن للأسف إبراهيم الفلاح وحده الذى جعل للكيـــد بل وجد جيـــش من أمثاله منذ وجد القسم السياسى فى مصر ٠

فقد روى لى ثقة أنه سمع من المغفور له المرحوم الشيخ على يوســـف فى سنة ١٩١٢ أنه عندما حضر اللورد كتشنر ، التحـــق بمصلحـــة الخدمـــة

السرية لتتبع حركات وخطرات نفوس الشعب المصرى أربعون شاباً من الحاملين للشهادة الثانوية ٠

وكان المرحوم يراها أكبر ملمة نزلت بالبلاد ، ومات الشيخ على يوسف سنة ١٩١٣ أى منذ عشرين عاما ، فماذا كان يقول لو عاش للآن ورأى جيشاً جراراً متطوعاً من المرشدين والمخبرين من كل الطبقات وقد وقفت أمامكم فى ساحة القضاء عينات منها بين المحامى والمدرس والتلميذ والموظف وهذا فساد الضمائر وهو أشد ما يمكن أن يصل إليه المسيئون من إفساد ضمائر الناس والتأثير فى الحياة العامة وتبرير الطفيلية ، فإن هؤلاء المخبرين أصبحوا يعيشون لا بجهودهم ولا بمواهبهم بل بالأكاذيب والاختلاق وتتبع عورات الناس بثمن هو العار ويستفيد الأجانب منا وهذا نهاية النكاية والضرر للأمة ٠ وحقيقة لقد أصبح هذا الأمر مثل الورم ، وأصبحنا فى حالة نقول فيها الحيطة لها ودان والكراسى فيها راديو ولقد قال صاحب العزة بدوى بك خليفة وكيل إدارة الأمن العام جملة هنا هى حقيقة واقعة ٠ قال إن الإنسان أصبح يكاد أن لا يثق بنفسه٠

لما كانت القضايا الجنائية أساسها التحقيق الشفوى كان الصدق أهم عنصر يعتمد عليه القاضى فى حكمه ولا يكون الصدق إلا إذا كان الشهود خالين من الغرض ٠ والغرض هنا المكافأة والأجور التى يتقاضاها المخبرون أولاً فأولاً فيدلون بأقوال كاذبة ٠ وبعض المخبرين يكذبون على البوليس ويثبت كذبهم ولكن البوليس يتسامح لأنه محتاج إليهم وشعاره (واحدة تصيب وواحدة تخيب)٠

فمن النكت فى قضية السردار فيه مخبر أطلق عليه اسم أمين أرمنيوس، فكان المخبر الثانى يكتب عنه تقريراً يقول فيه إننى رأيت النهاردة أمين أرمنيوس يصلى الجمعة فى مسجد السيدة زينب " ضحك " !

لماذا انحطت الأخلاق ولماذا دخمست الضمائر كالمصـــابيح ، إنـــه تخلق الآن طبقة تعيش على الكذب والباطل والاختلاق والحيلة ولـــو كـــان دم الأبرياء ثمناً ، يأكلون خبز العار ، إن كل نظام للحكومة يقتضى أن يكون هناك مرشدون ومخبرون ولكن يجب أن يقولوا الحق ولا يختلقوا ، إن الذين يعملـــون ضد الحق والصدق ويختلقون لا يصطادون فى الماء العكر فقط بل إنهم يعيشون فى الطين ، فى الوحل كالحلاليف ، وهذا ما نرجو أن تضعـــوا إصبعكم عليـــه فى حكمكم ٠

أردت أن أنتهى اليوم بكل إخلاص وصدق من القضية ولكـــن طـــرأت علىّ حالة خاصة وحضرتكم رحيمون فقد وصلت إلى حالة من التعب أســـتحق فيها عطفكم ، فكل ما أرجوه أن تسمحوا لى بساعة واحدة يوم السبت ٠

الرئيس – أهيه ساعة

الأستاذ جمعه – ساعة ذهب إن شاء الله ٠

ورفعت الجلسة الساعة الواحدة على أن تعود للانعقاد يوم السبت القادم٠

٢٨ – الشك فى اعتراف المتهمين :

عقدت المحكمة جلستها الستين فى يوم السبت ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٢ وأعلن رئيس المحكمة افتتاح الجلسة ٠

الرئيس (للأستاذ لطفى جمعه) : عايزين ساعتك بقى ٠

الأستاذ لطفى جمعه : علشان كده أنا جايب (بنيش) (ضحـــك) وسعادتك (منبّه) علىّ أنى ما أزيدش عن ساعة (ضحك)٠

وهنا وقف لطفى جمعه واستهل مرافعته قائلاً :

– ما هى الأوجه التى تجعل الشك يدب فى نفوسنا بالنسبة للاعـــتراف خصوصا بعد أن نسمع إنكار المتهمين لما صدر منهم وتبرؤهم منه وتنصلـــهم من نسبته إليهم ؟ إن هذه الأوجه فى نظرنا تتلخص فيما يلى :

(١) الاعتراف : أخذ أثناء التحقيق السرى وقد نثق بهذه الطريقة ولكن كيف نفسر آية " ولكن ليطمئن قلبى " ؟ ٠

(٢) الاعتراف حصل من أربعة عشر متهماً من سبعة عشر وهذه كثرة بالغة٠ الاعتراف حصل بعد الإنكار الطويل ، فالاعتراف بالنسبة للمتهمين كالصحراء المجدبة بين واحتين خضراوين ٠

(٣) الاعتراف ضد مصلحة المتهمين الذين أفضوا وغيرهم وليس له سبب ظاهر يدعو إليه مادام لم تقم ضدهم أدلة أخرى كانوا يفحمون بها ٠

إن مجرد اعتراف متهم ليس سبباً يدفع المتهم الذى كان منكراً على الاعتراف، لأن الخجل وحرج الموقف المعنوى ليسا بكافيين لجعل المتهم المنكر يخاطر بحياته وحريته وحياة غيره وحريتهم فيعترف بمجرد الكسوف ٠

(٤) كل بوليس فى العالم يريد جمع الأدلة لإثبات التهمة على المتهم ، والاعتراف من أهم الأدلة إن لم يكن أهمها ٠

(٥) إن المسجون لا يكون فى حالة (Normal) بل فى حالة عصبية شاذة ٠

ولابد أن للطمع فى المكافأة تأثيراً فى هذه الاعترافات ، ويعرف المتهمون أو قد عرفوا أن هناك شهود ملك مثل فرغلى وعبد الظاهر السمالوطى ومصطفى كامل ونجيب الهلباوى ، أخذوا مكافآت مالية كبيرة مثل عشرة آلاف جنيه من أجل اعترافاتهم ، ونجيب الهلباوى كمان رافع دلوقت قضية على الحكومة يطالب فيها بستين ألف جنيه من أجل إرشاداته فى قضايا أخرى ولو يحكم له فإنه يكون روكفلر هذا الزمان بواسطة الوشاية ٠

بدأت الكلام فى الاعتراف عن توفيق العزب وأريد أن أقصره عليه ٠

فى اعتقادى أن جزءاً كبيراً من الاعترافات حصلوا عليه بالاستمالة والملاينة والاستدراج ٠ وبقطع النظر عن الأزمة الحالية أو غيرها فإن نفس أى إنسان من هذه الطبقة تميل إلى ألف جنيه لا ثلاثة آلاف إذا كان مصحوبا برفع

المسئولية الجنائية ، فحدوث الإغراء بالمكافأة ورفع المسئولية الجنائية دفع بعض المتهمين إلى الاعتراف ٠

ولذا تورط هؤلاء الناس فى الاعتراف على أنفسهم ليوقعوا بغيرهم وكلهم عملوا عمل الفلاح بصورة مصغرة ، فالاعتراف المبنى على الإغراء والطمع هو اعتراف باطل لأنه غير صادر عن اقتناع أو ضمير وحتى أنهم كانوا يعترفون على أولادهم وأقاربهم لأنهم يظنون أنفسهم بمنجاة من العقاب وذلك بعد إحراز المكافأة ٠ وهذا ليس اعترافاً بل هو اتهام للآخرين ٠ هكذا يعتقدون فكل واحد لا يعترف إنما يتهم الغير وكل واحد يعتقد أنه ينجى نفسه ويأخذ المكافأة ويوقع بالآخرين متخذين إبراهيم مثالاً لهم والسبب فى ذلك سرية التحقيق فلم يكن كل واحد منهم يعرف حالة الآخر فكان كل واحد سهل الانخداع بمفرده ٠

فلما تبينوا أن أربعة عشر منهم فى موقف واحد انكشف لهم الحقيقة وظهر لهم أن اتهام أنفسهم واتهام غيرهم هو توريط لهم ٠ فتنبهوا وصرحوا بأن الدافع لهم على الاعتراف أو اتهام الغير هم أصحاب المنفعة فى ذلك ٠

من العوامل المهمة على الحصول على الاعتراف اهتمام الفلاح به اهتماماً عظيماً ، فكان لا يقر له قرار حتى يعترف المتهمون وقد اتخذ وسائل الشدة والإرهاب وتحايل حتى اعترف الأكثرية ٠

وكان له فى ذلك وسائل كثيرة غير السب والإهانة والضرب كما حصل منه لبضعة متهمين ، منها التهديد ، والوقيعة ، والمكر ، واتهام البرئ بما لم يفعل حتى يعترف بما فعل ، فى زعم الفلاح ٠

٢٩ - إعتراف المتهم توفيق العزب :

شاءت الأقدار أن أترافع عن متهم يختلف فى ظروفه عن باقى المتهمين - هذا المتهم له عائلة بائسة فقبلت الدفاع عنه على اعتبار أن جميع

المتهمين عدا الثلاثة الآخرين قد اعترفوا وأن إنكار باقى المتهمين الآن شجعنى أيضا أن أترافع عن هذا المتهم الذى يصر إلى النهاية على الاعتراف ، وإذا ما تعرضت لأحد من المتهمين فى هذه القضية لا أريد أن يظن أحد أنى أريد تسوئ سمعته ولن ألجا إلى ذلك إلا فى الضرورة القصوى وألفت لذلك نظر المتهمين إلى أنى لا أريد بذكر اسم أحدهم تسوئ سمعته بل أتمنى لكل واحد منهم الخلاص . لو كان فرد واحد هو الذى اعترف ثم أنكر ، وبقى رفاقه معترفين ، إذن لضربنا صفحاً عن إنكاره ، ولكن الكل كتلة واحدة كفرقة الجيش التى قيل لها "صغادون " " صلادون " " إيلريه مارش " اعترفوا جميعاً وهم الآن يسمعون صوت ضمائرهم فينكرون جميعاً .

إذا كان الاعتراف طيراً وضعته النيابة فى قفص وحرصت عليه ، فقد طار هذا الطير أمام قاضى الإحالة ولايزال طليقاً حتى الآن ، والنيابة لا تملك رده للقفص، ولا تملك استهواءه بطيرة أو عصفورة أخرى لديها فى القفص.

لا يمكن للنيابة أن تستند على دليل كان بين يديها ثم طار ، كصائد السمك الذى يصطاد سمكة ثم تفلت من يده وتعود إلى البحر ، لا يمكن التدليل بها وهى سابحة فى جوف اليم ،

ويعد توفيق العزب نموذجاً تاماً للمشكلة القانونية الخاصة بالاعتراف فى القضية ، لقد أنكر طويلاً أمام المحقق ثم اعترف للمحقق بغير موجب وبلا سبب، بدون داع قوى أو ضعيف سوى سؤال توجه إليه عن زيارة واحد أفندى له، ولم يواجه بدليل مادى ولا بحجة قاطعة، ولا أثر من آثار الجرائم المنسوبة له ولقومه .

إن أحمد العزب اعترف بأشياء لم يعملها ثم شهد على بعضهم بما لم يعملوه وذلك بعد أن اقتنع بأنه سيصير شاهد ملك.

وربما كان وراء رجال البوليس السرى الظاهرين وأصحاب الشرف والذمة رجال آخرون مختفون وغير مسئولين ، وهؤلاء كثيراً ما يسيئون فهم

الأوامر والتعليمات ويظهرون غيرة مبالغاً فيها ، فإذا أمروا بالشدة فـى الكـلام قد يلجأون إلى الضرب الموجع، وعنـد البوليس الأوربـى عبارة Massage) (àtabac وهى توضيب المتهمين عندما يكون من طبقة النشالين أو المعربدين أو من الذين يقاومون عند إلقاء القبض عليهم "فوتوه على الدخان" مثـل كلمـة اللصوص "ريحه يا فلان" من الألفاظ الرمزية التى يقصد بها القتل.

وهنا فى مصر كلنا نعلم أن هذا الأمر شائع فى الأقسام بل ترى عساكر البوليس يضربون بعض الناس فى الطريق وسرعان ما يخترعون تهمة التعـدى أثناء تأدية الوظيفة. ولكن إذا وصلت شكوى إلى الرؤساء فهم دائمـاً يرجعـون الحق إلى نصابه.

ووقعت حادثة للمرحوم الشيخ محمد عبد المطلب الشاعر والأستاذ بـدار العلوم فى قسم الأزبكية فلم يعرفوا شخصيته وهى مشهورة ووضّبوه ثم اعتذروا له ، فهذه الطريقة فى ذاتها معيبة وإن كان البوليس يراها الوحيدة حيال متـهم لا دليل عليه. والبوليس يعتقد أن الشخص المقترف للجريمة لا يعترف بها.

ولكن يظهر أن بعض صغار البوليس لجأوا إلى هذه الطريقة بـدون إذن رئيسهم أو علمه، ليعودوا بنتيجة ترضيه ، فجاء حضرة رئيس النيابة المـترافع بنوع من الفروسية إذ يقول:

"إن توفيق العزب هو الذى اعترف بالاعترافات التى قدمتها والتى تأيدت بأقوال زملائه عليه فيها والتى تأيدت بأمر فوق درجات الكلام".

أرأيتم مهارة وحذقاً يفوقان حذق رئيس النيابة المترافع ؟

ما هو الأمر الذى هو فوق درجات الكلام؟ طبعاً هو الدليل المادى ، هذا أول ما يتبادر إلى الذهن ، ولكن لا ياسادتى المستشارين إن هذا الأمر الذى هـو فوق درجات الكلام، هو "إقراره الصريح على وجود السلاح عنده"

فالإقرار الصريح هو كلام وإذا ظهر أن السلاح لم يوجد، رأيتم أن هذا الأمر "تحت درجات الكلام" لا فوقها .

يستخلص الرجل المتفنن والعاقل من أقوال توفيق العزب أن هناك استهواء كبيراً ، فقد سأل توفيق رئيس النيابة: يابيه إذا قلت الحقيقة أنا ما انضرش، فده يعنى إيه ؟ وكان الجواب على ذلك قل٠ والجواب ده مش جواب السؤال على أى شئ ينم استفهامه ؟ ينم على أن الاعتراف مطلوب وروح الاستهواء والوعد وأن كل من سيعترف يصبح شاهد ملك.

٣٠ - تقسيم اعترافات المتهمين :

يمكن تقسيم المتهمين من حيث الاعتراف والإنكار إلى أربعة أقسام أو جماعات :

الجماعة الأولى: لم يعترف منها أحد والجماعة الثانية : اعترف أفرادها بعد طول الإنكار، وهم متجهون باعترافهم نحو التخلص من التهمة وتعليل وجودهم بالانقياد الأعمى لسواهم بغير قصد جنائى ، وقد ذكروا أنهم تألموا فى السجن وذاقوا مرارته قبل الاعتراف ، وفريق ثالث: قوامه عيلة العزب ، وفريق رابع: وقوامه خمسة أشخاص وأولهم إبراهيم الفلاح ٠

وتوفيق العزب ظاهر أحواله يدل على أنه ممن لوحوا له بنعيم الجنة ثم بعذاب النار – ولذا نراه فى وسط الطريق يمثل لنا فى التحقيق أنه رجل وديع محب للحق يعترف بسهوله خارقة ثم يأتى أمام المحكمة صارخاً صاخباً ، ما الذى دعاه للإنكار أولاً ثم الاعتراف المتكرر ثم الإنكار الشديد مع الاستصراخ من الظلم؟

يقولون إن اعتراف متهم مثل توفيق العزب ، وقد تقدم به متطوعاً، ليس فى حاجة إلى تعزيزه لأنه لم يصحبه فى التحقيق شئ يشوبه أو يضعف من

قوته. خصوصاً وأن اعتراف توفيق فى المرتين التاليتين كامل ومفصل ومسهب وواضح ومحفوظ، يقوله كأنه يقرأ فى لوح أو يتلو من ورق.

ولكن على الرغم من هذا كله، فإن حضرة رئيس النيابة رأى ضـــرورة لتأييد هذا الاعتراف بأقوال أحمد العزب وأحمد إسماعيل وعبد الرسول وإبراهيم الفلاح، وطبعاً لا توجد أدلة مادية مهما صغرت ، وفتش منزل توفيق العـــزب مرات متكررة ولم يوجد به شئ ٠

ترون يا حضرات المستشارين أن نصيب العزب من التهمـــة ضئيـــل وربما كان يكون أكثر ضآلة لو لم يحنق العزب النيابة عليه ٠

فإن هذا الرجل الذى صورته لنا النيابة حملاً وديعاً ومحباً للحق، وطالباً الأمان، مع أن روحه فى يد النيابة، وهبها بغير شوط ولا قيد غير الأمان ، مـــا أوشك أن يظهر أمام قاضى الإحالة وأمام المحكمة حتى انفجر منكـــراً وذكـــر تهديده بصورة المشنقة وإهانة النساء والأطفال.

٣١- المسدسات :

يأتى هنا دور المسدسات وهى أغرب شئ فى هذه القضية ٠

والأغرب من ذلك أنه يقول إنه أحضرها فى البيت فى حقيبة يـــد لئـــلا يطلع عليها أحد.

أيعقل هذا ؟ يحضر إلى منزله حقيبة وتراها زوجته ولا تبحـــث عمـــا يخفيه فيها (هى النسوان عينها بتغفل عن حاجة). دى مراتى لما أضع حاجة من جيب بنطلونى تقعد تفتش عليها لغاية ما تعثر عليها ، وهروباً من التفتيش عملت

خزانة فى جيب الصديرى يعنى واخد سلاملك جوه البيت. تسألك زوجتك عما أحضرته ظناً منها أنه زوج (خلاخيل) أو (شخاليل) (ضحك).

إن الإنسان فى مثل هذه القضية يسأل نفسه : هل ارتكب هؤلاء الناس الجرائم أم لا ؟ وإذا كانوا صنعوا القنابل فمن هو الصانع؟

حينئذ إذا فرضنا هذا الفرض هل يكون إبراهيم الفلاح مذنباً؟ كلا فهو غير مذنب ويحتم الحكم ببراءته ما دام يثبت أنه عمل بإيعاز وكان يرمى لتسوئ سمعة هذه البلاد الآمنة المطمئنة فاستدرج هؤلاء المساكين، إذن فالقصد الجنائى منعدم تماماً لأنه كان يريد عمل (فرقعة فنطظية) وإذا كان القصد الجنائى منعدماً عنده قيراطاً فهو منعدم عند غيره ٢٤ ، والوزارة لا تسقط بالقنابل بل فى مجلس النواب بالمناقشات السياسية والمالية.

وما دام كان القصد الجنائى غير متوفر عند إبراهيم الفلاح فيكون فى هذه الحالة لا أرى عقوبة عليه .

الآن ياسيدى الرئيس كلمة بسيطة وجدتها فى كتاب عرضى أظن حضراتكم ستستغربونه فهو كتاب أصغر من نوع بتوع الأزهر إنما عجيب الشكل ، ولقد قال الإفرنج إننا أصحاب البدعة (المودة) حتى إننى لما اشتغلت بالمحاماة فى البداية التقطت مبدأ قالوا إن الفرنسيين اكتشفوه وهو أن إفلات عشرة مذنبين خير من الحكم على برئ ، والواقع أننى قرأت كتاباً اسمه سراج للإمام العالم العلامة الثبت الثقة الحجة الفهامة العارف بالله أبا بكر محمد بن محمدين الوليد الفهرى الطرطوشى المالكى نفعنا الله به آمين.

فقد قال فيه: "اعلم أنك إن تخطئ فى العفو فى ألف قضية خير من أن تخطئ فى العقوبة فى قضية واحدة "، فما ادعاه الفرنسيون إنما هو عربى ، ووالله تشوفه سعادتك (ضحك)

الرئيس: يتناول الكتاب ويقرأه

الأستاذ جمعة: أنت محاط الآن بمعلومات إفرنجية وعربية يعنى فرانكو آراب (ضحك) .

٣٢ - الختام :

أمانة فى العنق وهي عبء شديد الوطأة ولا أقول ثقيلا - إذا كان ضميرى لا يهاودنى على الراحة منذ قمت بهذا الواجب، وأنا لا حول لى ولا طول إلا أحمل أمامكم مصباحاً ضئيلاً نسير به فى نفق القضية بجانب مصابيحكم الكبيرة. فلشد ما يكون شعوركم بالواجب. وخوفكم الشديد من الله. ومن الوقوع لا مسح الله فى خطأ.

إنكم عند ما تحكمون لستم أنتم الذين تجلسون معنا وتتكلمون ، ولستم الذين تبسمون أو تعبسون وتغضبون أو تحلمون ، إنما حينذاك تصيرون مظهراً للعدل الربانى، ومثالا لرحمته، لا تذكروا أطفالا أو نساء، ولا تتأثروا بعواطف هى فى ذاتها ضئيلة ، ولكن اذكروا عذاب الضمير الذى يصيب رجلا بريئاً يحكم عليه ، إن جهنم تنتقل إلى صدره وقلبه، ويكون الخطأ غير قابل للتصحيح إذا تحطمت إرادة الرجل ودخل قلبه اليأس من العدل. وهذا الذى جعلكم تصرفون الأيام والليالى فى درس هذه القضية عندما ينفض هذا المجلس وتستعرضون الحوادث التى رأيتموها وسمعتموها ، وتخلون إلى ضمائركم لتحكموا فى هذه القضية سوف تشعرون بأنه ليس أفراد المتهمين هم الذين يهمون البلاد ولكن الحكم سيكون للبلاد أو عليها فإن مصر الوادعة لا تريد أن توصف بين الأمم بأنها أمة فوضى واضطراب وقلق فى الوقت الذى فيه الأمم تجتمع لنزع وسيادة السلام.

وإذا اتجهتم بقلوبكم نحو الحق تجدون أمة جازعة تنتظر بلهفة كلمة الحق والإنصاف حتى إذا جلستم للحكم ، جاءكم وحى العدالة فى وضح الحق وألهمكم ربكم كلمة الصواب وما أعظم وما أجل أن تكون البراءة.

سنخرج من هنا شاكرين ، شاكرين صبركم وحلمكم وعلمكم وسعة صدوركم.

شاكرين جميل استماعكم وصدق نياتكم .

شاكرين روح الأناة والاحتمال التى ظهرتم بها وهى تنم عن كرم نفوسكم وقوة أخلاقكم ، شاكرين أدب القضاء الكامل الذى تجلى فيكم ، بقطع النظر عن نتيجة حكمكم.

ولكن هذا الشكر وهذا الشعور بالجميل منا بمثابة الحجر الصغير الذى يلقى به فى إناء ماء ، فإذا ما حكمتم حكماً صادف الحق والرحمة، وتكافأ مع كرمكم وشعور الأمة ، وصادف رضاء الله والوطن، فيكون ذلك بمثابة حجر كريم من الجوهر يلقى به فجأة فى بحيرة كبيرة هادئة فيرتسم أثره دوائر لا نهاية لها – تتسع شيئاً فشيئاً حتى تعم الأمة كلها ، وإن مثل هذه القضايا لا تتكرر وقد منحكم الله فرصة الحكم فى أكبر قضية فاستعملوا حقوقكم بأوسع معنى، وكونوا ملائكة الرحمة لا حملة سيف القانون فقط.

أما أنتم أيها المتهمون

إننى واثق أن بينكم أبرياء، وواثق أن الله سوف لا يتخلى عن البرئ ولن يتركه بين براثن الشقاء والحسرة. لأن عذاب البرئ مضاعف فهو يحزن على نفسه كما أنه شديد الوجد على أهله. وويلاه إن ثارت نفسه إن هو لم ينصف، ثورة على الدنيا وما فيها.

التحقيق والمحكمة كالدنيا والآخرة

قال الشاعر يصف نفسه :

أساءت له الأولى فهام بأختها فإن ساءت الأخرى فويلاه منهما

ولكن لا تظنوا التحقيق مسيئاً إنما التحقيق من عملكم أكثر مما هو من عمل المحقق. وحظ كل إنسان فى يده ولكن الذى يسئ إلى الإنسان هو الأقدار والحظ .

فثقوا أن حظكم تحسن، وعفا الله عنكم منذ هيأت لكم الظروف هذه المحكمة. فاطمئنوا فهم خير من مسك القلم ونطق بكلمة الحق ليريح ضميره وربه.

الرئيس: نشكركم يا أستاذ على مرافعتك، وحضرتك تقرأ على وجوهنا أو وجوه الكل أنك كنت قيما وشيقاً فى مرافعتك

الأستاذ لطفى جمعه: أشكركم

وهكذا انتهت مرافعة لطفى جمعه فى هذه القضية والتى دامت ثلاثة أيام متوالية وقد أوردناها كما جاءت بالصحف اليومية التى كانت تصدر حينذاك وقصدنا من ذلك إلى إيراد أنموذج من مرافعات لطفى جمعه فى بعض القضايا الهامة .

قضية أمين عثمان [1]

—

(١) ملامح وأضواء :

فى هذه القضية التى عرفت بقضية الاغتيالات السياسية ، زج بستة وعشرين من شباب مصر يمثلون صفوة الجيل الذى تمخضت عنه الأحداث التى عاشتها البلاد من توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية حتى قيام الحرب العالمية الثانية فحصار القوات البريطانية لقصر عابدين واعتدائها على رمز السيادة المصرية فى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ثم الحياة البرلمانية المستندة إلى الحزبية التى تلاعبت بها قوى القصر الملكى والوجود العسكرى البريطانى وقتذاك .

كان المرحوم أمين عثمان رئيساً لرابطة النهضة ، وفى يوم الحادث سنة ١٩٤٦ حضر إلى دار الرابطة التى تضم نادى فيكتوريا والرابطة حيث أطلق عليه الرصاص فى مدخل المبنى فلقى مصرعه ، وكان من بين من زج بهم فى الاتهام الرئيس الراحل محمد أنور السادات ومحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق وأحمد وسيم خالد نجل محمد خالد صاحب جريدة الدستور وهو المتهم الذى كان من نصيب لطفى جمعه الدفاع عنه ، وحسين توفيق ومصطفى كمال حبيشة وغيرهم ، وكان من بين الاتهامات الموجهة إلى جميع المتهمين الاشتراك

---

(١) انظر فى تفصيل هذه القضية كتاب لطفى عثمان " المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية " ، القاهرة ، سنة ١٩٤٨ ، وكتاب " اغتيال أمين عثمان " ، إشراف دكتور نبيل عبد الحميد سيد أحمد ودكتور يواقيم رزق مرقص ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٢ ، وأيضاً انظر سلسلة المقالات التى نشرتها مجلة أكتوبر (١٤ حلقة) خلال الفترة من ١٣ مايو سنة ٢٠٠١ حتى ٢٦ أغسطس سنة ٢٠٠١ تحت عنوان " تاريخ ما أهمله التاريخ ، محاكمة أنور السادات أمام محكمة الجنايات".

صورة لطفى جمعه فى محكمة الجنايات فى قضية أمين عثمان

ويرى فيها الرئيس الراحل أنور السادات

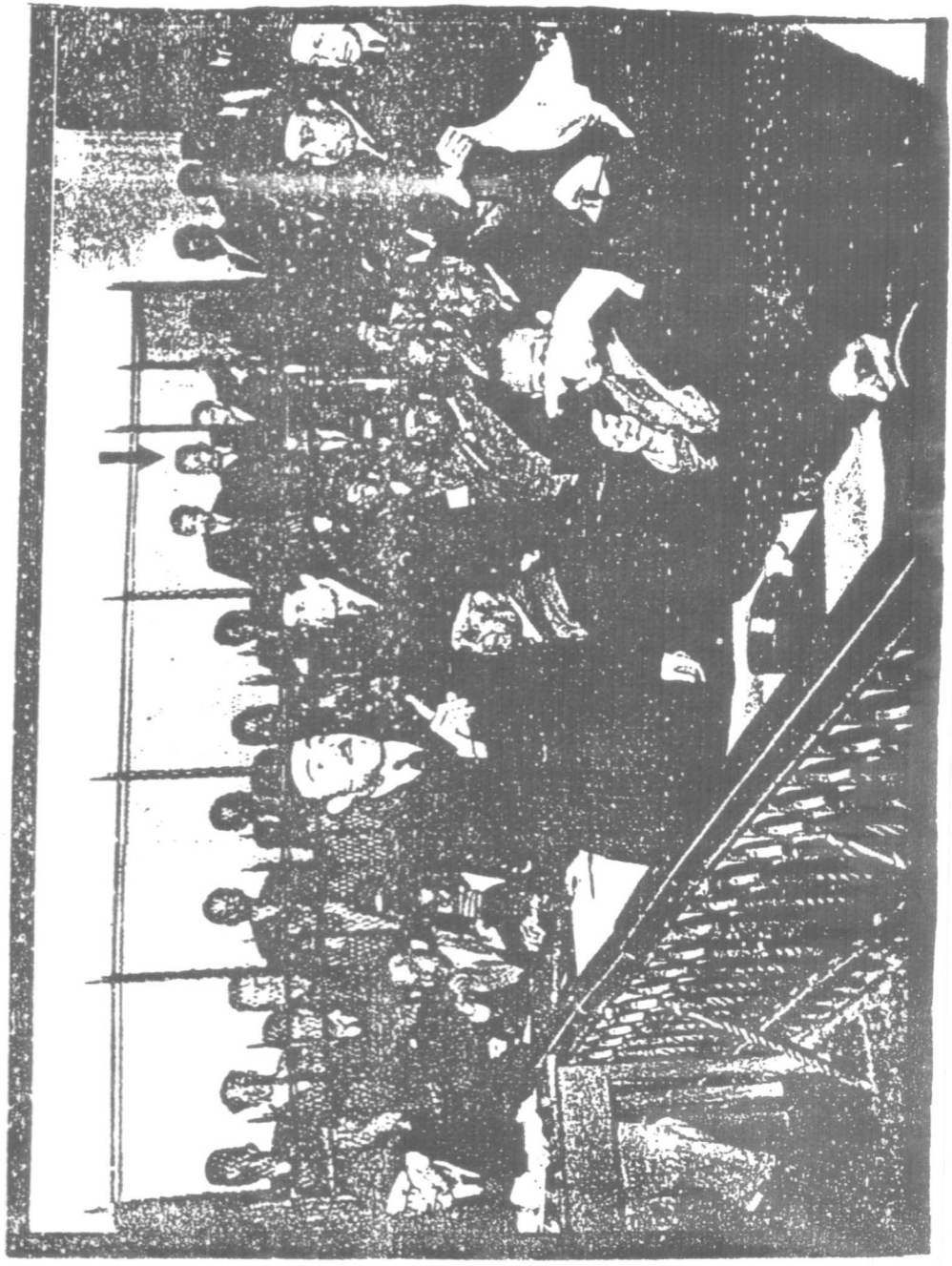

والاتفاق الجنائى بأن توافقوا خلال السنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٦ على قتل رجال الجيش البريطانى[١] .

وقد سجل لطفى جمعه فى مذكراته بعض ما جرى فى جلسات المحاكمة فى تلك القضية ، من ذلك ما سجله عن جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ من أن رئيس المحكمة عبد اللطيف محمد قرأ قراراً طويلا معقداً ملخصه أنه شجاع لا يهاب ، وأنه قرأ أوراق القضية كلها ولكن قريباً أو صديقاً له من المحامين حضر فى إحدى جلسات المعارضة ولم يتكلم ثم انقطع عن الحضور ، ولأجل هذا فإنه – أى رئيس المحكمة – سوف يستخير الله إما فى التنحى عن نظر القضية مراعاة للذمة واتباعاً للفقه الفرنسى ، وإما أن ينظر الدعوى .

(٢) امتناع المتهمين عن دخول القفص :

كذلك من أحداث هذه القضية التى سجلها لطفى جمعه ما كتبه فى مذكراته يوم ١٦ إبريل سنة ١٩٤٧ عن امتناع المتهمين عن دخول القفص بقاعة الجلسة[٢] .

قال :

" بكرتُ إلى المحكمة وأنا أعلم سلفاً أن القضية ستؤجل ، ولكن تعودت وجود المفاجآت فى المحاكمات السياسية خصوصاً من عبد اللطيف محمد رئيس المحكمة ، فوجدت البوليس متحكماً فى المحكمة بشكل عجيب ولكننى تسللت إلى الجلسة فقابلت الكاتب وطلبت منه نسخة من تقرير الطبيب المختص بالأمراض العقلية مصطفى الخولى فأحضره لى وهو مكون من ٧٣ صفحة وهو طبيب

---

(١) قرار الاتهام المقدم من النيابة العامة فى القضية رقم ١١٢٩ سنة ١٩٤٦ جنايات عابدين.

(٢) انظر مذكرات لطفى جمعه المعنونة " شاهد على العصر " ، الجزء الثانى (١٩٣٨ – ١٩٥٣) ، ص ٧٦٩ – ٧٧٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٢ م .

صورة أخرى للطفى جمعه فى محكمة الجنايات فى قضية أمين عثمان

دلنى بقراءة التقرير على أنه قرأ ملف القضية وفحص حسين توفيق وحادثه واختبر عقله وقرأ تقريرات قديمة أصدرها أطباء فحصوا حسين قبل القضية والنتيجة أنه مختل الشعور وأن مسئوليته مخففة ٠

وبعد أن انتهيت من قراءة التقرير ، حضر المتهمون ورفضوا دخول القفص وقد أزال الموظفون الجزء الأعلى منه الذى كان جعله كقفص جوارح الطير فى حديقة الحيوان ، أما هذه المرة فقد جعلوا القفص من الحديد بحيث لا يمكن للأولاد أن يروا الوجوه بوضوح ولا يراهم أحد كذلك ولا يمكن الاتصال بهم بالأيدى ليتناولوا قدح ماء أو فنجان قهوة أو زجاجة ليموناده أو علبة سجائر أو لقمة يتبلغون بها ، وهذا لون من الاضطهاد مع أن المتهم بالقتل واحد ، ثم إن نصف المتهمين مفرج عنهم ، فدنوت منهم وسمعت أقوالهم فقالوا : نحن لا نصعد أبداً إلى هذا القفص ٠ وفهمت من كلام رجال البوليس وهم فى هذه المرة قوة عظيمة العدد ، فقصدت إلى كبيرهم وهو بكباشى وقلت له : أحذرك يا حضرة الضابط العظيم من استعمال القوة لإرغام هؤلاء الشبان على دخول القفص ٠ فقال لى : صدرت أوامر بذلك ولكننى لا أفعل وإنما رئيس المحكمة أبى أن يدخل الجلسة إلا إذا دخلوا القفص ٠

فوكلنى الأولاد فى أن أقابله وأعرض عليه ظلامتهم فقبلت ، واستوقفنى الضابط العظيم وقال لى : هل عندك نسخة من كتاب ليالى الروح الحائر فقد قرأته وأنا فى التعليم الثانوى وأنا الآن فى الخامسة والخمسين من عمرى ولم أنسه ، قلت له باسماً : ولكنه لم يمنعك من خدمة البوليس ؟! فقال لى : العيش يا أستاذ ٠٠٠ أنا ثائر ولكننى خاضع !!

ودخلت على المحكمة فأحسن المستشارون استقبالى وقال لى الرئيس: فين أيام زمان ؟ (مشيراً إلى عهد كان فيه وكيل نيابة صغيراً) ، فأعرضت

عن هذا وقلت له : جئت إليك لأرجوك فى كيت وكيت ، فتغير وجهه وقال : القانون ! نحن صبرنا كثيراً على تدللهم وسخريتهم بالنظام وهذا صبحى بك لم يكن موافقاً على موقفهم المرة الماضية وهذا من أسباب تدهور القضاء ٠ فقلت لعبد اللطيف بك بحضور زميليه وأنا أبتسم : ولكن لا ننسى أن هؤلاء الأولاد وإن أخطأ بعضهم ، ولكن هم أول من نادى بوحدة وادى النيل التى صارت شعار الأمة وموضوع قضيتها أمام الأمم المتحدة ٠ ثم إن الجلاء قد تم فى آخر الشهر الماضى ، أليس لهم إكرام ورحمة ؟ فقال لى عبد اللطيف : هذا موقفنا مع احترامنا لك ٠ فشكرته وانسحبت وعدت إلى الأولاد ، ولم أكد أصل حتى جاءنى رسول من رئيس المحكمة ، وكدت أرفض العودة إليه ، ولكن ظننت أن هناك خيراً لهم ، فذهبت فقال لى : أنت لم تشرب قهوة فاجلس معنا واشرب قهوة ٠ فجلست فقال : إكراماً لخاطرك فإنه عندما يريد أى واحد منهم أن يتكلم نحضره أمامنا فى حرم المحكمة ويقول ما يشاء (أى بينما يكتوى بقية إخوانه بنار القفص) ، فلزمت الصمت وقلت له : أشكرك على القهوة ولكن الأطباء نهونى عنها وعن الشاى ٠

وهكذا عدت إلى الجلسة فقرر المستشار أن ينظر القضية فى غرفة المداولة فى غيبة الأولاد ليقرر التأجيل ٠

ودارت مناقشة حادة بين الدفاع والنيابة ورئيس المحكمة وجن كامل قاويش واتهم المحامين بعرقلة سير العدالة وعارض فى التأجيل ولم يكن موفقاً لأن التأجيل هذه المرة كان بسب الاطلاع على تقرير الطبيب الشرعى لأنه غير كل أوضاع القضية ، فرد عليه الرئيس رداً مفحماً قوياً لأنه يدافع عن نفسه إذا كان يوافق الدفاع على عرقلة العدالة ٠ وتأجلت الدعوى إلى ١٦ سبتمبر أى أنهم يمضون رمضان والأعياد فى السجن مرة جديدة !! " ٠

صورة أخرى للطفى جمعه فى محكمة الجنايات فى قضية أمين عثمان

(٣) رواية شاهد عيان :

وقد أشار الأستاذ عبد العزيز خميس إلى ما رواه لطفى جمعه فى مذكراته ، فكتب فى جريدة الأخبار تحت عنوان " عندما رفض السادات دخول قفص الاتهام " يقول :

" إن قفص الاتهام الذى تطلّع إليه الرئيس أنور السادات يوم ٢٦ نوفمبر (سنة ١٩٧٥) الماضى عند اجتماعه برجال القضاء فى قاعة محكمة الجنايات الكبرى بمبنى محكمة مصر بباب الخلق - هو القفص الذى امتنع ضابط الجيش المعزول من وظيفته أنور السادات مع رفاقه فى الاتهام عن دخولهم يوم أحسوا بأن فى ذلك جرحاً لكرامتهم ٠

ولذلك قصة أرويها كما عشتها بنفسى ٠

حدث قبل نظر قضية أمين عثمان أمام دائرة المرحوم عبد اللطيف محمد أن تعرضت هيئة محكمة الجنايات - وهى تنطق بحكم الإعدام على مجرم متهم بالقتل العمد - لإهانة من لون غريب إذ قذف المجرم الهيئة من داخل قفص الاتهام بلفافة مليئة بالأوساخ ، وتقرر بعد الحادث إحاطة قضبان القفص بشبك حديدى منعاً لتكراره ، وتحول القفص بعد إحاطته بالشبك إلى تقفيصة تحاكى أقفاص حديقة الحيوان ٠

وأبى المتهمون فى قضية أمين عثمان رغم كل مظاهر الجبروت التى أحاطهم بها رجال البوليس السياسى أن يزج بهم فى التقفيصة ، واعتبروا ذلك إهانة لكرامتهم وتمسكوا بالبقاء فى الكوريدور المجاور لقفص الاتهام حتى ترفع الشبك الحديدية من حول القفص ، وأيدهم فى موقفهم المحامون الموكلون للدفاع عنهم ، وتولى المفاوضة مع هيئة المحكمة المرحوم محمد لطفى جمعه المحامى والد زكريا لطفى عضو مجلس الشعب الآن - وكانت مفاوضات شاقة تنقل خلالها أكثر من سبع مرات بين غرفة المداولة والكوريدور حيث تولى الرئيس أنور السادات شرح وجهة نظر المتهمين فى كلمات قوية هى أنهم على استعداد

لتقبل عذاب السجن من أجل مصر ولكنهم على غير استعداد لأن يخضعوا لما يجرح كرامتهم من أجل مصر أيضا ٠

وانتهت المفاوضات بحل وسط إذ وافقت المحكمة على رفع نصف الشبك الحديدية التى تغطى القفص وتأجل نظر القضية أسبوعين ترفع خلالهما التقفيصة ٠ وأذكر هنا كلمات علق بها المرحوم محمد لطفى جمعه على قرار المحكمة إذ قال : إن ما بين المتهمين والمحكمة هو بكل بساطة من صنع الحداد ولن يزيله إلا الحداد !!

وكان لبقا ظريفاً ضحك له القضاة قبل المتهمين "[١] ٠

وهنا نلاحظ أن لطفى جمعه فى مرافعاته كان يجمع بين القانون والخطابة والأدب والتاريخ والسياسة والاجتماع وحضور البديهة والنكتة الذكية وهذه كلها من أهم مقومات " صنعة المحاماة " كما كان يحب أن يسميها ، وكعادته فى مرافعاته فى القضايا الهامة ، فقد أشاع لطفى جمعه جواً من الفكاهة فى الجو المعتم الذى كان يسود جلسات المحاكم ، من ذلك ما حدث فى هذه القضية عند مناقشة الشاهد الصاغ حسن خالد مأمور السجن الذى أثبت فى دفتر الأحوال يوم ١٣ يناير الساعة ٢,١٠ صباحا :

" انصراف محمد إبراهيم إمام بك ومحمود الجزار أفندى ومحمد توفيق السعيد أفندى من السجن بعد انتهاء اللازم مع المتهم حسين توفيق " ، وهنا سأل لطفى جمعه الشاهد عن معنى كلمة " بعد انتهاء اللازم " فما هو اللازم والإلزام ولزوم ما لا يلزم[٢] ؟ فضجت القاعة بالضحك ٠

---

(١) عبد العزيز خميس ، عندما رفض السادات دخول قفص الاتهام ، جريدة الأخبار فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ٠

(٢) غنى عن البيان أن للشاعر أبى العلاء المعرى ديوان شعر أسمه " لزوم ما لا يلزم " أو "اللزوميات " ٠

(٤) أهم الأسباب التى أدت إلى اغتيال أمين عثمان :

أما أهم الأسباب التى أدت إلى اغتيال المرحوم أمين عثمان فقد كانت - حسب ما جاء بتحقيقات القضية - أنه رجل عمل لمصالح الإنجليز فى مصر أكثر مما عمل لمصالح مصر لدى الإنجليز ، وهو صاحب التعبير الخاص بزواج إنجلترا من مصر زواجاً كاثوليكيا وزواجا أبدياً مما جعله محل شك كاد يصل أحياناً كثيرة إلى حد اليقين فى موالاته للإنجليز وتغليب مصلحة إنجلترا على مصلحة بلاده .

ولعل هذا السبب هو الذى دفع لطفى جمعه إلى أن يسأل الشاهد جلال الدين الحمامصى رئيس تحرير جريدة الزمان عن مقاصد الرابطة التى أنشأها أمين عثمان فقال : إنه كان يرمى من وراء إنشائها إيجاد صلة بين المصريين والإنجليز . فسأله لطفى جمعه : هل كانت هذه المقاصد ترمى إلى خدمة مصر كوطن أو إلى خدمة الإنجليز كدولة مستعمرة ؟ فأجاب الشاهد أن الذى يعلمه عن أمين عثمان أنه لم يكن يرمى إلى خير البلاد .

كذلك سأل لطفى جمعه الشاهد على ماهر باشا : هل كان أمين باشا يعمل لمصلحته الشخصية ومصلحة الإنجليز أو مصلحة مصر ؟

فأجاب : مصالحه الشخصية ومصلحة الإنجليز ولا يمكن أقطع بأنه لا يراعى مصلحة مصر ، الإنجليز أنفسهم يراعون مصلحة مصر . فسأله لطفى جمعه : الرجل العادى يعتبر أمين باشا خائنا لوطنه ؟

فأجاب على ماهر : ليست هذه مأمورية الشاهد .

(٥) القضية الفلسطينية أمام المحكمة :

تصادف أثناء المحاكمة خلال سنة ١٩٤٧ أن ثارت قضية فلسطين واعتزام الصهيونية العالمية - بالتواطؤ مع الانجليز وغيرهم - اعلان قيام الدولة الاسرائيلية سنة ١٩٤٨ ، وقد شغلت هذه القضية الرأى العالمى فى

الشرق والغرب وخاصة عند العرب ، ولم يكن بد من أن لا تعـــزل المحكمـــة وهيئة الدفاع نفسها عما كان يدور حولها من أحداث القضية الفلسطينية .

ففى الجلسة الثانية ١٩٤٦/١٢/٢ للمحاكمة أثار الأستاذ زكى العريبـــى المحامى مسألة فلسطين ثم أعقبه الأستاذ وهيب دوس وطلب تعطيل العمل فـــى القضية يوماً أو بعض يوم . ثم وقف لطفى جمعه وقال :

– تكلم الموسوى اليهودى المصرى زميلى الأستاذ زكى عريبى بشـــأن فلسطين ، وتكلم زميلى وحبيبى الأستاذ وهيب دوس بك القبطى المصرى مؤيـداً له ، ولابد ان يتكلم المسلم المصرى العربى تعقيباً على هذا الكلام لتظهر فـــى هذه اللحظة فى مظهر الاتحاد والتضامن فى محنة فلسطين ، فلكلامهما أجمـــل المعنى وأوقع الأثر فى النفس ، فالدين لله والوطن للجميع .

– وتحدث رئيس المحكمة فقال " إن المحكمة تعلن من جهتها ان القضاء الواقف جميعاً المحاماة والنيابة قد قاما بالإعلان عن بالغ الحزن وعميق الأثـــر الذى مسنا جميعا ونال من الشرق عامة والامة المصرية خاصـــة ، ولا يـــرى القضاء الجالس إلا الاكتفاء به عن عواطفه تفسيراً وعن حواســـه تدليـــلاً ، وان هيئة الأمم المتحدة – بدلاً أن تكون رسول سلام – كانت على الســـلام حربـــاً وضده سهماً ، ومشاركة لهذا الشعور والحـــزن الذى عـــم النفـــوس لا يســـع المحكمة الا تقرير وقف الجلسة فترة من الزمن تسجيلاً لذلك" [١] .

(٦) الاتهامات والدفاع والحكم فى القضية :

بلغ عدد المتهمين فى القضية ٢٦ متهماً تتراوح أعمـــار معظمهم بيـــن ١٦ ، ٢٧ سنة كما كان معظمهم من الطلبة فى المدارس أو الكليات بالجامعـــة ، فكان أحمد وسيم خالد موكل لطفى جمعه فى السادسة عشر من عمـــره وكـــان

---

(١) ملف القضية ١١٢٩ جنايات عابدين ، سنة ١٩٤٦ .

طالباً بمدرسة السعيدية الثانوية ، أما الرئيس الراحل محمد أنور السادات فكان حينذاك فى السابعة والعشرين من عمره وقد تخرج من الكلية الحربية والتحق بالجيش ثم فصل من عمله فى سنة ١٩٤٢ ثم أعتقل فى معتقل الزيتون وتمكن من الهرب وعمل مقاول نقل بالسيارات ، وقد أتهمته النيابة العامة فى القضية بالاشتراك فى محاولة قتل النحاس باشا والأتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان والجنود البريطانيين ٠

أما أحمد وسيم خالد فقد اسندت إليه النيابة تهمة الشروع فى قتل ممدوح الشلقانى والاتفاق الجنائى على ارتكاب جنايات القتل وسرقة الأسلحة ٠

وقد اثير فى القضية على لسان الدفاع والشهود العديد من القضايا السياسية أهمها تحرير مصر من الاستعمار البريطانى وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وأسلوب حزب الوفد فى الحكم ومفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ وغير ذلك من القضايا السياسية مما كان يشغل الرأى العام فى مصر حينذاك ٠

أما هيئة الدفاع من المحامين – وكان لطفى جمعه من أعضائها – فقد تناولت فى مرافعاتها جميع هذه القضايا السياسية كما حملت على الانجليز والصهيونية وحوادث فلسطين اذ ذاك وبالجملة العوامل العاطفية والوطنية ومعاناة المصريين من الاحتلال الأجنبى ٠

وحكمت المحكمة بجلسة ١٩٤٨/٧/٢٤ بمعاقبة أحمد وسيم خالد بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبراءة الرئيس الراحل محمد أنور السادات مما اسند إليه ٠

وقد صدر أمر ملكى برقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى ١٩٥٢/١٠/١٢ بعد قيام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ بالعفو عن المتهم وسيم خالد وآخرين ٠

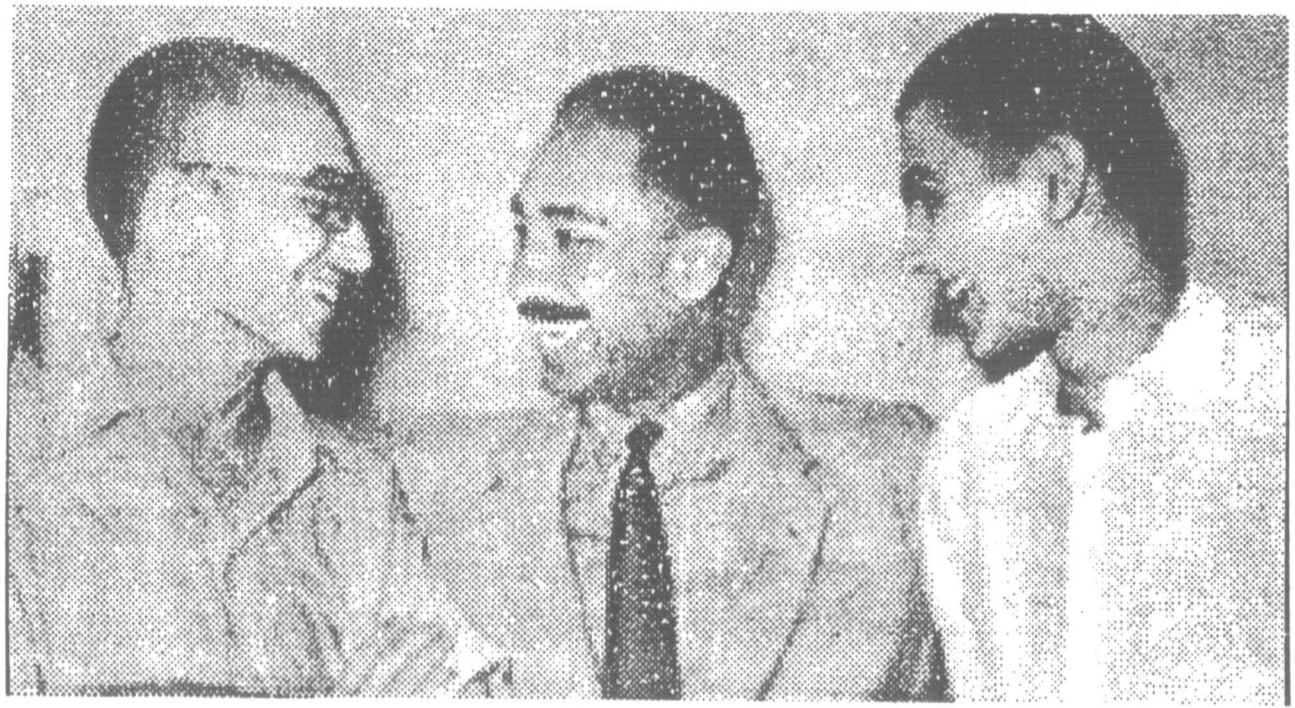

صورة تجمع بين أحمد وسيم خالد وأنور السادات ومدحت فخرى
بعد الحكم ببراءة السادات فى قضية أمين عثمان